



الختان والعنف ضد المرأة

د. خالد منتصر



تقديم: سناء البيسى

دار العين للنشر

39

M

الختاه
والعنف ضد المرأة



الهيئة الاستشارية للدار

أ.د. أحمد مستجير

أ.د. سمير حنا صادق أ.د. مصطفى فهمي

أ. شوقي جلال أ.د. أحمد شوقي

المدير العام : د. فاطمة البودي

الختان والعنف ضد المرأة

د. خالد منتصر

الطبعة الأولى ٢٠٠٣

حقوق الطبع محفوظة

دار العين للنشر

٩٧ كورنيش النيل - روض الفرج

ت فاكس ٤٥٨٠٩٥٥ - ت ٤٥٨٠٣٦٠

E mail : elainco2002@yahoo.com

رقم الإيداع : ٢٠٠٣/١٢٤٢٩

دار العين للنشر



الختان والعنف ضد المرأة

د. خالد منتصر



اهداء

لسماح زوجتى التى منها أتعلم كل شىء جميل، والتى
بها عرفت أن المرأة هى أجمل شىء فى الكون، بالخصن
الذى يسع الكون كله، والدفع الذى تبشه للجميع،
والحنان الذى يجعلنى قادراً على تحمل مصاعب الرحلة،

د. خالد منتصر

٢٠٠٣ الإسماعيلية

شقائى الرجال

رغم قناعتى بأن الطريق الوحيد أمام المرأة لحل مشكلاتها أن تكون الناطقة بلسان نفسها، وأن يتحول خطاب الانتصار لقضيتها إلى خطاب نسائى محض بعد أن كان شبه موقف حتى الأمس القريب على الرجال فخطاب التحرير الرجولى لابد وأن تحكمه مصالح باطنة ومقاصد لا شعورية وحتما سوف يصيبه الهات وقصر النفس عند التصدى لبعض المطالب الجذرية المتعلقة ببعض الموضوعات والقوانين مثل قانون الأحوال الشخصية والحقوق المدنية .. وترتكز قناعتى تلك من أن خطاب التحرر النسائى لابد وأن يكون قادراً على طرح كل ما لم يجرو خطاب الرجل على طرحه، اللهم إلا إذا كان ما يأتى من النساء يقيد نفسه سلفا بحسابات الرجال وتكتيكاتهم السلطورية .. إلا أنى متفائلة دوماً من أن آلاف النساء اللاتى يتخرجن الآن من أماكن العلم

أو ينخرطن في سلك العمل سيمثلان صك الضمان وحائط التصدى ضد انقلاب زمن الرداءة هذا الذى نحياه بصورة نهائية إلى زمن الردّة) خاصة وأنه قد بات هناك لو شبه إجماع على تلك الرداءة التى تحضرنا ند وصف زماننا الذى أصبحنا من خلالها نسجل لا غياباً فقط لخطاب تحرر المرأة فحسب، بل تراجعاً حتى عن تحرير المرأة، فلا السلفيون يفسحون لها مكاناً ويذكر فى عصرهم الغابر، ولا المستقبليون يضعونها فى مكانها، وكأن كلا الطرفين قد غسلا أيديهما ومن قضيتها، وغدونا الآن فى عصر الرداءة والتأخر نخفى (النساء وشقائق الرجال) ونعلن عن (ناقصات عقل ودين) ونحول تحريم اللقاء الزوجى خلال فترة الحيض إلى تحريم الحديث معها ومشاركتها الطعام عوداً إلى محرمات التابو الأسطورية، ويتم استدعاء خروج آدم من الجنة، ويتم إنتاج خطاب يعزف على نغمات التخلف ومن القرآن الكريم لا يستحضر ولا نقف إلا عند (كيدهن عظيم) لنجعل من الكيد صفة ملازمة للمرأة ويلقى الحب فى البحر أو لتذوره الرياح؟ وتستدعى قصة يوسف بأبعادها الرمزية وتتحول المرأة إلى الكائن المثير للشهوة المحرك للغرائز الباعث على الفتنة وأحبولة الشيطان، ولا يبقى سوى الوأد الذى مارسته الجاهلية لكنه اليوم وأد يمشى على قدمين، فكتب عليها العنف كعقاب كونى وقع عليها بسبب أنها كانت مدخل الشيطان إبليس إلى آدم.. أغواها الشيطان فأغوت آدم فأكل من الشجرة المحرمة .. ورغم أن القرآن يضعهما على قدم المساواة فى اعتراف الخطيئة (فأزلهما الشيطان) إلا أنه قد استقرت فى المخيلة أن اللوم يقع على المرأة وحدها لهذا ليس لها إلا العنف عقاباً وتكفيراً .. هذا بينما أغفلنا فى مسيرتنا أن

نعتقد المعقول ونحيل اللامعقول!) دائرة الحفريات وأن علينا أن نكون جديرين بتراثنا الكريم والعظيم والعريق، وألا نقبل سيطرة المتوارث اللا معقول لمجرد أنه متوارث، فتلك الجناية الحقيقية التي نرتكبها ضد أنفسنا وعقيدتنا وواقعنا وحاضرنا وتراثنا، فإننا بذلك مثل الوريث الأحمق الذي يتبع ولا يضيف فيبوء بالخسران..

وإذا ما كنت قد انتهيت إلى ما يشبه اليقين من أنه لا يقل الحديد إلا الحديد، وأنه بيدى لا بيد عمرو، وأن النساء هن القادرات وحدهن على شرف المواجهة والنضال إننى سعدت بأن هناك من نهل واستوعب وخرج برأية الواعى المستقل الدكتور خالد منتصر صاحب الصوت الطازج الدارس لفكر الشيخ الغزالي والشيخ شلتوت وقاسم أمين الذى يرى أن قضية المرأة لا يمكن اعتبارها قضية إنسانية لجنة بل قضية التطور الإنسانى نحو القيم الإنسانية العالية .. صاحب النظرة المستقبلية التى ترى أن مفهوم العنف ضد النساء ليس وحده مقتصر على ختان الإناث فقط فحقيقة الأمر البحثية قد أثبتت تأكيد حدوث العنف ضد المرأة فى العمل والشارع والمنزل والمؤسسة، وأنه قد تعددت أشكال ممارسته ما بين العنف والجسد النفسى والجنسى، وقد ثبت من البحث الميدانى أن هناك واحدة على الأقل من كل ثلاث نساء مصريات متزوجات قد تعرضن للضرب من أزواجهن، وأن السخرية من المرأة ليست خفة ظل بل مدخلاً للتحقير والتحقير ينتهى إلى التجريح الذى لا يختلف كثيراً عن التجريح اللفظى والبدنى الذى تتعرض له المرأة فى الشارع، وأن رفاعة رافع الطهطاوى (١٨٠١ - ١٨٧٣) فى ختم كتابة تلخيص الإبريز فى تلخيص باريس قد جاء بالخلاصة عندما

قال : «إن وقوع اللخبطة بالنسبة لغة النساء لا يأتي من كشفهن، أو سترهن، بل منشأ ذلك التربية الجيدة أو الحسية، وقد جاء من بعده الشيخ الإمام محمود شلتوت ليضيف بأن «ختان الأنثى ليس لدينا ما يدعوا إليه، وإلى يحتمه لا شرعاً ولا خلقاً ولا طباً، وهذا وقد لمعت بنفسى قدر سعادة المؤلف الطبيب الباحث الراصد وأدركت من ابتسامته الخالصة المطمئنة مدى ارتياحه وذلك عندما التقيته فى المؤتمر المصرى الأفريقى الدولى الذى انعقد مؤخرًا فى القاهرة لإصدار تشريع يمنع ختان الأنثى العملية الهمجية البربرية التى تجرى وقائعها على أيدي الجهل لتدمر الأنثى صحيا وبدنياً ونفسياً وتترك عليها آثارا فادحة سواء على المدى القصير أو البعيد ..

أخيراً قال الحق كلمته ووقف شيخ الأزهر ومطران الكنيسة يدينان الجريمة الكاملة التى ترتكب فى حق الأنثى عن عمد ومع سبق الإصرار..

ولقد كانت أمهات المؤمنين شهوداً على حياة النبى صلى الله عليه وسلم وروين عنه ما يقرب من ٢٣٠٠ حديث تسجل أدق تفاصيل العبادات والمعاملات حتى الغسل والقبلة ولم يكن من بين هذه المرويات حديث واحد له علاقة بخفاض أو ختان الإناث، بل كل الدلائل تشير إلى أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يخن بناته الأربع، بل إن كل المرويات والأخبار تؤكد أن عليه الصلاة والسلام كان يعظم أئوته بناته ويعلى من شأنها، ولم يرو عنه أنه تعامل مع بناته بطريقة توحى بالانتفاض من أئوتهن كما يحدث فى الختان، بل إن معظم أبناء

الجزيرة العربية مهبط الإسلام ومنبت الوحي لا يعرفون عملية ختان الإناث، كذلك معظم أبناء المغرب العربي لا يختنون وتبقى الأنثى بينهم كاملة الأعضاء غير محرومة من جزء فطري خلقه الله لحكمة ولغاية أحاط بها بعلمه .. و..

ويادكتور خالد .. رغم المؤتمر الواعي ورغم التصفيق الذي أدمى الأكف لم يزل هناك السؤال الذي لم يتطرق إليه أحد بشكل مباشر وهو : لماذا حين يصبح الركود والتخلف من كان الواقع الاجتماعي والفكري يصبح (وضع المرأة) قضية ملحة !!؟

سناء البيسي

مقدمة

عندما يضع الرجل العربى كلمة المرأة فى جملة مفيدة فهو يقع أسير صراع عنيف، ففى العلن يقول أنها الدرة المصونة والجوهرة المكنونة، وفى السر يخفى إحتقاره لها وتعاليه عليها ونظرته المزمنة إلى كيانها كمواطن من الدرجة الثانية، ولا يوجد تراث أدبى فى الكون يحمل كل هذه الكمىة من الغزل البرئ وغير البرئ فى المرأة، ولكنه فى نفس الوقت هو غزل جسدى لم يتطرق إلى التغزل فى العقل أو الفكر أو السلوك، وهذه الإزدواجية الذكورية هى التى جعلت من المرأة لوحة تنشين سهلة لرصاصات الرجل الطائشة، وصنعت منها تمثالاً محشواً بالقش مثله مثل النماذج التى يتدرب عليها لاعبو « البوكس »، فيكيل لها اللكمات المادية والمعنوية ليفرغ فيها كبته المزمّن، وعقده المتضخمة، وطاووسيته

المتورمة، وتكون النتيجة مجرد عيشة وليست حياة، وعيشة فيها طرف ضد طرف آخر، وليس طرف مع طرف آخر، عيشة مثل لعبة «البازل» التي ضاعت منها قطعة واحدة ولكنها القطعة التي بدونها لن يكتمل الشكل أبداً ، هذه القطعة هي التفاهم والتواصل الذى لا يمكن أن يحدث نتيجة إحساس الدونية الذى تعيشه المرأة، والذى يؤدي إلى قبول العنف ضدها كأمر واقع، وهو عنف كرسته للأسف الثقافة السائدة لدرجة أن الكثير من النساء لم يعد يرون فيه مشكلة بل يعتبرونه حقاً إلهياً للرجل !!.

فى البداية لابد من تعريف العنف، وسنرجع فى هذا التعريف للمادة الأولى من الإعلان العالمى للقضاء على العنف ضد المرأة ١٩٩٣ والذى يؤكد على أن العنف هو «أى فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو نفسية للمرأة، بما فى ذلك التهديد بإقتراف هذا العمل، أو الاكراه أو الحرمان التعسفى من الحرية، سواء وقع ذلك فى الحياة العامة أو الخاصة»، وهكذا يتسع مفهوم العنف ليشمل العنف المنزلى والمؤسسى والاجتماعى، وهو بذلك لا يعنى فقط الإيذاء الجسدى والمعنوى المتمثل بالضرب والقتل والاغتصاب وماتعرض له المرأة من اهانات واكراه وإذلال وتهديد وشتم وحرمان، بل يعنى أيضاً كافة أشكال السلوك الفردية والاجتماعية، المباشرة وغير المباشرة، التى تؤثر سلباً على المرأة جسدياً ونفسياً، والتى تعرقل تنمية شخصيتها وقدراتها ومواهبها، وتخط من قدرتها وكرامتها،

وتؤكد تبعيتها وتحرمها من ممارسة حقوقها التي كفلها لها الدستور، وتحجبها عن المشاركة الفعلية فى التنمية الشاملة لوطنها، وتشمل أشكال التمييز المؤدى إلى العنف أشياء كثيرة مثل فرص التعليم والعناية الصحية والغذائية، وتوزيع الأدوار داخل الأسرة ومنح الحريات الشخصية، والقوانين والتشريعات ... إلخ ، أى أنه بإختصار كل ما يكرس النظرة الدونية لها فهو نوع من أنواع العنف .

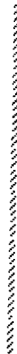
والعنف ضد المرأة فى مصر يتميز عن العنف فى مناطق أخرى فى العالم بميزة فريدة، وهى أنه يمارس منذ الطفولة، وأحياناً قبلها وهى مجرد جنين فى أحشاء الأم، فثقافتنا السائدة فى كثير من الأحيان مازالت تتوجس من ولادة الأنثى، ثم نصل إلى أخطر

ممارسات العنف فى الطفولة وهو الختان أكبر جريمة وحشية بربرية

تمارس ضد الطفلة الأنثى فى العالم كله، والمدعش أن الختان أصبح بالنسبة لبعض التيارات فى مصر قضية دونها الموت يرفعها ويقا تل فى سيلها رجال يعتقدون أنهم قد حلوا كل القضايا المصيرية ولم يعد أمامهم إلا متعة الأنثى يحاولون وأدها، ولذلك أفردت فصلاً خاصاً لهذه الجريمة التى تسمى من باب التأدب طهارة البنات وهى فى الحقيقة إغتيال لبراءة وإنسانية البنات، ثم خصصت الفصل التالى لمظاهر العنف الأخرى ضد المرأة من زواج مبكر وإغتصاب وجرائم شرف ... إلى آخر هذه القائمة المشينة المهينة لأعز ما نمتلكه وهو المرأة .

وأود أن أتوجه بالشكر اغخاص إلى التى أفسحت صدرها
وصفحات مجلتها لهذه الدراسة أستاذتى وصديقتى سناء البيسى
رئيس تحرير مجلة نصف الدنيا، وتحملت بشجاعة أعباء المشاكل
التى من الممكن أن تنجم عن مثل هذه الموضوعات التى تحاول
خلخلة البديهيات وزرع القلق فى إستقرارنا المزيف، وأيضاً أعرب
عن إمتنانى وشكرى للدكتورة فاطمة البودى التى إنتشلتنى من
كسلى وشجعتنى على نشر هذه الدراسة فى كتاب يصدر عن دار
النشر المحترمة التى تشرف عليها وهى دار العين التى دوماً تتبنى فكر
التنوير.

د. خالد منتصر



الفصل الأول

الختان عبودية لا عبادة

الختان ليس عملية طهارة وإنما عملية بتر !

قراءة اجتماعية وأدبية

ختان البنات سؤال يورقنى منذ أن كنت طفلاً أرى بنات عائلتى يسقن إلى مصيرهن وكأنهن ذاهبات إلى السلخانة ، وكبير السؤال وتضخمت علامة الإستفهام عندما التحقت بكلية الطب وعرفت أن هذه الجراحة البشرية التى يمارسها المصريون مع بناتهم لا تمت لعلوم الطب بأية صلة ، وتيقنت وتأكدت من أن العرف والعادة والتقاليد والخرافة أحياناً ما تكون أقوى من المصلحة وأعلى صوتاً من المنطق وأشد إقناعاً من الحقيقة العلمية الواضحة ، وتساءلت لماذا تدلف بناتنا من عتبة الطفولة إلى باحة أجمل سن وهو سن المراهقة عبر نافورة من الدماء ؟! ، وكيف نسمح لأنفسنا بممارسة كل هذه السادية بتقطيع أجسادهن وبتر أعضائهن ؟ ، ولماذا تتضخم لدينا غدة الوصاية وننصب من أنفسنا

حماة للأخلاق المزيغة التى لا يمكن أن تصنعها مجرد جلدة إسمها البظر ولكن تصنعها منظومة كاملة من القيم يعلمها لنا الدين وتلقنها لنا الأسرة ومؤسسات المجتمع ؟، ولماذا أصبحت لدينا عقدة من ممارسة البهجة ووسواس قهرى من شعور الفرحة ورعب وفزع من النشوة ومصادرة لحق إنسانى مشروع وهو حق الإستمتاع بالجسد بكامل طاقاته التى خلقها الله بداخلنا ؟!، كل هذه الأسئلة وغيرها توالدت فى رأسى ثانية مع بدء حملة مقاومة الختان التى تبناها المجلس القومى للأمومة والطفولة ، ووجدت أنه لا مفر من طرحها حتى يواجه المجتمع نفسه فى المرأة ويرى تجاعيده بكل تفاصيلها وملامحها ، فطرح الأسئلة أحياناً يكون أهم من الإجابة نفسها ، وقليل من الإستفزاز العقلى فى مثل هذه القضايا يكون مفيداً ، ولذلك كان لابد من مناقشة هذا الموضوع من كافة جوانبه المتعددة المتشابكة ، فختان البنات ليس مشكلة طبية أو دينية أو إجتماعية فقط ، ولكنها حاصل جمع هؤلاء جميعاً ونتيجة تفاعل تلك العوامل بحيث تعد مناقشة عنصر من هذه العناصر منفرداً نوعاً من الغش والخداع .

من المضحكات المبكيات فى قضية الختان أن يحدث الخلط الذهنى وعدم وضوح الرؤية فى أذهان المثقفين بنفس درجة اللخبطة والتشويش التى تحدث بها عند العامة واليسطاء ، ويكفى أن نعرف أن أعلى صوت مدافع عن الختان هو لأستاذ لأمراض النساء والولادة بطب عين شمس والغريب أنه يصر على مواصلة رفع قضية ضد وزير الصحة السابق لأنه منع الختان !، وهذا يدلنا على أن الخرافة كثيراً ما تتفوق على العلم حتى ولو كان مسلحاً بالدكتوراه ، وهنا تكمن الكارثة حين يتم تشفير

العقول بواسطة الفكر الجمعى الذى يميل فى بعض الأحيان للغوغائية أكثر من الهدوء والمنطق، ولذلك يجب أن نعرف سيناريو تلك البربرية التى تحدث بإسم الدين والدين منها براء وهذا ماسنثبته فى فصل آخر بإذن الله ،إنها بربرية إستحققت أن تحمل إسم البتر التناسلى للإناث FEMALE GENITAL MUTILATION وهو الإسم العلمى الجديد الذى تستحقه هذه الجزارة التى تنتمى لعقلية القرون الوسطى ولسلوك الهمج، وسنحاول قبل أى تحليل أن نتعرف عن قرب على هذه العملية التى من الممكن أن يكون المثقفون غير مدركين لمدى بشاعتها وذلك بأن نستمع إلى هذا السيناريو الدراكولى من عدة مصادر منها عالم الإجتماع الذى رصد والطبيبة التى عانت والروائى الذى حكى والبنت التى بترت أعضاؤها حتى نكون على نفس موجة الإحساس ونستطيع أن نستوعب أركان الجريمة حتى نصدر الحكم السليم .

البداية مع د. محمد عوض خميس أستاذ الإجتماع الذى يصف حفلة ظهور بنت وطبعاً نحن نسميها حفلة تجاوزاً فهي حملة دموية وليست حفلة، وأهمية وصف دكتور خميس يأتى أولاً من أنه رصد بعيون أكاديمية، وأيضاً من أنه حضر الطهارة بواسطة داية وليست طبيب والداية مازالت حتى الآن هى مندوب الشرف السامى فى الأوساط الشعبية التى تمثل الغالبية، ويصف أستاذ الإجتماع هذه الحفلة السادية قائلاً . يجتمع حشد من النساء الأقارب المتزوجات وغير المتزوجات وعدد كبير من الأطفال والأخوة الذكور والأب وعدد محدود وخاص جداً من الرجال، وتعم الجميع فرحة غامرة!، وتتهامس النساء فيمايبذهن بجمل غاية فى القباحة والتى لها دلالة على تخلفهن الشديد

مثل «خليها تبرد نارها»، أو «لشان ماتبقاش مالحة»، أو «شوية ويتهد حيلها».. «الحال من بعضه»، أو «ده يكسر مناخيرها»، أو «بكره تتجوز ومهما الزوج عمل لا تتعب ولا تحس»... الخ، ويعقب كل جملة من هذه الجمل ضحكات مرتفعة هستيرية دلالة على الموافقة والترحيب مع التعقيبات ذات الدلالة الجنسية الصارخة، هذا الضحك هو نوع من أنواع الشماتة أو تعويض لنقص فمعظم الجالسات حدث معهن ما يحدث مع الفتاة المذكورة... وهنا يسترعى الإنتباه فيما يذكره د. خميس رد فعل المرأة التي تذكر معاناتها وتتخفى وراء لسان طويل وصفاقة مفتعلة حتى تثير الغبار وتوه القضية الأساسية، ويستكمل الدكتور وصفه قائلاً: تدخل الداية وهى سيدة كبيرة السن قوية الجسد متسخة أظافرها نافرة، معها منديل معقود به مشرط طويل عرضه حوالى إثنان ونصف بوصة يشبه سكين الجزار، وتتطوع خمسة من النسوة ذوات الصحة الجيدة من المدعوات إلى الدخول معها ويبدأن على الفور فى رفع ملابس الفتاة حتى الجزء الأعلى من الجسم ثم يوزعن أنفسهن كالأتى: إحداهن تقف عند كتفها ضاغطة عليهما بكل قوة، وإثنتان يمسكن بالفخذ الأيمن وإثنتان بالفخذ الأيسر ويفتحن الفخذين إلى آخر حد ممكن حتى يبدو العضو التناسلى للفتاة وهى فى حالة صراخ هستيرى بشع، ثم تقوم الداية بمنتهى الهدوء وبحركة سريعة جداً بضرب مشرطها قاطعة البظر تماماً ومعه جزء من الشفرتين، وبعدها يحدث النزيف الحاد من الفتاة وهى فى غيبوبة من جراء هذه العملية الإجرامية التى تتم بدون أى شفقة، وأثناء هذه العملية تكون النسوة يعضن اللبان الذكر ويضعنه فى طبق ثم يشربن قهوة وتترك الأكواب والفناجين دون غسيل، وتقوم

إحدى السيدات بجمع بقايا القهوة التتوة فى طبق آخر، يطلق البخور أثناء العملية بين النسوة المنتظرات، وتتعالى بعد خروج الداية الزغاريد الهستيرية، وتقوم إحدى السيدات بخلط اللبان الذكر وتتوة القهوة والبخور المحترق معاً وتقدمهم للداية التى تدخل مرة أخرى ومعها فرقة المتطوعات لتضع الخليط السابق على الجرح وتضغطه بشكل قاسى جداً ثم تضع فوقه قطعة من قماش خشن، وتخرج الداية مرة أخرى مثقلية النقطة أى الهبة المالية من أهل الفتاة". إنتهى السيناريو البربرى بفرحة الجميع وزغاريدهم إلا واحدة فقط هى الفتاة نفسها التى من المؤكد أنها تعزل بعيداً تلفها برودة الوحدة ودموع التساؤل ليه حصل معايا كده؟ وإيه الغلطة الللى أنا عملتها ؟، إنها لاتعرف أن غلطتها الكبيرة هى أنها قد خلقت بنتاً !.

ومن عالم الإجتماع إلى طبية وكاتبة مرموقة هى نوال السعداوى تحكى تجربتها الشخصية مع الختان، تحكيها بكل شجاعة وكل مرارة أيضاً، وهذه الحكاية لها دلالة مختلفة لأنها تصدر عن طبيبة كانت وقت ختانها طفلة تنتمى إلى الطبقة الوسطى المحافظة، وإلى أسرة تتمتع بقسط وافر من التعليم والثقافة، تحكى نوال السعداوى قصة ختانها قائلة :

«كنت فى السادسة من عمرى ،نائمة فى سريرى الدافئ أحلم أحلام الطفولة الوردية حينما أحسست بتلك اليد الخشنة الكبيرة ذات الأظافر القذرة السوداء، تمتد وتمسكنى، ويد أخرى مشابهة لليد السابقة خشنة وكبيرة تسد فمى وتطبق عليه بكل قوة لثمنعنى من الصراخ، وحملونى

إلى الحمام، لأدري كم كان عددهم ولأذكر ماذا كان شكل وجوههم وما إذا كانوا رجالاً أم نساء؟، فقد أصبحت الدنيا أمام عيني مغلقة بضباب أسود، ولعلمهم أيضاً وضعوا فوق عيني غطاء، كل ما أدركته في ذلك الوقت تلك القبضة الحديدية التي أمسكت رأسي وذراعي وساقى حتى أصبحت عاجزة عن المقاومة أو الحركة، وملمس بلاط الحمام البارد تحت جسدي العاري، وأصوات مجهولة وهمهمات يتخللها صوت إصطكاك شيء معدني ذكرني بإصطكاك سكين الجزار حين كان يسنه أماناً قبل ذبح خروف العيد، وتجمد الدم في عروقي ظننت أن عدداً من اللصوص سرقوني من سريري ويتأهبون لنبحي وكنت أسمع كثيراً من هذه القصص من جدتي الريفية العجوز، وأرهفت أذني لصوت الإصطكاك المعدني وماأن توقف حتى توقف قلبي بين ضلوعي، وأحسست وأنا مكتومة الأنفاس ومغلقة العينين أن ذلك الشيء يقترب مني، لا يقترب من عنقي وإنما يقترب من بطني، من مكان بين فخذي، وأدركت في تلك اللحظة أن فخذي قد فتحتا عن آخرهما، وأن كل فخذي قد شدت بعيداً عن الأخرى بأصابع حديدية لاتلين، وكأنما السكين أو الموسى الحاد يسقط على عنقي بالضبط، أحسست بالشيء المعدني يسقط بحدة وقوة ويقطع من بين فخذي جزءاً من جسدي صرخت من الألم رغم الكمامة فوق فمي، فالألم لم يكن ألماً وإنما هي نار سرت في جسدي كله وبركة حمراء من دمي تحوطني فوق بلاط الحمام، لم أعرف مالذي قطعه مني، ولم أحاول أن أسأل، كنت أبكي وأنادي على أمي لتتقذني، وكما كانت صدمتي حين وجدتتها هي بلحمها ودمها واقفة مع هؤلاء الغرباء تتحدث معهم وتبتسم لهم وكأنهم

لم يذبحوا إبنتها منذ لحظات، وحملوني إلى السرير ورأيتهم يمسون أختي التي كانت تصغرنى بعامين بالطريقة نفسها فصرخت وأنا أقول لهم لا، لا، ورأيت وجه أختي من بين أيديهم الخشنة الكبيرة، كان شاحباً كوجوه الموتى والتقت عيني بعينيها في لحظة سريعة قبل أن يأخذوها إلى الحمام، وكأنما أدركنا معاً في تلك اللحظة المأساة، مأساة أننا خلقنا من ذلك الجنس، جنس الإناث الذي يحدد مصيرنا البائس ويسوقنا بيد حديدية باردة إلى حيث يستأصل من جسدنا بعض الأجزاء .

تساءلت نوال السعداوى ولكن غيرها لم يتساءلن بل رضين بأن يسقن كالقطيع إلى مصير هو كالقضاء والقدر، بل والمدهش أن الكثيرات منهن نتيجة تزييف الوعي يدافعن عن ذبحهن، تخیلوا إلى أى درجة وصل غسيل المخ بالمرأة التي تتخيل أن تقديمها كقربان على مذبح الأخلاق هو أعظم تكريم، وإذا كانت نوال السعداوى قد حكمت عن تجربة ختان مألوفة لفتاة شرقية مسلمة، فإن الروائي الكبير سليمان فياض في روايته أصوات يحكى عن تجربة غير مألوفة ومدهشة لإمرأة أجنبية ظن أهل زوجها المصرى أنهم بهذا الختان يحافظون على شرف إبنهم العائد من الغربية مصطحباً هذه الفرنسية الشقراء التي حتماً ستخونه إذا لم يتم ختانها، إجتمعت نسوة القرية وقررن إنقاذ شرف إبنهم حامد بختان سيمون حتى لاتصبح كما وصفوها قطة جائعة تبحث عن الرجال، وعلى لسان زينب زوجة أخ حامد التي تغار من سيمون نسقم القصة :

«أغلقت نفيسة النافذة وأحطنا بها فدارت حول نفسها باحثة عن مخرج، أمسكتها بها، فصرخت وقاومت، خفنا منها، فأغلقت فيها بكى وطرحناها على السجادة فى أرض الغرفة، ورفعنا ذيل القميص الذى ترتديه، وكنا نمسك بها جيداً وهى تناضل بكل ما فيها من قوة لتتخلص من ثمانية أيد، وقالت نفيسة: ألم أقل لكم؟، وراحت نفيسة تمارس مهمة تطهيرها بالمقص، ثم بحلوة العسل الأسود لغزير القدر الذى تحمله بين فخذيهما، وشهقت نفيسة وقالت لحمايتى: أنظرى ألم أقل لك؟ أنها لم تختن،» .

وعند هذا الإكتشاف الخطير كان لابد أن يسيل لعاب النسوة لممارسة السادية الكامنة فيهن والتي تنتقل كالجينات الوراثية من جيل إلى جيل ويكمل سليمان فياض الحكاية على لسان زينب فيقول «أخرجت نفيسة زجاجة من صدرها ونزعت غطاءها، ففاحت منها رائحة البنج وغمست فى الزجاجة قطعة قطن، أخرجتها من صدرها أيضاً، ثم وضعتها على أنف سيمون، رأيت فى ضوء المصباح عينيها مفتوحتين على آخرهما، مليئتين بالفرع، فكرت فى أن أتركها، وأدفع الكل عنها، وأوقظها، تصورت نفسى فى مكانها، لكن خطر لى أنها تبهج حامد بروحها وربما أيضاً بجسدها الذى يشبه الملبن بياضاً وطرارة لأنها لم تختن، وكان جسدها يسترخى تحت أيدينا، وفما يتوقف عن المقاومة، ويتوقف الأنين المكثوم المتبعث من أنفها، وعيناها تنطبلقان، وتظلان مواريتين، لم يشفع كل هذا الفرع لبطلة الرواية، فالخوف والرعب يشعل رغبة النسوة ويؤججها فى مزيد من الإنتهاك، وتكمل زينب القصة قائلة «أخذت نفيسة تمارس مهمتها بسعادة بالغة، والنسوة

وأقفاست مستريحات ينظرن إلى مهمة جليلة، وفي قلق وسرور شديدين، وجذبت نفيسة ذلك الشيء حتى آخره بيد، وأخرجت باليد الأخرى موساً حادة كموس الحلاق من جيب ثوبها، وفتحتة ومسحته في جانب ثوبها، ثم ضغطت بجانب السلاح، وجذبت حد الموس بسرعة، فأنفصل ذلك الشيء في يدها الأخرى، وتفجر دمها غزيراً، لم نر مثل هذا الدم من قبل على كثرة ماشاهدنا من طهارة للصبيان والبناات، وأخذت نفيسة تدس كل مامعها من قطن لتوقف النزف، لكن القطن كان يغرق بسرعة في الدماء المتدفقة من المسكينة، ودست نفيسة شالها، وشال سيمون، وكل ماطالته يدها في الدم المتفزر، والدم لا يتوقف، والقماش يغرق في بحر من الدم، لطمت حماتي خديها بيديها وصاحت: يامصيبتي، صاحت فينا نفيسة تنهرنا حتى لانفصح أنفسنا وطلبت منى أن آتيها بكل مالدينا من بن وتراب فرن وتراب أحمر، .

ولم يفلح البن أو التراب أو البصل أو الكولونيا في إيقاف سيمون فهي قد ماتت، إنها كما قالت الحماة جاءت من بلدها لعذابها، إن هؤلاء النسوة بترن سيمون لأنها قامت بإستفزاز سكوتهم وبلادتهم بإقبالها على الحياة فقررن إخراسها إلى الأبد ليس يقطع لسانها بل يقطع ويتر أنوثتها !.

ومن سليمان فياض إلى الروائي الراحل فتحي غانم وروايته البديعة زينب والعرش التي تم فيها ختان زينب بطلة الرواية بعد صراع ورفض من الجدة التركية دودو هانم وإصرار من الأم خديجة ذات الأصول الريفية، ولكن قانون الأخلاق المزيفة كان هو الأعلى صوتاً وموساً أم

إسماعيل هو الذى وضع نقطة نهاية السطر، وتم ختان زينب ويحكى فتحى غانم عن زينب بعد ختانها بيوم قائلاً: «لما رأت دودو هانم زينب منفرجة الساقين منكسرة الرأس، طلبت منها أن تتقدم إليها، ولكن زينب وقفت حائرة، وضحكت خديجة وقالت أنها مكسوفة وكان السرور يلمع فى عيني خديجة التى حاولت أن تنقل سرورها إلى حماتها فجعلت تقول لها أنها الخير والبركة فى البيت، وأنها لم تفعل مافعلت إلا ليقينها أن أنوثة زينب لن تكتمل إلا بالختان، وهى لن تتزوج تركياً ولكن زوجها سيكون مصرياً، وهو لن يرضى بزوجة بغير ختان، وجعلت خديجة تثرثر بحكايات عن رجال إكتشفوا أن زوجاتهم بغير ختان فكانوا يطلقونهن، أو كما حدث لحكمت الألفى وهى من عائلة تركية تسكن فى المنيرة فقد صمم زوجها على أن تجرى لها أم إسماعيل عملية الختان وهى عروس جاوزت العشرين، فنزف منها دم غزير وكادت أن تموت وهزت دودو هانم رأسها مستسلمة لكلام خديجة وقالت وهى تتنهد أن زمن الرجال الذين كانوا رجالاً قد ولى ولم يبق إلا الفلاحين!»،

هذه الحكايات ليست كلام روايات وإنما هى واقع كتبه من هم ضمير الوطن، إن هذه الحكايات جميعاً نقطة فى بحر القلق والتوتر الذى تغرق فيه بناتنا المذبوحات بسكين الجهل والخرافة، والدماء النازفة من الفتاة هى فى بعض الأحيان أقل الأضرار فالنزف النفسى يكون أكثر تدميراً، ويقول عنه د. حلمى عبد السلام فى كتابه مفاهيم جديدة «إن آثار الختان النفسية قد تكون سابقة له، فما أن تسمع الفتاة بما حدث لأقرانها الأكبر سناً حتى يبتابها القلق، وكلما إقتربت من السن

المعتاد إجراء الختان فيه يتصاعد قلقها ويتحول إلى رعب نفسى قد يصل فى بعض الحالات إلى حدوث كوابيس وتأخر دراسى، وتزداد حدة هذا القلق كلما كانت الفتاة معتدة بنفسها وبشخصيتها، ويحكى د.طه باشر أن فتاة كانت تصرخ خلال نومها قائلة الحشرة، الحشرة ولكن الأهل لم يجدوا أثراً لمثل تلك الحشرة، ثم تبين أن خادمة البيت كانت قد أعادت عليها فى الأيام السابقة بأنها سوف تختن، فالحشرة التى تتكلم عنها فى منامها تعبر عند العامة بمخالبها ومنظرها المخيف عن المرأة التى تقوم بالختان، ويعد ذلك تم التأكيد للفتاة بأنها لن تختن، وقد أدى ذلك إلى أن عادت الفتاة إلى نومها الهادئ، وفيما يخص الآثار النفسية اللاحقة لختان البنات تقول د.سامية سليمان رزق «لا يمكن أن تمحى الآثار النفسية لأخذ البنت غدراً وسط مظاهر الإحتفال، لتفاجأ بعملية التكبيل وروية أسلحة البتر، وتعانى من الآلام والمضاعفات، فى مقابل تقديم رشاوى مادية رخيصة، فمهما كانت البنت صغيرة فهى تستطيع أن تقارن بين ماقدم لها من أكل مميز وملابس جديدة، وبين مادفعته من كرامتها بعرضها مجردة من ملابسها الداخلية أمام أغراب، ويترتب على ذلك فقدان ثقة الطفلة فى أبويها أو من يحل محلهما، ويرتبط الغدر والأذى الجسمى والنفسى بخلق الشعور بالظلم لدى الفتاة الصغيرة والتى قد تلجأ للتعبير عنه بالتبول اللاإرادى والإنطواء الإجتماعى، فعملية الختان ليست بترأ عضوياً ولكنها أيضاً بتر نفسى».

حقاً إنها عملية بتر نفسى قبل أن تكون بترأ جسدياً، إن محاولة بتر المرأة إجتماعياً محاولة قديمة ومتكررة، يلج فيها المجتمع على شطب هذا الكيان وحذفه تارة بعزله داخل أسوار البيت، وتارة بتحويل الشارع

إلى معتقل تتحرك فيه المرأة بحساب وريبة وأغطية وحواجز، ويؤكد د. عادل صادق أستاذ الطب النفسى على المعنى السابق بقوله إن الختان يشكل عملية بتر تظل فى مخيلة الفتاة مدى الحياة، إن هذا الشعور بالبتير لعضو مهم فى جسم الفتاة بمافيه من معان جنسية يصبح شيئاً راسخاً فى ذهنها، ويقولون إن هذا الجزء يبتتر حتى لاتنحرف الفتاة، وبذلك يصبح مفهوم الأخلاق مرتبطاً بالغريزة وأنه لإرادة لها فى ذلك، وذلك يحرّمها كأنتى من الإعتزاز بذاتها الأخلاقية الإنسانية الناشئة عن قناعة وإيمان، ويحكى د. طه باشر فى كتابه السابق عن امرأة فى الثلاثين من عمرها قد عانت من هبوط نفسى بعد وضعها على إثر تأخر شفاء ندب الختان، فلم تستطع الأكل أو النوم، وكان يجب معالجتها جسدياً ونفسياً فى عيادة الأمراض العقلية، ويحكى عن امرأة أخرى كانت مريضة عقلياً وعندما أحييت إلى الطبيب تبين أن هذه المرأة لأطفال لها وأنها مطلقة مرتين، وبعد الفحص تبين أنها تعاني من ورم بحجم كرة التنس تحت جرح الختان وبعد إزالة هذا الورم شفيت وتركت المستشفى وهى سليمة عقلياً، وقد رصد باحثون كثيرون التحول المرعب الناتج عن ختان الإناث، فقبل الختان كانت الفتيات ودودات وصافيات العين وطبيعيات دون خوف من الفحوصات الطبية، أما بعد شهرين أو حتى سنتين من الختان، تحولت الصورة تماماً، فالبنات منهن تقف مرتجفة وتفرغ من الفحص الطبى وتصبح عدوانية فى ردود أفعالها... الخ.

لابد أن نعرف أن الختان ليس تقريباً للآلهة، وأن ماكننا نفعله فى عصر الفراعنة لم يعد صالحاً لهذا العصر، فمن عادات المصريين

القدامى إلقاء دمية على شكل فتاة جميلة يزيناها كعذراء يوم عرسها ويلقونها فى النهر، وكانوا يعتقدون أنهم إن لم يفعلوا ذلك فإن النهر قد يغضب عليهم ويكف عن الإنعام عليهم بفيضانه، وكان موسم وفاء النيل هو الوقت المناسب لختان البنات، فتقوم الدايات بختانهن فى ذلك الوقت، وكانوا يحتفظون بتلك الأجزاء التى كانت تقطع من الأعضاء الجنسية للفتاة ويلقونها على هيئة حجاب ويريطونها بخيط حول عنق الفتاة التى قطعت منها تلك الأجزاء، وفى يوم الإحتفال بعيد فيضان النيل كانوا يلقون بتلك الأجزاء فى مجرى النهر معتقدين أن الفتاة التى لاتفعل ذلك تبقى عانساً من غير زواج، أو أنها إذا تزوجت فإنها لاتنجب أطفالاً على الإطلاق، أو حتى إذا أنجبت أطفالاً فإن أولئك الأطفال لايعيشون أو يموتون صغاراً، وللأسف مازلنا نصر على تقديم بناتنا كقربان لهم كبير إسمه العفة التى لايعرف الكثيرون أنها مسئولية عقل وروح وليست مسئولية قطعة من اللحم أو بروز من الجلد خلقه الله كمصدر للمتعة وليس للتكد .

الختان ليس عادة إسلامية أو فرعونية ولكنها عادة عبودية !

قراءة تاريخية واثنولوجية

كنت متأكداً حتى وقت قريب بأن ختان الإناث عادة خاطئة يفعلها المسلمون ولها أصل فرعونى، ولكن عندما سألتى أحد مرضاى المسيحيين عما كنت أستطيع إجراء عملية الختان لطفاته الصغيرة إندهشت مرتين، الأولى لأنه طلب منى أنا شخصياً هذا الطالب، أما الدهشة الكبرى فقد كان مصدرها أن الطالب مسيحى الديانة وهنا خاب ظنى وأيقنت أن ختان الإناث عادة عابرة لحواجز الأديان والجنسيات، وقد جعلنى هذا المريض أعيد البحث فى الأصول التاريخية لهذه العادة البربرية بعيداً عن الأديان، وعندما قرأت بعدها عن وضع المرأة المعيز فى العصر الفرعونى عدت للتشكك فى أن أصل الختان فرعونى كما يدعى الكثيرون وكما كنت أنا شخصياً معتقد، ومن هنا قررت الخوض

فى بحار وعواصف تاريخ الختان الشائك حتى نفهم معاً من أين نبعث كل هذه الأنهار الدموية؟

يحكى المستشار ماهر برسوم عبد الملك قصة لها دلالة مهمة فى كتابه مذكرات مستشار مصرى جرت أحداثها أثناء عمله كوكيل نيابة فى الصعيد حيث إستدعى لتحقيق حادثة سقوط شخص من القطار مما أدى لبتساقه، وعند سؤال المصاب إتهم حماه، وعندما تمت مواجهة المتهم دافع عن نفسه بجملة كان فيها الإفحام والإقناع كله فقد قال وده معقول بابيه أرميه من القطر ده واخد عارى!!، وقد إرتعشت عند قراءة هذه الجملة البليغة التى لخصت المسألة كلها، إن المرأة عار والرجل هو الذى يخفى آثار هذا العار فمن الممكن أن يخفيه بالقتل أو يرمى تبعته عن كاهله بالزواج أو يكيف ويأيف هذا العار منذ الطفولة بالختان، إنها آثار عهد العبودية والإقطاع والرق والجوارى التى إمتدت لتعشش فى عقول البعض من ضعاف النفوس ومرضى العقول من الرجال الذين مازالوا يعيشون بمنطق شريار وسلوك الطاووس الذى إن أنصف المرأة فمن باب الإنعام والهبة وليس من باب الحق المشروع والواجب الملزم، وكما كان يمارس الإخصاء فى العصور الإقطاعية حتى يضمن السيد أن العبد لن يلعب بذيله وحتى يضمن أن قوته الجسمانية لن تضيع أدراج الرياح فى النزوات، فبعد أن تم إستبدال السيد الرجل بالسيد الإقطاعى تم الإخصاء الأنثوى الجديد عن طريق الختان حتى تصبح ممتلكات الرجل خالية من التلوث الإشعاعى الجنسى والقذارة الشهوانية التدميرية الشاملة!، ولأن أصل كلمة البظر الطبية معناها المفتاح فقد فعل السادة بنفس منطق حزام العفة ختان المرأة حتى لا تفتح به باب الشهوة!.

يرفض الكثيرون من الأطباء والباحثين نسبة ختان الإناث إلى الفراعنة ومنهم د. محمد فياض ود. نوال السعداوى ود. سامى الذيب وغيرهم بالرغم من تسمية أهل السودان لأفطع وأبشع أنواع الختان بـالختان الفرعونى، فتقول د. نوال السعداوى أن أندونيسيا مارست ختان الإناث قبل مصر القديمة ولقد أثبت علم التاريخ والأنثروبولوجى أن هذه العمليات ،الختان والإخصاء وغيرها، لاعلاقة لها بالمصريين أو العرب أو المسلمين أو اليهود أو المسيحيين أو البوذيين أو غيرهم ،إنها ترتبط بنوع النظام الاجتماعى والإقتصادى السائد فى المجتمع وليس نوع البشر أو دينهم أو لونهم أو جنسهم أو عرقهم أو لغتهم وتضيف إن القارة الأفريقية أو اللون الأسود ليس مسئولا عن هذه الجريمة وإنما هى إحدى جرائم العبودية فى التاريخ البشرى، إلا أنها بقايا النظرة العنصرية التى تتصور أن مشاكل الدنيا بما فيها الإيدز أصلها أفريقى، أو على الأقل بدأت فى أفريقيا ثم إنتقلت بالعدوى فقط إلى الجنس الأبيض، ويقول د. سامى الذيب صاحب أهم الدراسات عن الختان أنه قد يرجع سببه للنظام الذكورى الذى يشرع تعدد الزوجات ونظام العبيد، ويشير إلى كتاب الكاماسوترا الهندى الذى يتحدث عن كيف أن الرجل فى نظام الحريم كان لا يمكنه أن يرضى جميع النساء اللاتى يمتلكهن، فقد يتداول العلاقة الجنسية مقسماً ليااليه بينهن، وقد يختار إحداهن ليمارس الجنس معها، بينما تقوم المحرومات بممارسات وحيل غير مشروعة للوصول إلى الرجل أو تعويض هذا الحرمان، وللمحد من هذه الممارسات غير المشروعة قام الذكور بفرض الختان على الإناث باعتباره وسيلة للحد من شهوتهن ومنع إختلاط أطفالهم الشرعيين

بأطفال من رجال غريباء، ويؤكد د.أحمد شوقي الفنجري على هذا المعنى قائلاً تعود هذه العملية إلى عصور الإقطاع حين كان الإقطاعى يمتلك الآلاف من البهائم والغنم إلى جانب المئات من العبدات والعبيد، وكان يعامل البهائم والبشر على السواء على أنهم ملك له، فكان يخصى الذكور من البهائم حتى لاتحمل الإناث وهن فى مرحلة إدرار اللبن، ويخصى الذكور من العبيد حتى لا يقتربوا من نسائه، أما الإناث من البهائم فكانوا يضعون فى أرحامهن قطعة من النوى أو زلطة حتى لاتحمل فى وقت غير مناسب، أما العبدات فكان يعتبرهن ملك له فقط دون غيره رغم أن أعدادهن بالمئات، فكان يختنهن لقتل الشعور الجنسى حتى لا يستمتعن بالجنس لأنه لا يستطيع إشباعهن جميعاً، إنها ليست مسألة مكان بعينه أو دين بذاته هى التى صنعت الختان ولكنها مسألة إحساس العبودية الذى لو تغلبت عليه إنتفى سبب الختان وأصبح مرفوضاً إجتماعياً، وعلى العكس لو إستسلمت له لصار الختان مناسبة يجب الإحتفاء بها والترويج لها، ويستخدم فى هذا الإحتفاء والترويج الدين تارة والعادات تارة أخرى لكى تغطى هذه العادة الوحشية بورق سيلوفان جميل يجعله مقبولاً بل ومطلوباً أيضاً .

عندما يسيطر الفكر الأسطورى الغيبى على مجتمع يظل محتفظاً فى بنائه بالخرافة التى تنتقل عبر جيناته الوراثية جيلاً بعد جيل خاصة عندما يتوارى المنهج العلمى فى التفكير ويفشل فى إحداث التوازن وخلق الطفرة التى تجعل الأسطورة جزءاً من الفولكلور لامكوناً للتفكير والفعل والإختيار والقرار، والأعضاء المبتورة تمثل منذ قديم الزمان وفى معظم الأساطير قرابين ومكونات خلق، ففى أسطورة ريجفيدا

الهندية تم ربط برورزا وتقديمه ضحية وخلق العالم من أشلائه فمثلاً من عينه خلقت الشمس وهكذا، ومعظمنا يعرف قصة إيزيس وأوزيريس الذى مزقه إله الشر ست فحاولت إيزيس جمع أشلائه ولكنها فشلت فى العثور على عضوه التناسلى الذى يبتلعته ثلاث سمكات تمثل قوى الشر، ومن الأساطير الأفريقية القديمة أسطورة قبيلة ماننجا التى تصارع فيها الأخوان باجنزا وياكومو أمام الإله وجرح فيها الأول وتم ختانه، وبعد شفائه رفض العلاقة الجنسية مع زوجته التى طلبت أن تختن هى الأخرى لكى ترضى زوجها، وأسطورة التضحية بعروس النيل التى تحدثنا عنها سابقاً هى مجرد إشارة لأهمية التضحية أو القرбан فى الفكر الأسطورى، وهو تارة يستخدم لتفادى غضب الآلهة وتارة أخرى كطقس للعبادة، ومن ضمن هذه القرابين حرق الأجساد وبتر الأعضاء، فبعض القبائل الأفريقية تضحى بالخصية اليسرى أو اليمنى رغبة منهم فى إلقاء شر ولادة التوأم، وهنا يصبح الختان مجرد ظلال أسطورة ورمز للتضحية الدينية التى تتحول رويداً رويداً لعلامة تميز وتفرد لقبيلة ما أو أصحاب دين ما أو سكان بلد ما يوحدهم هذا الطقس وينقذهم من الشتات الاجتماعى .

هذا التوحيد أو هذه الرغبة العارمة فى التشابه وخلق الإنتماء والتطابق المزيف المزعوم يجعل من الختان وسيلة سهلة وسريعة لتحقيق كل هذا بمجرد ضربة مشرط ونزف دماء وتضحية بجزء هو فى عرف العامة جزء زائد عن الحاجة يجلب وجع الدماغ والهياج الجسى، ورغبة أفراد المجتمع فى أن يكونوا نسخ متكررة فوتوكوبى من بعضهم هى إمتداد للفكر العبودى الذى خلق ورسخ عادة الختان، وتعتبر

د. كاميليا عبد الفتاح عن تأثير هذا التطابق على عادة ختان البنات قائلة إن عملية ختان البنات تندرج تحت مفهوم التطابق فى المجتمع، ويظهر ذلك فى توقع حدوث الختان وضرورته وفى الرضى عنه والإقتناع به، وإلى جانب رغبة البنت فى التطابق فهناك دلالة نفسية لكل هذا وهى إحساس البنت بالأهمية ولو لمدة أيام، تلك الأهمية التى تفتقدها البنت عادة فى مجتمعنا، وهذا الفرح الذى يغمر الأسرة يعلق بذهن الفتيات الصغيرات اللاتى يطالبن بأن يجرى لهن الختان كنوع من التقاليد والمشاركة الوجدية والتطابق مع قيم المجتمع، والمدعش أن هذه الرغبة فى التشابه التى تذكرها د. كاميليا قوية على عكس ما نعتقد أن الألم يتغلب عليها، فالرافضة لقيم المجتمع المستقرة أو بالأصح التى يريد لها البعض الإستقرار لتحقيق مكاسبه، هذه الرافضة خاسرة وتصرفاتها مستهجنة وصديقاتها تعابرنها بأنها أقل منهن مما يضطرها لطلب الختان!، ويورد د. سامى الذيب بعض الأمثلة التى من الممكن أن نستغريها فى البداية ولكن عندما نلمس عن قرب وطأة وسطوة التقاليد سيضيق هذا الإستغراب، فهو يقول «أن، المجتمع السودانى يضع غير المختونات ضمن ثلاثة خانات الأطفال والمجنونات والعاهرات»، وتشير إحدى الدراسات الميدانية التى أجريت فى الصومال أن الفتيات اللاتى يتركن بلا ختان لمدة طويلة يطالبن تكراراً بختانهن لأن عدم ختانهن يجعل منهن منبوذات فى محيطهن ولا يمكنهن أن يجدن زوجاً إلا خارج مجتمعهن، وقد صرحت إحدى الممرضات غير المختونات بأنها تعيش مأساة وتفضل ألف مرة الموت على أن تعيش منبوذة!، وأعتقد أننا فى مصر لابد أن نخلق إلحاحاً حول خطورة الختان حتى تكسر هذه

الرغبة فى التشابه، ولا بد من كسر هذه الحلقة الجهنمية فى سياسة القطيع الى تخلق نوعاً من الراحة المزيفة، ويظل يقطعك تيار ليس فى الإمكان أبدع مماكان أن التغريد خارج السرب برغم أنه يمنحك متعة التميز إلا أنه يفقدك دماء القطيع ،وتصدق الفتيات والأمهات هذا الهراء ويفضالن حالة أسر السكون والركود الذى يصل لحالة التعفن على حرية الحركة والتغيير والتقدم .

ولأن العبد مجرد شئ أو جزء من المتاع الإقطاعى فإن التصرف معه يتم بنفس الطريقة التى يتعامل بها الإقطاعى مع ممتلكاته ودوابه ومزرعته ،فكما يسمن أبقاره حتى تعطى مزيداً من اللحم واللبن فإن المجتمع المتأثر بالفكر العبودى يختن المرأة لتجهيزها للزواج، أو بإختصار علشان تعجب السيد الذى هو الرجل، وكما تقول أسطورة أفريقية لقبيلة دوجون أن الإله أما قبض على مصران ملئ بطين فخارى ورماه فتكونت الأرض على شكل امرأة مضطجعة على ظهرها، وعندما أراد أما لقاء هذه المرأة منعه هذا العضو الملعون فقام الإله بقطعه ليتم اللقاء ،ومازال هذا الاعتقاد هو أساس عملية الختان حتى الآن فى تلك القبيلة، والأفارقة لهم رأى غريب فى سبب الختان وهو أن الفتاة الصغيرة تستمتع بطريقة ذاتية ولذلك عندما تكبر لا بد أن يقطع مصدر اللذة الذاتية حتى تبحث عن الرجل وعن الزواج، والأشد غرابة أن هناك مجتمعات فى كينيا وأوغندا وغرب أفريقيا تستطيع فيها الفتاة الإنجاب خارج العلاقة الزوجية لإثبات خصوبتها وبعد الإنجاب يتم ختانها إعداداً للزواج، وقد أوضحت ممثلة لجنة النساء الغينيات فى مؤتمر داكارة ١٩٨٤ أن الفتيات المختونات يبقين فى غرفة واحدة أو فى

الغاية المقدسة لمدة شهر حتى يشفى الجرح، وفيها تقوم امرأة عجوز بمراقبتهم وتعليمهن القصص والأغاني الشعبية ودور ربة البيت... الخ وبعد الخروج من هذه العزلة يصبحن صالحات للزواج، أما في مصر فتوجد بردية كتبها باليونانية كاهن مصري يرجع تاريخها إلى عام ١٦٣ قبل الميلاد يؤكد فيها على العلاقة بين الختان والزواج، ويذكر د. سامي الذيب رواية للرحالة الإسكتلندي جيمس بروس حول محاولة المبشرين الكاثوليك في مصر في القرن السابع عشر منع ختان الإناث على أتباعهم ولكنهم تراجعوا عن هذا المنع عندما رفض الرجال الزواج من النساء الكاثوليكيات غير المختونات!، وتذكر د. آمال عبد الهادي في دراستها عن قرية دير البرشا ذات الأغلبية المسيحية التي تخلت عن ختان الإناث أن أكثرية الناس كانوا يرفضون مساعدة الغير في عدم ختان بناتهم وكان سبب رفضهم ما يلي كل واحد يحكم على بيته لنفرض أنني نصحت أم بعدم ختان بنتها ثم لم تتزوج فماذا سيكون موقفى ١٢.

كما يمثل عدم الزواج هاجساً بشعاً وملحاً من بقايا العصر العبودى الذى يعامل العانس كعار وعبء ومصدر نحس، فإن العقم وعدم الخصوبة هو الهاجس الأشد وطأة لأن المرأة فى هذه المجتمعات هى ماكينة تفريخ لفقس الأطفال، وأى خلل فى هذه الوظيفة هو بمثابة تجريس مزمن للمرأة، ولذلك تعتقد بعض القبائل فى نيجيريا أن البظر عضو خطير يؤذى رأس الطفل إذا مسه ومن الممكن أن يصل الإيذاء لحد القتل، ولهذا السبب يتم ختان المرأة فى الشهر السابع من الحمل إذا لم تكن مختونة قبل الحمل، وهناك اعتقاد فى بوركينافاسو أن بظر

المرأة يجعل الزوج عاجزاً جنسياً وقد يموت أثناء العملية الجنسية، وفي مناطق ساحل العاج يعتقد أن المرأة غير المختونة لا يمكن أن تنجب، وهناك أسطورة تقول بأن الفرج له أسنان تضر بالرجل وأن البظر هو آخر سن فيه يجب قلعه، وتعتقد بعض القبائل بأن الختان يزيد الخصوبة وأن البنات غير المختونة تفرز إفرازات قاتلة للحيوانات المنوية للزوج، وفي مصر تحكى ماري أسعد وحلمى عبد السلام عن الأصول الأسطورية لعلاقة الختان بالإنجاب، ومنها قصة تسمية مايقطع من المرأة بالفضلة لخطورتها، بالإضافة لقطع هذه الفضلة هناك عمليات كثيرة يعتقد فيها المصريون نحد من خطر الجزء المقطوع مثل التعمائم السحرية وغسله بصورة خاصة أو مسه بأشياء مختلفة، وإستلهاماً من أسطورة عروس النيل التى سبق ذكرها فى الفصل السابق يعتقد أن من لاتلقى بفضلتها فى النيل لن تنجب على الإطلاق، وبالطبع يساعد الجهل بعلم التشريح على سريان وانتشار حجة وهم أن الختان يسهل عملية الولادة لأن مايجب إزالته يسد الطريق أمام الجنين، وكما كان القدماء يشكلون جسد المرأة بإضافة الشحم والدهون ويعلفونها لمزيد من التخن والربرية لتصبح كمصارعى السومو فإنهم يشكلون جسدها بالكشط والإزالة وبالطبع يقف الختان كأشهر هذه الأساليب التى تعبر عن المزاج الإجتماعى السادى الذى يشيئ المرأة .

ونمشياً مع إعتبار الختان وقفة عند مرحلة المجتمع العبودى، فإن النجاسة المرتبطة بأعضاء الجسم وتقسيم الجسد إلى مراتب طبقية حسب درجة الطهارة والنجاسة كل هذا من بقايا التصور الإقطاعى للجسم الذى يختلف فيه جسم العبد عن سيده وأيضاً أعضاء الجسم الواحد نفسه

ويكفى أن الاسم الذى يطلق على الختان هو الطهارة، وفي السودان يعتبرون البنت غير المختونة نجسة وإطلاق صفة ابن غير المختونة يعتبر من قبيل الشتيمة هناك ويشبه شتيمة ابن العاهرة، والإرتباط بين عدم الختان والنجاسة عند القبائل الأفريقية إرتباط وثيق، فالبعض يرفض الأكل مع غير المختونة وفي مالى يرفضون مجرد تحضيرها للأكل، والبعض يعتقد أن فى البظر سم قاتل، وفي أوغندا تعتبر المرأة غير المختونة بنتاً مهما كان عدد أطفالها، ويعتبر ابنها ابن بنت دون أية كرامة فى جماعته ولايحظى بأى منصب هام، ولايحق لهذه المرأة حلب البقر لأن ذلك يجلب النحس، كما لا يحق لها سكب الماء فى الإناء الذى يحتوى ماء الشرب للعائلة أو الصعود إلى المخزن لإحضار الحبوب للطبخ أو الزراعة، وإذا مات رجلها لا يحق لها إستقاء الماء من النهر أو البئر للذين يدفنون زوجها، إن مفاهيم النجاسة المرتبطة بعبادة الطوطم ومفاهيم إنسان الكهف الأول الذى كان لا يستطيع فهم الظواهر المحيطة به فينسج حولها الأساطير ومنها أسطورة النجاسة وخاصة بالمكان الذى ينزل منه دم الحيض المفاجئ الذى وضعه هذا الإنسان فى خانة النجاسة كحل منقذ لعقله القاصر .

السحر وطقوسه وتدريباته عنصر أساسى من عناصر تكوين المجتمع العبودى، وقد جمعت البولتين عدد ديسمبر ١٩٩١ بعض هذه الطقوس الأفريقية الغربية التى تنقلنا فوراً لجو المجتمع القبلى الذى يفتقر لأبسط بديهيات المنهج العلمى فى التفكير وتفسير الظواهر، ويحدد الساحر مكان التدريب على طقوس إحتفالات الختان من غناء ورقص، وتتسابق الفتيات فيه للبحث عن الشجرة المقدسة ومن تجدها هى التى

تتلقى أكثر طلبات زواج ،وفى قبيلة ناندى عشية إجراء الختان تشعل النار المقدسة قرب شجرة مخصوصة ، وتقوم الخاتنة بفرك مكان الختان بنبات لاسع حتى ينتفخ المكان ،ثم يتم الكى بقبس من النار وسط غناء ورقص القبيلة ، وفى قبائل أويانجى يحظر دخول المكان على الرجال إلا زوج الخاتنة العجوز الذى يسيطر على الفتاة بعنف فاتحاً فخذها فى نفس الوقت الذى يلهب ظهرها فيه سوط تمسك به امرأة من القبيلة ،وبعدها يتم جز البظر بالسكين ، وتقف البنات فى طابور تحرسهم زغاريد القبيلة ، وعلى من تنتهى عملية الختان أن ترقص رقصة اللقاء الجنىسى والدم ينزف منها ، وفى توجو ينتهى طقس الختان بسير الفتيات عاريات فى مركب حتى يصلن إلى التمثال المقدس ، وفى دولة بنين تجلس الفتيات على حجر مسطح على شكل دائرة ووجوههن إلى الخارج ، وتجلس الخاتنة وسط الدائرة وتلف الحجر حتى تواجه البنات وتجري لها الختان ،ثم تلفه لكى تختن الفتاة التالية وهكذا كل ماسبق له ضلاله الدينية فى معتقداتهم ، وهو شبه إمتحان تجريه القبيلة للبنات ، وهذا الإحساس بالإمتحان إنتقل إلى مجتمعنا المصرى حيث نعقد إمتحانات دورية للبنات فى الأخلاق بالطبع التى هى أخلاق من وجهة نظرنا تحمل خائمتنا الخاص وبصمتنا المميزة ،إن الفرق بيننا وبينهم إنهم يجرون الختان بصراحة وتحت غطاء السحر ونحن نجريها بنفاق وتحت غطاء الدين .

العبودية ليست تعريفاً زمنياً أو مكانياً ولكنها مجموعة قيم أخلاقية معينة ، ونظرة خاصة متزمتة ، ونسق سلوكى يهتم بالحفاظ على المظهر الخارجى ، وأرتيكاريا شديدة من أى شئ يمس ممتلكات السيد ومنها

المرأة، بدليل أن هذا الختان البربرى وصل إلى أوروبا عندما سيطر عليها إحساس الطهر البيورتانى فى العصر الفيكتورى المتزمت المتخلف الذى صاحبه تخلف طبي أيضاً، وقد ساعد هذا المركب المتخلف المزدوج على تبنى عادة الختان وقد ساعد على إنتشارها بعض التفسيرات الطبية التى تربط بين الأمراض العقلية والعصبية التى تصيب النساء وبين أعضائهن التناسلية، والتى تدين المرأة لأنها أسيرة طبيعتها البيولوجية المتقلبة من حمل وإرضاع وولادة وحيض .. الخ ، مما يؤدى من وجهة نظر أصحاب هذه التفسيرات لخفض قدرتها الذهنية وإنهيار إرادتها الواعية وفقدائها للقدرة على التحكم فى نفسها، وفى كتاب موقف الأطباء من ختان الإناث تقص مؤلفنا الكتاب آمال عبد الهادى وسهام عبد السلام قصة غزو ختان النساء لأوروبا إبان العصر الفيكتورى، وفى سنة ١٨٥٨ أدخل د. إسحق بيكر براون ختان النساء لبريطانيا كوسيلة علاجية للأمراض البدنية والعقلية التى كان يعتقد أنها تصيب النساء بسبب تعرضهن للإثارة الجنسية، ولل علاج مارس د. براون إستئصال البظر والشفرين الصغيرين كعلاج لهذه الأمراض بل وأحياناً المشاكل الإجتماعية كالطلاق !، وكان يتباهى بأنه يخدرهن تخديراً كلياً ، وقد أدت التجاوزات المهنية للدكتور براون إلى تجريدته من ألقابه العلمية وفصله من عمله، وفى سنة ١٨٦٧ نشرت المجلة الطبية البريطانية خطاباً هاماً يوضح أسباب رفض المجتمع الطبى لممارسات د. براون ، يقول الخطاب نحن معشر الأطباء حماة مصالح النساء بل ورعاة شرفهن، وإلحق إتنا نحن الطرف الأقوى وهن الطرف الضعيف، فهن مجبرات على تصديق كل مانقوله لهن لأنهن

لمن فى وضع يسمح لهم بمجادلتنا، لذا يمكن القول بأنهم يقعون تحت رحمتنا، وفى ظل هذه الظروف لو تخيلنا عن التمسك بمبادئ الشرف وخدمنا مريضاتنا أو ألحقنا بهن الأذى بأى شكل، فإننا لانستحق الإنتماء إلى مهنتنا النبيلة، وأما الأكثر طرافة فهو ما ذكر فى كتاب مشاكل النساء لفرنسيون كوليمان من أن الختان أستخدم لعلاج كثرة عرق الأيدى وللفتيات اللاتى كن يعملن بمصانع النسيج على آلات الخياطة التى تعمل ببدال القدم، وكان المبرر هو أن حركة إهتزاز الفخذين الدائمة وإحتكاكهما كانا يولدان إثارات جنسية لاتحتمل !!، وقد تبى البعض فى مصر مثل هذا الرأى أو أشد منه فى تأييد الختان فقالوا أن تلامس الملابس وإحتكاكها بالبظر من الممكن أن يثير البنت فمن الأفضل ختانها !!.

فى ختام هذه القراءة التاريخية نقول إننا بالختان نقول مرحباً بالعبودية ووداعاً للحرية والعقل، وإذا رغبتنا فى الخروج من كهف الظلمة لمساحة النور علينا أن نعترب بأن أجسامنا ملكنا ومصدر فرحتنا وليست وعاء شرورنا وأثامنا ورذيلتنا، وأن نمنع أى بتر عدوانى نفعله بها كالختان الذى هو من بقايا العبودية والتى للأسف نحن إليها أحياناً وبكامل إرادتنا .

① مصر تحقق الرقم القياسى فى الختان

الختان .. قراءة جغرافية وإحصائية

أحسست بالعار وأنا أقرأ التوزيع الجغرافى والأرقام الإحصائية لمعدلات ختان الإناث فى العالم، فمصر هى أكبر هذه الدول من حيث عدد اللاتى يتعرضن لهذه العملية الهمجية!، هل يعقل أن مصر مهد الحضارة وأم التاريخ تبتر أجساد بناتها بهذه الوحشية؟!، هل يعقل أن مصر التى إحتضنت الأديان والثقافات والأفكار والقيم لاتستطيع أن تحتضن بناتها وتحميهن من مذبحه البتر التناسلى؟!، هل يعقل أن تكون مصر مضغرة فى أفواه المؤتمرات العلمية التى تدين الختان ووسائل الإعلام التى تصوره ومنظمات حقوق الإنسان التى تندش من أنه مازال هناك فى مصر من يجر إبنته ويسحبها إلى حيث يقوده خياله المريض ويقنعه بأنه بذلك يحافظ على شرفه الذى يراق على جوانبه

الدم؟!، وهل يعقل أنه في عصر الكمبيوتر والهندسة الوراثية يوجد من يلجأ لحلاق الصحة والدابة حتى تجرى للبنت أبشع عملية جراحية في التاريخ؟!، وهل يعقل أنه بعد كل تلك السنوات من الهجوم على عادة الختان مازلنا في مقدمة طابور الدول التي تتبنى هذا التخلف؟!، ولكن ما حدث في الواقع أن الخرافة أصبحت معقولة، والدجل صار علماً، والبنت صارت ضحية للعنكبوت الذي غزل خيوط بيوته في العقول، حتى صارت كهوفاً وخرابات .

الأرقام أحياناً صادحة ولكنها دوماً مصابيح تنير الطريق، وهي أحياناً مقلقة ولكنه القلق الذي يثير العقل لتلمس الحل، وعفواً عن أن هذا الفصل ملئ بالأرقام ولكن الأرقام أصدق أنباء من الكتب مع الاعتذار لشاعرنا الكبير أبو تمام .!

في المؤتمر الرابع لبتنر الأعضاء الجنسية الذي إنعقد عام ١٩٩٦ في سويسرا ظهرت هذه الأرقام العالمية المربعة وهي كالتالي :

● يتم في العالم ختان ما يقرب من ٢ مليون طفلة سنوياً، أى بمعدل ١٦٦٦٦٦٦ طفلة شهرياً، ٥٤٨٠ طفلة يومياً، ٢٢٨ طفلة كل ساعة، أو ٣,٨ طفلة كل دقيقة !

● نسبة المختونات في العالم تبلغ ٥% أى بمجموع ١٠٠ مليون أنثى !
وقد نشرت منظمة الصحة العالمية في أعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٦ و ١٩٩٨ أرقاماً مختلفة بخصوص عدد النساء المختونات في الدول التي تمارس ختان الإناث، وهي كالتالي حسب الترتيب الأبجدي الأجنبي: (سنلتزم في الجدول بإحصاء ١٩٩٨)

| | | | |
|------------|-----------|------------|-------------|
| ٩٠٢,٤٠٠ | ليبيريا | ١,٣٦٥,٠٠٠ | بنين |
| ٥,١٥٥,٩٠٠ | مالي | ٣,٦٥٦,٨٠٠ | بوركينافاسو |
| ٢٥٩,٢٥٠ | موريتانيا | ١,٣٣٦,٨٠٠ | الكاميرون |
| ٩٢١,٢٠٠ | نيجيريا | ٧٥٩,٨١٠ | وسط أفريقيا |
| ٢٥,٦٠١,٢٠٠ | الستغال | ١,٩٢٣,٠٠٠ | تشاد |
| ٨٣٨,٠٠٠ | سيراليون | ٣,٠٤٨,٢٧٠ | ساحل العاج |
| ٢,١٦٧,٢٠٠ | الصومال | ٢٤٨,٩٢٠ | جيبوتي |
| ٥,٣٤,٢٦٠ | السودان | ٢٧,٩٠٥,٩٣٠ | *** مصر |
| ١٢,٨١٦,٠٠٠ | تنزانيا | ١,٥٩٩,٣٠٠ | أريتريا |
| ١,٥٥٢,٠٠٠ | توجو | ٢٤,٧٧٣,٩٥٠ | الحبشة |
| ١,٠٤٤,٥٠٠ | أوغندا | ٣٩٦,٨٠٠ | جامبيا |
| ٥١٣,٠٥٠ | زائير | ٢,٦٣٥,٢٠٠ | غانا |
| ١,١٠٧,٩٠٠ | | ٦,٩٦٧,٥٠٠ | كينيا |

يظهر من الجدول السابق مركز مصر المتقدم جداً والحاصل على المركز الأول في عدد النساء المختونات على مستوى العالم، وسيعترض البعض قائلاً لماذا لم يتم الحساب بالنسبة لعدد السكان وليس بالعدد الفعلي؟، وهذه ملاحظة جيدة ولكن يظل العدد كبير بالنسبة لقيمة مصر الحضارية، والتي تجعل من الظلم أن توضع في زمرة دول أقل منها تاريخاً وتقدماً بهذه الصورة المهينة، ولكن ماذا نفعل فهذا ما جئته أيدينا على أنفسنا، ومن رسم هذه اللوحة الدموية هم نحن وليس المستعمر أو الغازي... إلى آخر هذه القائمة التي كثيراً ما أراحت بالنا وصرفتنا عن النظر إلى الخلل الكامن في سلوكنا نحن والذي يجب أن يتغير جذرياً خاصة في التعامل مع المرأة، ونلاحظ من الجدول أيضاً

أن كل الدول المذكورة تقع فى أفريقيا برغم وجود دول أخرى يجرى بها الختان مثل أندونيسيا وماليزيا وباكستان ومسلمى الهند وبعض المناطق فى اليمن وعمان وعرب النقب فى فلسطين والقليل مازال يعتقد فى الإمارات، ونستطيع أن نقول من خلال ذلك أنه مازال واجباً على منظمة الصحة العالمية وضع إحصاء جديد يتعامل مع الظاهرة بشكل أعمق وأشمل، والملاحظة الثالثة أن عدد الدول العربية التى تمارس ختان الإناث بصورة كبيرة قليل جداً ويكاد ينحصر فى مصر والسودان وأريتريا، وهذه الدول هى التى يشكل فيها الختان ظاهرة وليست حالات فردية، وأن دولاً إسلامية عربية لاتمارسه مثل السعودية والعراق والمغرب وليبيا وسوريا، وهناك دولاً إسلامية عربية لاتعرفه على الإطلاق مثل تركيا وإيران مثلاً، وهذا يؤكد مرة ثانية على أن جذور هذه العادة ليست عربية أو إسلامية، ومما يؤكد ضرورة مراجعة هذه الإحصائيات قول د. سامى الذيب أن ختان الإناث ليس حكراً على القارة الأفريقية فقد عرفت تلك العادة فى أوروبا والولايات المتحدة أيضاً، ولكى أود توضيح هذه النقطة للدكتور سامى وأقول أنها إستثناء يؤكد القاعدة وجعلنا نحاول البحث فيما فعلته الهجرات المتتالية من معتنقى فكرة الختان إلى هذه البلاد، والتى يغذيها إحساس الإغتراب والرغبة الحارقة فى الإنتماء والتميز لدرجة أن بعض المسلمين فى بلاد لاتعرف الختان عندما ينتقلون إلى بلاد أوروبية أو أمريكية يمارسون الختان! كما فعل بعض أتباع الجبهة الإسلامية فى الجزائر عندما سكنوا ألمانيا برغم أن الجزائر لايعرف فيها الختان، وكأنهم يصرخون نحن مختلفون عنكم يا أهل الغرب .

كان لابد من عرض الإحصائيات العالمية والتوزيع الجغرافي لعادة الختان في العالم قبل الإنتقال إلى مصر بصفتها صاحبة الرقم القياسي للأسف، والغريب أن مناقشة هذه الظاهرة زادت حداثتها بعد حادثة شهيرة وهى عرض قناة الـ CNN فى ٧ سبتمبر ١٩٩٤ لفيلم عن ختان طفلة فى العاشرة من عمرها تدعى نجلاء بواسطة حلاق صحة فى القاهرة، وكأننا لانفريق إلا عندما يتناول الغرب سيرتنا ويلقى عليها ضوءاً ويصورها بعدسة الزووم، وبالطبع هاجت الدنيا وماجت وتاهت الحقيقة فى وسط دفاعنا عن أنها مجرد حالات فردية، والهجوم على صناع الفيلم وإتهامهم بسوء النية وإسطياد مثل هذه الأشياء لتصويرنا كجهلة وهمجيين، ومع إعترافي بأن النية الأمريكية فى عرض الفيلم ليست نية صافية وليست بغرض إنقاذنا من ممارسة هذه العادة البغيضة، وليست بهدف تطويرنا إجتماعياً، ولكنها مجرد فضول إعلامى يستخدم المصريين كنوع من الترويج الإعلامى وإستخدامهم كفولكلور مسلى ومثير، ورفضنا لابد أن يكون لممارسة هذه العادة القبيحة قبل أن يكون رفضاً لمن رصدها وصورها، وإذا كانوا هم على خطأ فنحن على خطيئة بسماحنا حتى الآن بممارستها، وهى خطيئة بالفعل لأننا بتتبع الإحصائيات التى أصدرتها منظمة الصحة العالمية عن تطور هذه الظاهرة فى مصر نجد أنها تتضخم، ومن الممكن أن يكون تضخمها بسبب دقة المعلومات التى تتوافر سنة بعد أخرى وليست بسبب عدد المختونات، ولكن فى كل الأحوال العدد كبير بحيث يصعب تجاهله والتغاضى عن ردود أفعاله فى العالم كله، وفى عام ١٩٩٤ وجد أن نسبة المختونات ٥٠% أى مايساوى ١٣,٦٢٥,٠٠٠

إمرأة، ثم فى عام ١٩٩٦ وصل الرقم إلى ٨٠% أى مايساوى ٢٤,٧١٠,٠٠٠ امرأة، ثم وصلنا إلى الرقم الموجود بالجدول السابق الذى يزيد على ٢٧ مليون بنسبة ٩٧%، والغريب أن هذه العادة برغم هذا الإنتشار المرعب لم يحدث عنها رفاعة الطهطاوى أو قاسم أمين وهما من هما فى مجال الدفاع عن حرية المرأة، وأعتقد أن سطوة وإنتشار الختان والخلفية الدينية المزعومة التى كان يستند إليها شكلت سداً منيعاً أمام مناقشة هذين المدافعين الكبار اللذين إعتقدا أنها بالفعل ضرورة بيولوجية بجانب الضرورة الدينية، وعذرهما أن الطب كان مايزال فى مرحلة متخلفة بالنسبة لمناقشة مثل هذه الأمور ولكن مالا أغفره لهما أنهما لم ينظرا إلى الإنتهاك الجسدى والنفسى الذى يحدثه الختان، وأنهما لم يتساءلا عن جدواها وهما يسمعان عن كم الدماء التى تسفح من الفتاة المصرية التى كانت تريد أن تتحرر من اليشمك الإجتماعى الذى كان يغطى على العقول والذى تمثله هذه العادة البغيضة قبل التحرر من يشمك الزى الذى يغطى الوجوه !.

من أقدم الدراسات الميدانية المهمة بموضوع الختان فى مصر دراسة د. محمد كريم أستاذ أمراض النساء والتوليد بطب عين شمس، وقد أجراها سنة ١٩٦٥ على عينة من سيدات نادى القاهرة (٢٠٠ سيدة) ووقتها جاءت النتائج لتؤكد أن ٧٤% منهن قد أجريت لهن عملية الختان، وقد أجرى نفس الأستاذ بحثاً ميدانياً آخر ١٩٩٤ على عينة سيدات من نفس النادى ليخرج بنتيجة أن ٩٨% منهن مختنات، ويرجع د. كريم إرتفاع النسبة إلى أن البحث الثانى إعتقد على الكشف الطبى وليس الكلام الشفهى كالبحت الأول الذى أخفت فيه السيدات

بالطبع هذه الحادثة إما خجلاً وإما لأنها لا تريد أن تتذكرها من أصله
 ،ومن أبحاث النوادي لأبحاث كليات الطب ونبدأ بنفس الأستاذ والذي
 أعتقد أنه قد جعل من الختان همّاً شخصياً له مما أدى به إلى مراجعة
 نتائجه مرات ومرات كي يصل إلى الرصد الصحيح، والبحث المنشور
 في جريدة المصور عدد ٧ أكتوبر عام ١٩٩٤ قد أجرى على المترددات
 على العيادة الخارجية لطب عين شمس في أغسطس ١٩٩٤ وبلغ
 عددهن ٨٠٠ طفلة من سن ٦ إلى ١٤ سنة وروعى فيها بقدر الإمكان
 تفاوت المستوى التعليمي والإجتماعي للعينات، وأن يكون بينهم نسبة
 ١٠% من الأقباط، وأثبتت الدراسة أن ٨١% مختونات، وكانت نسبة
 الفتيات المختنات في الأسر الفقيرة تصل إلى ٨٨% وفي الأسر
 متوسطة الدخل ٧١% وفي الأسر الغنية ١٥%، وعن علاقة الختان
 بمستوى تعليم الأبوين تبين أن أمية الأب والأم ترفع نسبة الختان في
 الأسرة إلى ٩٦%، وتتضاءل النسبة عند الأبوين الحاصلين على تعليم
 أساسى لتكون ٨٠% حتى تصل إلى ١٠% عند أصحاب التعليم العالي
 ،وعندما خلط الباحث أو جمع بين المتغيرين وهما المستوى الإقتصادي
 والتعليمي كانت نسب الموافقة على إجراء العملية كالتالى :

والدان فقيران أميان ٩٩%

فقراء + تعليم أساسى ٩٦%

فقراء + تعليم عالى ١٢%

متوسطا دخل + أمى ٨٨%

متوسطا دخل + تعليم أساسى ٦٣%

متوسطا دخل + تعليم عالى ٥%

ثراء + أمية ٣٥%

ثراء + تعليم عالى صفر

ونستخلص من هذه الدراسة حتى ولو إعترضنا على بعض النسب ومستوى العينة دلالة هامة جداً وهى أن التعليم والثقافة لهما دخل هام فى منع الختان بل وأهم من مسألة الفقر والثراء للتأكد من أن طريقنا الوحيد للقضاء على مثل هذه العادات المتخلفة هو طريق نشر الثقافة والتعليم والإستارة .

وقد أثبتت الدراسة السابقة أن نسبة ٤٨% من عمليات الختان تجرى بواسطة الداية مقابل ٤٦% بواسطة الأطباء و ٦% بواسطة حلاقى الصحة وهذا يؤكد على أن الأطباء أنفسهم مازالوا يشاركون فى هذه الجريمة وسنناقش ذلك بالتفصيل بعد الإنتهاء من إستعراض الإحصائيات المصرية المختلفة التى درست الختان .

فى نفس الكلية السابقة كلية طب عين شمس أجرى د.ماهر مهران أستاذ النساء والتوليد والوزير والمشرف الأسبق على مشروع تنظيم الأسرة فى عام ١٩٧٩ فحصاً على ٢٠٠٠ سيدة من المترددات على عيادة أمراض النساء فى الكلية فى عمر الإنجاب فوجد أن ٩٥% من السيدات قد أجريت لهن عملية الختان والتى يطلق عليها أكثر الجراحات حدوثاً فى مصر .

وفى دراسة ميدانية أخرى قامت بها وزارة الصحة فيمايشبه المسح الصحى على مدى عامين برئاسة د.فاطمة الزناتى الأستاذة بكلية

السياسة والإقتصاد، وأهمية البحث تنبع من أنه تم على مدى عامين وشمل محافظات الجمهورية ولم يقتصر على مدينة واحدة أو عيادة خارجية محدودة في كلية طب بعينها كالدراستين السابقتين، وقد بينت هذه الدراسة أن نسبة المختونات في مصر تصل إلى ٩٧ % وتنقسم هذه النسبة إلى ٩٩,٥ % في الريف و ٩٤ % في المدن، وأن قرابة ٨٢ % من النساء مازلن يؤيدن ختان الإناث منهم ٩١ % في الريف مقابل ٧٠ % في المدن، وقد بينت النتيجة أيضاً أن نسبة النساء غير المتعلّقات التي تؤيد الختان هي ٩٣ % وهذه النسبة تنخفض إلى ٥٧ % بين النساء الحاصلات على شهادة الثانوية أو درجة أعلى، وكانت الأسباب التي ذكرت تأييداً لختان الإناث كما يلي :

١ ٥٨,٣ % عادة حسنة

٢ ٣٠,٨ % مطلب ديني

٣ ٣٦,١ % النظافة

٤ ٨,٩ % إمكانيات أكبر للزواج

٥ ٣,٨ % لذة أكبر للرجل

٦ ٩,١ % تحافظ على البكارة

٧ ٥,٦ % تحمي من الزنا

٨ ٥,٩ % أسباب أخرى

وكانت الأسباب التي ذكرت ضد ختان الإناث كما يلي :

٣٧,٨ % عادة سيئة

٢٩,٨ % مخالفة للدين

٤٥,٨ % تؤدى لتعقيدات طبية

٢٧,٣ % تجربة ذاتية مؤلمة

١٢,١ % ضد كرامة المرأة

١٩,٦ % تمنع اللذة الجنسية

٥,٩ % أسباب أخرى

كما أثبتت الدراسة أن ٧٤% من النساء تعتقد أن الرجال يفضلون المرأة المختونة، وأن ٧٢% منهن تعتقد أن الختان جزء مهم من التقاليد الدينية، وأن ٤١% يعتقدن أن الختان يحمى من الوقوع فى الزنا .

ومن الدراسة الميدانية للموضوعات الصحفية التى وإن إفتقرت للأرقام الإحصائية إلا أن لها أهمية فى معرفة الأسباب التى تكمن وراء تمسك المجتمع المصرى بهذه العادة من خلال قراءة صحفية لآراء شريحة ما من المجتمع، وقد حاولت الصحفية بثينة الببلى هذه المحاولة من خلال تحقيقها الصحفى فى مجلة المصور ١٩٩٤/٩/٢٣، وسنعرف من خلال الإجابات الفطرية البسيطة لسكان حى الإمام الشافعى فى القاهرة مبررات هذه العادة القبيحة .

عند سؤال الصحفية لإحدى السيدات عن مكان حلاق الصحة المتخصص فى الختان، سألتها السيدة عما إذا كان لديها بنت تريد

طهارتها؟، وقالت لها هنا فى الإمام نجرى عمليات طهارة جماعية للبنات فى سوق الجمعة، وقالت السيدة: أنا مع طهارة البنت والدليل على ذلك أن الله يحب المتطهرين!!!!، ودافعت فى حدة بعد محاولات الصحفية أن تبين لها المعنى الحقيقى للمتطهرين قائلة: هو إحنا خواتم، طيب النسوان الأجانب سايبة، إحنا مسلمين، وأنا طاهرت بناتى الإنتين من أسبوع، والبنت لازم تتطاهر وهى كبيرة مش زى الولد، وأنا نفسى إتطاهرت عند الحلاق نفسه لأنه شاطر ونعرفه أباً عن جد بنطلبه وييجى لغاية البيت، ثم جذبت الصحفية من ملابسها بعنف بائعة بسيطة متجولة عندما إشتعت رائحة الهجوم على الختان من كلامها قائلة: إنتم مش عايزين البنات تتطاهرن؟، عندنا فى البلد الموضوع ده عيب كبير، ولو دخل العريس على مراته ولقاها مش متطاهرة يطلب الداية فوراً، الطهارة بتحمى عرض البنات، يعنى نسيبهم يمشوا على حل شعرهم !!!.

وبالطبع لا يستطيع المجتمع أن يترك البنات على حل شعرهم كما يصرخ منطق السلخانة فيسارع بسحبهن من هذا الشعر السايب إلى حيث يؤدون فريضة قربان الختان!، وبهذه الكلمات البسيطة تلخص النسوة ببساطة منطق المجتمع فى تبلى الختان، فالختان هو واجب دينى لكى تصبح البنات من المتطهرين!، وحتى لا تصبح مثل الخواتم وهو نفس المفهوم الذى إلتقطه سليمان فياض فى روايته أصوات وعرضنا له من قبل، وأيضاً لكى يرضى عنها الرجل ويتأكد من فحولته ومن شرفها المختوم بخاتم النسر، وأخيراً لحماية عرض البنات، ولأعرف السبب الحقيقى حتى الآن فى أنه فى مصر لا يوجد

إلا عرض واحد للبئات ولا يوجد عرض للرجل، وكأن الرجل طول فقط!....

معذرة على هذه السخرية فى موقف الجد لأن المسألة كلها تقع فى خانة الكوميديا السوداء التى تختلط فيها الدموع بالضحكات، ويختلط شجن وحزن البئت بحماس وإبتسامة الأهل الذين يتخيلون أنهم قد إرتاحوا وأراحوا أنفسهم من وسواس الشرف المؤرق البغيض الذى يطاردهم فى المنام فيستيقظون ليذبحوا إبتئهم فى البقطة.

* * *

قراءة سيكولوجية للختان

ختان البنات هذا الملصق الدموى الذى نحتفل فيه بذبح فتياتنا، غالباً ما يغلفه الأهل فى ورقة سيلوفان رقيقة ملونة لتقديمه وتبريره لهذه الفتاة المذبوحة، هذه الورقة إما أن تكون على شكل فروض دينية أو ضرورات إجتماعية أو أعراف وعادات سلوكية، وعندما تبدأ البنات فى فك ورقة السيلوفان لتبتلع الحلوى المسمومة سرعان ما تكتشف حجم الخديعة التى صنعها الأهل، وعمق الفخ الذى أوقعوها فيه، وأن المسألة ما هى إلا مجرد عقد نفسية ومتاعب سيكولوجية يعانى منها المجتمع قبل الأهل، ويغرق فيها الأهل قبل البنات، ويمهد الطريق للبنات لى ترث كل هذه العقد والمتاعب، يتم كل هذا بقلب بارد وحس متبادل، وكأننا فى شبكة مافيا غامضة لانعرف خيط بدايتها من طرف نهايتها .

سيناريو الختان ذكرني بما فعله مجموعة دينية مغربية تقوم بتجريح الرأس حتى تنزف وذلك إعتقاداً منها بأنه يخرج الجن والأرواح الشريرة، وهذه الجماعة تؤمن بوجود جنية شريرة تدعى عائشة قنديشة يمكنها أن تقتل كل من يعصى أوامرها فتأمر أتباعها بهذه المذبحة تعطشاً للدماء !، وعقدنا النفسية هي بمثابة عائشة قنديشة الخاصة بنا، وأولى عناصر هذا التفسير النفسي للختان هي أنه مظهر من مظاهر التسلط الإجتماعي من الذكور على النساء وأيضاً من النساء على النساء، وكما يبحث الرجل عن وسائل لتقويته الجنسية بداية من المأكولات البحرية حتى الفياجرا مروراً بجميع أنواع المنشطات، يبحث أيضاً وخاصة إذا كان فرق السن كبيراً عن تثبيط أو مايتخيله هو تثبيط للرغبة عند المرأة، وبالطبع أسهل وأنجح الوسائل هي الختان، ولذلك تقترح د.كاميليا عبد الفتاح أن من أهم عناصر مكافحة ختان الإناث هو مكافحة تعدد الزوجات ونظام الزواج بفرق كبير في السن بين الرجال والنساء، تقول د.كاميليا عبد الفتاح إن معنى الختان في الطبقات الفقيرة يرتبط بإرضاء الرجل إلى جانب إرتباطه بالنظافة وعدم الهياج وبأنه سنة مرغوبة في الطبقات الأعلى، فالبنات الصغيرة تخضع لهذه العملية بل وتستريح لها طالما أنها ترضى الناس وأنها المتطلب الرئيسي للرجل حيث تشيع فكرة أنه يفرح بذلك، وأن ختان البنت هو من ضمن المؤهلات التي لن تقبل كزوجة بدونه، أما ما أدهشني حقيقة هو نتيجة البحث القيم الذي كُتبه د.سهام عبد السلام ود.آمال عبد الهادي تحت عنوان موقف الأطباء من ختان الإناث، وأهمية هذا البحث تأتي من أن عينة البحث تتكون من الأطباء فقط وهم أكثر الناس معرفة بأضرار

الختان الطبية ولكن عند النزول إلى الواقع وسماع آرائهم نجد كم هي قوية الأعراف والتقاليد ؟، وما يهمنى هنا هو رأى الأطباء الرجال وخاصة من ينظرون إلى المرأة منهم بنظرة دونية، وقد وجدت الباحثتان أنه هناك ارتباط إيجابى بين الموافقة على عمل المرأة وبين رفض الختان، فالإتجاه الغالب بين معارضى الختان يوافق على عمل المرأة بدون قيود أو شروط ووصلت نسبتهم إلى حوالى ٦١ %، ونسبة الراضين حوالى ١١ %، ونأتى إلى الفريق الآخر وهو مؤيدو الختان الذين منهم من يرفض عمل المرأة نهائياً ونسبتهم ٣١ % أما الباقى فيقبل العمل المشروط بشروط كثيرة ومجفة، ومؤيدو الختان يصفون عمل المرأة للباحثتين بأن له أثر سلبى على الأسرة وضياح لحقوق البيت وبأن الزوجة أساساً ست بيت وحرام عملها خارج البيت الذى هو مملكتها، وأنها تضيع فرصة الرجال فى العمل، وأيضاً المرأة غير كفاء فى العمل، وعمل المرأة ضد الفضيلة ومخل بالآداب العامة ويثير شهوة الرجال، وتختتم الباحثتان تغطية هذه النقطة بقولهما رفض الختان هو جزء من موقف عام يرى المرأة كائنات عاقلاً مساوياً للرجل فى الحقوق والواجبات والقدرة الإجتماعية، ويرى أن تقدم الوطن مرهون بإسهام كل مواطنيه رجالاً ونساء، بينما ترتبط الموافقة على الختان بنظرة دونية للمرأة تراها أقل كفاءة من الرجل، وأن مكانها المنزل لخدمة الزوج والأبناء، وخروجها خارج هذه الحدود يرتبط بالمشاكل الأسرية ويخلق فوضى جنسية.

نستخلص مما سبق أن التسلط الذكورى موجود حتى فى الفئة المثقفة التى تعرف تماماً خطر هذه الجريمة على البنت وكيف تحرمها من

البهجة والحياة الجنسية السليمة بل والحياة الإنسانية السليمة وتنتهك حقها الإنسانى البسيط، إن الأطباء الذكور يعرفون كل هذا بل هم متأكدون منه تمام التأكد وبالرغم من ذلك ولأبأبلغ إذا قلت أنه من أجل ذلك يوافقون على الختان هذه العادة المتخلفة لأن موقفهم الإجتماعى أصلاً متخلف، وهذا يتطابق مع ماقاله أحد الرؤساء الأفارقة - توماس سنكارا - عن الختان هناك محاولة للحط من المرأة بجعلها تحمل هذه العلامة التى تنقص من وضعها والتى تشعرها دائماً بأنها ليست إلا امرأة ناقصة عن الرجل، لايحق لها حتى الإستفادة من جسدها وأن تفرح وتفرح جسدها وكل كيائها، فلها حدود فرضها عليها الرجل، لذلك فالختان وسيلة لإذلالها، ولابد أن نذكر فى هذا السياق ما فعله الرئيس جوموكينياتا فى دعايته الإنتخابية من ترويج لعادة ختان البنات حتى يكسب الجولة !!، وحتى فى أمريكا سنة ١٨٤٨ كما يذكر د. سامى الذيب كان هناك علاقة أو رابطة ما مابين إعلان حقوق المرأة فى الولايات المتحدة فى هذا العام وبين تأييد الرجال هناك لختان الإناث كرد فعل لإرجاع المرأة إلى دورها الذى إعتادوا عليه وبسبب خوف الرجال من أنوثة المرأة، فهم يرون أن المرأة كانت تميل إلى الرذيلة مما يتطلب علاجها ببتتر أعضائها الجنسية، ومما يساهم فى تبرئة الرجال من تهمة الترويج لختان نتيجة التسلط الذكورى ماتطلق عليه د. سهام عبد السلام مؤامرة الصمت، تقول د. سهام عن هذه المؤامرة «تنشأ النساء على أن من العيب أن تعلن المرأة آلامها لاسيما المرتبطة منها بالجنس، بذلك تنكر النساء هذه الآلام سواء التى مررن بها فور إجراء التشويه لهن أو التى يعانينها فى حياتهن الزوجية من جراء هذا التشويه، ويكررن

ما جرى لهن فى بناتهن، علاوة على ذلك أدى سياج الصمت المضروب حول الحديث عن هذا الموضوع إلى إحجام السيدات والفتيات التى لم يجر لهن هذا التشويه الجنى وأسرهن عن الحديث مع بقية أخواتهن بما يعرفنه معرفة اليقين من عدم ضرورة هذه العملية وأن العفة والنظافة لا ترتبطان بها، وأن حياتهن تسير فى مجراها الطبيعى قبل الزواج ويعدده مع تمتعهن بالسلامة الجسدية، بل بلغ الأمر حد جهل أصحاب الموقفين بوجود بعضهما البعض أصلاً، فمن تخلوا عن ممارسة التشويه الجنى للإناث صاروا يعتقدون أن مصر كلها قد حذت حذوهم ولم يعد فيها من يمارس هذه العادات، ومن مازالوا يتمسكون به يعتقدون أن هذه هى طبائع الأمور، وأنه لا توجد فى مصر كلها امرأة لم تجر لها هذه العملية، .

تحدثنا من قبل ونحن نصف حفلة الختان عن الفرحة العارمة التى تنتاب الأمهات والنسوة الجالسات حول الفتاة الذبيحة، والمدهش أن من يحافظ على مسيرة الختان هن النساء، فالجدات والأمهات هن اللاتى يقررن ويخططن لهذه العملية، والداية الأنثى هى التى تذبح وتضرب أول قرشة دماء فى لوحة المهانة الأنثوية، والخالات والعمات والجارات والحبايب هن اللاتى يقمن بالتكثيف وعملية الأسر وكتم الأنفاس ولى الأيادى وشل الأرجل ووقف الصراخ وملاحظة العرق المفصود وكم الإزالة المضبوط... الخ، إنها مشاركة نسائية غير مسبقة لتقديم تاء التأنيث كقربان، ولأعرف على حد علمى المتواضع مثل هذه المشاركة النسوية فى صنع دونية لمن هى من بنات جنسها، وإذا كان الرجل هو المايسترو الإجتماعى فى عملية الختان فالمرأة هى الأوركسترا التنفيذى الذى يعزف لحن العذاب !.

شكل إنعزال المرأة عن المشاركة في الحياة الاجتماعية نمطاً سلوكياً جعل الشرنقة الأنثوية تفرز خيوطاً من الأنانية والتسلط والعدوانية، فهي وإن غاب صوتها خارج البيت فقد ترك لها حسم بعض الأمور داخل البيت الذي ضحك عليها الرجل وقال أنه مملكتها كي يلهيها عن صنع مملكة خارج أسوار هذا البيت، ومن ضمن هذه الأمور كل مايتعلق بالعادات والتقاليد وأهمها ختان البنات وضرب سياج من التريص بتصرفات البنت ونصب الفخ تلو الفخ وكأننا في رحلة صيد، وقد ترتب على منع خروج السيدات قديماً من المنزل ظهور طبقة من المترددات على المنزل ممن يقضين حاجاته وقد تميزن بطول اللسان والكلام المكشوف حتى مع الرجال وكأنهن يعوضن بتطرف كبت الأخريات وصمتهن، ومن أمثلة تلك المترددات الدلالة التي تبيع الملابس، والماشطة لعمل الحمام والحنة وغيرها من الأعمال داخل وخارج المنزل ومن ضمنها الترويج لبنات الأسرة وبيان صفاتهن الحميدة وأهمها أنهن مختونات طبقاً للمواصفات القياسية!!، وبالطبع الداية التي تقوم بعمليات الختان والتوليد، قام هذا الجيتو النسائي بغزل خيوط المؤامرة على مر التاريخ، والمساهمة في ترسيخ الدونية الأنثوية ونشر الدفاء المزعوم الناتج عن الانتماء للجماعة، والخوف عند عدم تنفيذ الأمر من الطرد من جنة هذا الدفاء الحاضن الآمن، ويورد د. سامي الذيب رأى إحدى الباحثات السيدة هيكس والذي يعبر عن المعنى السابق فهي تقول أن النساء يساندن ختان الإناث لأنهن يحصلن من ورائه على التقدير والإحترام الإجتماعي ولقمة العيش، فمن دون ختان لازواج ولا إحترام، فهذه وسيلتهن لحماية أنفسهن وضمان دورهن في

المجتمع، والختان يخضع المرأة للنظام الإجتماعى المتضامن الذى من دونه لآحياة لهن ،كما يعتبر ختان الإناث وسيلة لفقد الفردية ودخول جماعة النساء التى غايتها حماية عادات المجتمع الثقافية فيكرس حياتهن للصالح العام ، أما د.سامية سليمان رزق فتقدم تفسيراً آخر لمشاركة المرأة فى ختان بنات جنسها وهو الرغبة فى الإنتقام من الزوج وتقول أنه يرجع إلى «معتقدات لدى البعض وبخاصة النساء من أن كبت الرغبة الجنسية لديهن من خلال الختان هو بمثابة سلاح فى أيديهن لمواجهة هذا الزوج وإذلاله» ، وهو أمر يوضح كيف أن النساء أنفسهن أصبحن مع الوقت يقمن بإعادة تشكيل القمع الذى يلحق بهن ويبررن حدوثه لصالحهن !، إنه تفسير غريب ومدش ولكن من الممكن أن يكون حقيقى فهو نوع من الإنتقام اللقيم لتراث من القهر والقمع الرجالى ولكنه مخلوط ببعض السذاجة التى توارثتها الأنثى نتيجة العزلة الإجبارية عن الذويان فى المجتمع، ففعلت كمايفعل جندى الأمن المركزى الغلبان للهروب من الجيش ببتنر ساقه ١.

وتفسير آخر تقدمه طبيبة سودانية من خلال بحث بعنوان السجينات — lightfool-klien يقدم لنا مبررات تلك العدوانية الغربية من امرأة المفروض أنها تألمت ونزقت من تلك العملية وتكرر بغباء نفس التصرف، وتقول الطبيبة السودانية أنه ليس غباء ولكنه ثأر، فالنساء هناك كما تخبرنا تلك الطبيبة ليس لهن دور فى المجتمع، فيقمن بصب كل سيطرتهم المكبوتة على الأبناء والبنات، فيجرين لبناتهن عملية الختان كما أجريت لهن أنفسهن ،فكل امرأة تألمت كثيراً لأبد لها من الثأر، ولكن لايمكنها الثأر إلا من بناتها رغم محبتها لهن، وتشعر الجدة

أنه إذا أبطلت العادة فإنها سوف تفقد كل مالها من سلطة، وتضيف هذه الطيبة أن هذا الإصرار ليس لأن هؤلاء الجدات شريرات على العكس فقد يكن متدينات وطيبات، ولكن مشكلتهن أنهن يعتقدن أنه لا يمكن الحفاظ على بكاره البنت إلا إذا أجرى لهن الختان والنوع الفرعونى منه بالذات، وتضيف أن النساء رغم الألم الذى عانيه يقمن بختان بناتهن إختياراً للطريق الأسهل وتهرباً من مقاومة المجتمع، إنه ليس حب التدمير من أجل التدمير ولكن لأنها لم تختزن فى عقلها الباطن إلا هذا السلوك تجاه المرأة، إنها تصرخ من خلال بناتها، إنها الجين النفسى الذى يحافظ على نقل تلك العادات السلوكية من جيل إلى آخر، وترى د. سهام أن المرأة لاتفعل ذلك إلا إرضاء للزعة الرجل فهى بمثابة الوكيل المنفذ لإرادته، وهى تشير فى ذلك إلى قول امرأة عجوز صرحت لها «يجب أن تختن البنات لأن الرجال فقراء، فهم يأكلون فراخ المزارع التى تربي بالهورمونات، ولذلك لايمكن للرجال أن يرضوا نساءهن غير المختونات»، فالسيدات اللاتى ينبشن من أجل الختان يتحركن تجاه هذه الجريمة بتتويم مغناطيسى من المفاهيم الجاهزة حول العلاقة بين الرجل والمرأة التى يغلفها التحدى لإثبات الرجولة والفحولة بمعناها الضيق الآلى البحث، الذى لاتظلل أية عاطفة أوجب، إنها علاقة باردة لوزادت عن المقدار المحدد لها - وبالطبع الذى يحدد هذا المقدار هو الرجل - لوزادت هلك الرجل ولا بد من أحد حلين، الأول أن يبتعد الرجل وينزوى وهذا مستحيل ففيه جرح لكرامته ورجولته، والثانى هو أن يطمس ملامح الزوجة العاطفية والجنسية فتظل كالتليفون منقطع الحرارة جسماً معدنياً بارداً بلا إرسال أو استقبال !.

يفسر البعض سيكولوجية الختان على أنه خليط ما بين المازوكية أو الماسوشيزم والسادية أو الساديزم، والأولى هي نسبة إلى مازوش الذي كان يتلذذ بتعذيب نفسه ويتر أعضائه، والثانية منسوبة إلى الماركيز دى صاد الذي قضى ١٦ سنة فى السجن و١١ سنة فى مستشفى الأمراض العقلية ويتصف هذا المرض بالرغبة فى تدمير وإيذاء الغير كما فعل الماركيز عندما كان يجلد صحبته وأحياناً يسلمها !!، فهل يرضى مجتمعنا فى القرن الواحد والعشرين أن يوصف بالسادية أو المازوكية تجاه نفسه وتجاه بناته بالذات، إننا لانستطيع أن ندين الآخرين الذين يصفوننا بهذا الوصف قبل أن نعدل من سلوكياتنا تجاه العنف ضد المرأة .

إذا كنا قد حاولنا توصيف وتأصيل الجذور السيكلوجية للختان، فإن توصيف الآثار السيكلوجية المدمرة على البنت نتيجة الختان والتي تحدثنا عن جزء بسيط منها من قبل تحتاج إلى مجلدات ومجلدات، فكل حالة ختان هي حالة منفردة لها عقدها الخاصة ومشاكلها المتفردة وعندما نفتح خزانة الذكريات س نجد مايندى له الجبين خجلاً ومايشيب له الولدان فزعاً، وهذا ليس تلاعباً بالكلمات الفصحى المتفعرة البليغة ولكنها تعبير عن واقع مرير يصرخ بالرعب، ففضلاً عن الإنتهاك الجسدى والجنسى للأطفال الصغار، فهناك خدش البراءة وعمل FOCUS أو تثبييت وتقريب بعدسة العادات والتقاليد والأخلاق على تابو الجنس ففى هذا السن الصغير تبدأ البنت فى التفكير بأن هذه المنطقة هي منطقة القاذورات والدماء والعنف والمحظور، وممنوع عليها الإقتراب من هذا المكان البغيض الكريه، وتبدأ بالونة الفرع فى التضخم

والإرتفاع حتى تنفجر فى وجه المجتمع وأحياناً فى وجه الضحية نفسها، وتبدأ البنت فى تعلم إخفاء إنفعالها الحقيقى المؤلم لإرضاء الأهل الذين يقتنعونها بأن هذا الإجراء هو الصح، ويتطور هذا الإخفاء إلى إتقان التمثيل والكذب، فتمثل على الجميع بأنها طبيعية، وتمثل على زوجها بأنها مستمتعة، وتمثل على أهلها بأنها ممتنة، ويمتد حبيل الكذب حتى يخلق أبسط المشاعر الإنسانية الجميلة التى خلقها الله فى قلوبنا للإستمتاع بالحياة، إننا بالختان نزرع الكذب والخوف والنفاق فى عقل وروح البنت لنشكل على هوانا مسخاً إنسانياً نمارس فيه عقدنا النفسية الناشبة أظفارها فى لحم حياتنا .

أما سكوت المجتمع على هذه المذبحة فكثيراً ماأتخيل أنه خرس ناتج عن مخدر عام إستنشقه فقررنا الطناش واللامبالاة والصمت الرهيب إزاء هذه الجريمة النكراء، وبمناسبة المخدرات فالكثير من الباحثين يرجع سبب هدية الحشيش الروتينية التى تمنح للعريس والتى هى جزء من محبة الجيران والأقارب للقادم على الحياة الجديدة، يرجعها هؤلاء إلى الختان حتى يتخيل العريس أن لقاءه، دهر وساعات طوال، وحتى يتوه عن الحقيقة بأن لقاءه فى الحقيقة لقاء بدون إحساس، بارد برودة الفريزر، يفتقد إلى الحياة والدفع والنفض، ويوجد باحثون ومفكرون كثيرون أدانوا الختان كسبب من ضمن أسباب إنتشار المخدرات، فيقول المفكر أحمد أمين فى قاموس العادات والتقاليد عن الختان فى هذه الأيام من حياتى، أعنى فى سنة ١٩٥٠ ومابعدها، نادى بعض الناس بقصر الختان على الذكور دون الإناث، وحجتهم فى ذلك أن ختان البنات قد سبب إنتشار عادة تعاطى الحشيش والمنزول والأفيون ونحو

ذلك، وذلك بسبب أن البنت إذا أختتنت ثم كبرت فختانها يقلل من لذتها الجنسية، فيضطر الرجل إلى إستعمال المخدرات التي ذكرناها، فنادوا بعدم ختانها حتى لا يضطر الرجل إلى مثل هذه المخدرات، ويررد د. سامي الذيب آراء أخرى في هذه المسألة على موقعه في الإنترنت منها رأى د. محمد سعيد الحديدي الذي يقول «إن المخدرات والمغيبات بكافة أنواعها قد إنتشرت في بلادنا إنتشاراً مخيفاً قد تعدى كل الإحصائيات في أى بلد آخر رغم العقوبات الشديدة والقوانين الصارمة التي يؤخذ بها كل من تجرأ وتعاطى هذه المخدرات، ما السر في هذا يا حضرات السادة، لو إهتدينا إلى هذا السر لوفرنّا على أنفسنا وعلى أمتنا المال الكثير الذي يبذل لمكافحة هذه الأشياء ولجنينا فوائد أعظم، فكم من أشخاص زجوا في السجون وكم ضحوا بأموالهم وعقولهم وأسرهم لتعاطى هذه السموم، ما السر في ذلك إذا؟، إنى أسلم معكم بأن كثيراً ممن يتعاطون هذه المواد المخدرة يتعاطونها لنقص في إدراكهم وتكوينهم العقلي، ولكن مارأيكم فيمن يتعاطون هذه المواد من أناس يشهد لهم نجاحهم في حياتهم العملية والعلمية والأدبية والمادية بقسط أوفر من رجحان العقل بل النبوغ؟، الجواب بسيط، وهو الرغبة في تخدير الحساسية لدى هؤلاء الرجال ليحصل التكافؤ بينهم وبين من يلامسون من نساء مختننات»، ويقول د. رشدي عمار أيضاً في ٦٢ حالة كان الأزواج يتعاطون المخدرات أو المشروبات الكحولية للمساعدة على الإتصال الجنسي ورغبة في إشباع الزوجات والأزواج، ويسؤالهن عن النتائج كانت الإجابة أنه أفاد في بعض الحالات وأنه يأتي بنتيجة عكسية في حالات أخرى، ونحن جميعاً نعلم أن من أسباب إدمان بعض

الرجال على المخدرات أو المشروبات الكحولية هو الرغبة في إطالة اللقاء الجنسي نظراً لزيادة نسبة البرود كنتيجة للطهارة .

إنه كابوس أسود، أو بلغة ومصطلحات الطب النفسى إن الختان وسواس قهري متسلط، وضلالات مسيطرة علينا توحى بأن البنت عار، وبأننا مطاردون من العالم المتحضر الذى يريد أن يطمس ثقافتنا والتي نتخيل أن من سماتها الأساسية الختان، أليست ثقافة الشعوب فى حاجة إلى غريزة وإعادة فرز من آن لآخر لطرد كل ما هو ضار ودخيل فى هذه الثقافة؟، أعتقد انه قد آن الآن لعمل هذه الغريزة وتنفيذ هذا الفرز حتى تصبح ألف باء ثقافتنا هى حقوق الإنسان وأولها حقه فى جسد غير منتهك .

الختان قراءة قانونية

الختان ممنوع سواء بيد الداية أو بمشرط الجراح

يجب تجريم الطبيب الذى يجرى الختان

الطبيب الذى يجرى الختان مجرم فى نظر القانون

أسرع قاتل لقوانيننا هو مبدأ الفصل أو الحلول الوسط أو الرغبة فى إرضاء جميع الأطراف، وأول ضحية لهذا المبدأ هو القوانين التى لها علاقة بالعادات والتقاليد والأعراف الإجتماعية ومن ضمنها القوانين المتعلقة بختان البنات، فنحن دائماً عندما نتحدث عن سن قانون للختان نقول فى حواشيه أنه مسموح للأطباء فقط بأن يجرؤوا عملية الختان، وكأننا نتحدث عن حق الأطباء فى الفيزيئة وليس عن حق البنات فى جسد لايتهك، الختان ممنوع بواسطة الدايات وحلاقين الصحة

والأطباء أيضاً، إننا نتحدث عن مبدأ وعندما نتحدث عن المبادئ لا بد
الإنساوم أو نستثنى أو نفاصل أو نناق .

أعترف بأننا لانستطيع منع الختان بمجرد نصوص قانونية، فهذه
العادة البربرية لا بد أن تستأصل بمزيد من التثقيف والتثوير والوعى
وليس بمزيد من القوانين والأحكام والتوصيات، ولكننا لانستطيع أن
نغفل أن القوانين مهمة لضبط المسألة، وأن يد القانون تصبح غليظة
عندما يريد لها المجتمع أن تكون غليظة، وتصبح متخاذلة عندما يريد
لها المجتمع العكس، وسنحاول إستعراض المسيرة القانونية الدولية
والمصرية ضد ختان البنات حتى نفهم مدى التقدم فى النضال ضد
هذه العادة البغيضة .

كان أول نقاش عالمى لهذه القضية فى عتبة الأمم عام ١٩٣١ فى
مؤتمرها بجنيف عندما ناقش وضع الأطفال الأفارقة، وتطرق
الموضوع إلى ختان الإناث فى إحدى القبائل الكينية، ولكن المؤتمر
رفض الخروج بتوصيات الدول الأوروبية التى حاولت تجريم هذا الفعل،
وبعدها فى ١٩٥٨ رفضت منظمة الصحة العالمية تنفيذ الدراسة التى
طلبتها الأمم المتحدة لوضع حد لممارسات الختان بدعوى أنها لاتملك
صلاحية دراسة مثل تلك الأمور الثقافية !، وظلت طلبات النساء
الأفريقيات للمنظمة الدولية بتبنى منع الختان خاصة بعد مؤتمر الأمم
المتحدة فى أديس بابا حول مشاركة النساء فى الحياة العامة، حتى
تحقق الحلم وأدين الختان فى ١٩٦٤ فى مؤتمر توجو، ثم صدر أول رد
فعل من منظمة الصحة العالمية حول الآثار الصحية الضارة للختان

فى ٣٠ سبتمبر ١٩٧٦ والذى أذان الختان الفرعونى فقط، ثم أتت نقطة التحول فى ١٩٧٩ حين عقدت المنظمة مؤتمراً فى الخرطوم لمناقشة الظاهرة بشكل أكثر حسماً ومنهجية، ومنذ ذلك اليوم ولا تكاد تمر سنة إلا وتصدر المنظمة إدانة وتجريم فى صورة تقارير أو دراسات أو مناشدات، وكان أهمها الدراسة التى أصدرتها منظمة الصحة العالمية ١٩٩٨ وكتبها د. ناهد طويبا وسوزان عزت والتى سنعود إليها كثيراً فى هذا الشق من الدراسة حول الرؤية القانونية للختان، ويمكن إختصار موقف الأمم المتحدة من الختان فى النقاط التالية.

* إدانة ختان الإناث بجميع أنواعه وإعتباره مخالفاً للحق فى سلامة الجسد والصحة الجسدية والنفسية، وصورة من صور التمييز والعنف ضد النساء .

* رفض إجراء هذه العملية فى الأوساط الطبية.

* المطالبة بوضع قوانين لمنع ختان الإناث ومعاقبة من يمارسه حتى الأطباء .

وإذا كان الختان مجزماً طبقاً للقوانين السابقة، فهو مجرم أيضاً طبقاً لحقوق الإنسان فهو تعدى سافر على الجسم وإهدار للحق فى سلامة الحياة والجسد وهما من أهم حقوق الإنسان، فالوثيقة العالمية لحقوق الإنسان تقول فى المادة ٣: لكل فرد الحق فى الحياة والحرية وفى الأمان على شخصه، وفى إتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل المادة ٢٤: الإعتراف بحق الطفل فى التمتع بأعلى مستوى صحى، وتتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الفعالة بغية إلغاء الممارسات التقليدية

التي تضر بصحة الأطفال، وفي الفقرة الخامسة من القانون الدولي للأخلاق الطبية يجب حماية كل طفل من علاج أو كشف طبي غير ضروري ، ومن الحق في حماية الجسد إلى الحق في عدم التعذيب، والختان لاشك نوع من التعذيب، والحق في العرض الذي نقسم نحن الأطباء في البند الثالث ونقول بإزائه أن أحفظ للناس كرامتهم، وأستر عورتهم، والختان هو منتهى إهدار الكرامة وفضح العورة وإنتهاكها .

من الأمم المتحدة ومنظمة الصحة والهيئات غير الحكومية إلى مصر حيث ينطبق المثل السائد اللي إيده في الميه مش زى اللي إيده في النار، فنحن في مصر أيدينا وأرواحنا في أتون النار التي تحرق كيان البنات ولذلك كان لابد أن نلجأ للقوانين كي نطفئ لهيبها المستعر .

صدر أول نص قانوني حول ختان الإناث سنة ١٩٥٩ تحت مسمى القرار الوزاري رقم ٧٤، وقد وضعته لجنة من الأطباء ورجال الدين من بينهم المفتي حسن مأمون والشيخ حسنين مخلوف، وقد جاء في المادة الثانية أن تلك اللجنة قررت مايلي :

* أن يحرم بتاتاً على غير الأطباء القيام بعملية الختان وأن يكون الختان جزئياً لا كلياً لمن أراد .

* منع عملية الختان بوحداث وزارة الصحة لأسباب صحية وإجتماعية ونفسية .

* غير مصرح للدائيات المرخصات القيام بأي عمليات جراحية ومنها ختان الإناث .

* الختان بالطريقة التي يجرى بها الآن (١٩٥٩) له ضرر صحي ونفسى على الإناث سواء قبل الزواج أو بعده، ونظراً لأن الفقهاء استناداً إلى بعض الأحاديث الصحيحة قد اختلفوا فى أن خفاض الإناث واجب أو سنة ومنهم من ذهب إلى أنه مكروه إلا أنهم قد إتفقوا جميعاً على أن شعائر الإسلام والشرعة تنهى عن الإستئصال الكلى .

وعندى تعليق شخصى بسيط على ماسبق وهو أن اللجنة برغم إستنارتها إلا أنها كانت تعاني من الجبن ونفاق المجتمع ومسك العصا من المنتصف ومحاولة حل المعضلة بأسلوب عقيم وهو نشيل حنة بس علشان مانزعلش حدا!! ، ولم يناقشوا الأمر على أنه إنتهاك حتى ولو ملليمتر واحد، فالمسألة ليست مسألة مقاييس ولكنها مسألة مبادئ لايمكن المقايضة عليها وأى مواربة لنافذة المساومة سيفتح الطريق والمنافذ لإجتياح هواء الأفكار المتخلفة التى لاتلبث أن تتحول إلى رياح عاتية .

كان يوم ٧ سبتمبر ١٩٩٤ يوماً فاصلاً فى تاريخ مناقشة الختان، فقد عرضت السى إن إن فيلماً يصور ختان طفلة تدعى نجلاء على يد حلاق صحة فى مدينة القاهرة، وكانت الظروف حينذاك قابلة للإشتعال فقد كان مؤتمر السكان العالمى مجتمعاً، ووزير الصحة كان قد أدلى بتصريح من عينة كله تمام والأمور مستتبة وأن الختان نادر فى مصر، وجاء هذا الفيلم ليفضح الجميع ويؤكد على أن هذه الهمجية مازال لها أنصار ومؤيدون، ولأن الفضيحة عالمية كان لابد أن نتعقد

اللجان وتنبثق كعادتنا فى مواجهة الأمور بعد إستفحالها ،وضمت اللجنة ٢٢ عضواً منهم الوزير على عبد الفتاح والشيخ سيد طنطاوى مفتى الجمهورية حينذاك، وصدر البيان بعدها بشهر ويومين فى ٩ أكتوبر وكان أول بند فيه ينص على أن ختان الإناث عادة قديمة ومتوارثة ولا يوجد نص فى القرآن الكريم أو الحديث بشأنها، وأن حديث ختان الإناث روى من أوجه كثيرة كلها ضعيفة ومعلولة ومخدوشة لا يصح الإحتجاج بها، وأن هذه المسألة مردها إلى الأطباء، ولكن تعليمات وزير الصحة كان فيها نوع من التراخى والإعتراف المستتر والكسوف من الإدانة الكاملة والتجريم الحاسم، ففى التعليمات التى أرسلها الوزير فى ١٩ أكتوبر ١٩٩٤ تظهر ميوعة التعامل مع الختان فى عبارات مثل منع إجراء عمليات الختان فى غير الأماكن المجهزة لذلك وكأنه توجد أماكن مكيفة مجهزة للختان وأخرى غير مجهزة ،كيف ونحن نتكلم عن منع الختان نقول فى نفس الوقت وبعد سطر واحد أن هناك أماكن مجهزة لذلك، إنه تناقض لفظى يعبر عن التناقض العقلى الذى يعشش فى أذهان حتى القيادات التى تتصدى لهذه المسألة من أطباء وشخصيات عامة، وفى عبارة أخرى تقول التعليمات يقوم كل مستشفى تعليمى أو مركزى بتحديد يومين أسبوعياً لإجراء عملية ختان الذكور ويوم آخر لإستقبال الأسر الراغبة فى ختان الإناث وأوصت التعليمات بالتحاور مع الأسرة ولكن إذا أصرت فلامناص من الختان!!، وكأن من يأتى إلى المستشفى ويقول أنا عايز أنتحر أو أبتر ساقى نشكل له لجنة إستماع وإقتاع وإن لم يوافق فأمرنا لله نسمع كلامه وننفذ ونقول آمين!، إن هذا التراجع واللاحسم فى مواجهة مثل تلك المشاكل هى التى

تسمح لكل من هب ودب بزرع التوجس فى عقل ووجدان المجتمع بأن هؤلاء الموظفين يقفون أمام الشرع وبهزة بسيطة من الممكن أن يتنازلوا عن تصلب رأيهم فى مسألة الختان .

ولم تكن نقابة الأطباء أفضل من الوزارة فى هذه المسألة ، فقد أصدرت بياناً فى ٢٥ أكتوبر ١٩٩٤ يبيح ختان الإناث ولكن بشروط ، وقائل الله كلمة لكن هذه التى تشبه كلمة لوفى أنها تفتح عمل الشيطان ، فكلمة الإباحة فى حد ذاتها جريمة وموقف رجعى مهما ألصقنا بها من اللاكثات! ، وكانت الشروط هى أن العملية بعد البلوغ وتكون جزئية لأكلية ، وموافقة البنت وولى الأمر وأن تراعى الأصول المهنية والفقهية !! (ملاحظة لوراعينا الأصول المهنية لن تنفذ العملية من أصله) ، والمدمش ماطالبت به النقابة من عدم تجريم الختان بقانون ، وإجراء المزيد من بحوث الختان ، ولاحظوا أن هذا البيان كتبه أطباء يعرفون جيداً أن الختان قتل بحثاً وأضراره ظاهرة للأعمى! ، وفى لهجة خطابية منبرية يقول بيان النقابة إن الأمة المصرية تنتمى إلى الحضارة العربية والإسلامية والبعد الإنسانى ، وهى ذات قيم ومبادئ ومثل وهوية خاصة مستقلة يجب أن تفخر بها وتدافع عنها وتبشر بها بين أمم العالم!! ، والسؤال هل الختان أصبح من قيمنا ومبادئنا وهويتنا ، وهل الحضارة تحتاج إلى التمسك بهذه القشور ، والتمسح فى العار والإنهالك والبربرية التى تحدث تحت إسم الإنتماء الثقافى والدينى .

والمدمش أنه بعد كل هذه الضجة والبيانات والتوصيات ظل ختان البنات يجرى بنفس الحماس وفى نفس المستشفيات مستفيداً بالطبع من

كلمة لكن، وقد أوضح بيان المنظمات غير الحكومية الصادر في مارس ١٩٩٥ ذلك وفتح بعض الممارسات ومنها أن مدير إحدى المستشفيات بالغربية كان يحتكر إجراء العملية لنفسه، وأن الخناقات كانت بين الأطباء المستفيدين من تخصصات الأطفال والجراحة والنساء، وبعد تغيير وزير الصحة في ١٩٩٦ فوجئ بفضيحة أعنف وإن لم تكن على الهواء مباشرة فقد ماتت طفلتان أحدهما على يد طبيب، وهنا ظهر أن الأطباء غير معصومين من الخطأ، وأن المصيبة في الممارسة نفسها وليست في من يمارسها، ولذلك أصدر د. إسماعيل سلام قراره بتاريخ ١٩٩٦/٧/٨ بأنه يحظر إجراء عمليات الختان للإناث سواء بالمستشفيات أو العيادات العامة أو الخاصة، ولا يسمح بإجرائها إلا في الحالات المرضية فقط والتي يقرها رئيس قسم أمراض النساء والولادة وبناء على إقتراح الطبيب المعالج، وبرغم الإستثناء في هذا القرار إلا أنه كان خطوة إلى الأمام، ولكن قوى التزمّت ومن ضمنها طبيب رفعت قضية على الوزير بأن ذلك ليس من حقه وضد الشريعة، وحكمت لهم المحكمة، ثم في الإستئناف خسر المتزمتون الجولة الأولى ولكنهم لم يهدأوا حتى هذه اللحظة فالقضايا مازالت المحاكم تتداولها وكأن هؤلاء المتزمتين قد جعلوا من هذه الجادة قضية حياتهم لن تمر إلا على جثثهم، وهنا تحضرني ملاحظة لها دلالة، فالبرلمان المصري عند مناقشة قانون الطفل ١٩٩٦ رأى أن المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات تنطبق على عملية تشويه أعضاء الإناث وتكفي لحريمها، ولأعترف لماذا هذا الخوف على النص على تجريم الختان في قانون منفصل واضح وصريح وحاسم؟، هل هو مغازلة المشاعر والعواطف على

حساب حقوق الإنسان البديهيية ١٩، لأعرف والإجابة ليست عندى
بالتأكيد .

من أهم الدراسات المصرية التى تناولت ختان البنات من زاوية
المسؤولية الجنائية والمدنية دراسة المستشار صلاح محمود عويس والذى
كان يشغل منصب نائب رئيس محكمة النقض، والذى يقول إن الجهاز
التناسلى للأنثى فى شكله الطبيعى لايعتبر مرضاً، ولايعتبر سبباً مباشراً
لإصابتها بمرض معين، ولايعد سبباً مباشراً لإحساسها بالألم مبرحة أو
بسيطة، ومؤدى ذلك أن المساس بهذا الجهاز الفطرى لايعتبر علاجاً
لمرض، أو كشفاً عن داء، أو تخفيفاً للألم، أو إزالة للألم قائم، فإن هذا
الفعل يعتبر خارجاً عن نطاق دائرة التطبيب التى يقوم عليها حق
الطبيب فى علاج المرضى، ويعتبر الطبيب لذلك مرتكباً جريمة جرح
عمدية يعاقب عليها بالمادة ٢٤١ أو المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات
،وتتحقق بذلك المسؤولية الجنائية والمدنية للطبيب الذى أعتبر فاعلاً
أصلياً لأنه هو الذى ارتكب الفعل المادى للجريمة وتتحقق كذلك
مسؤولية الولى أو الوصى بإعتباره شريكاً للطبيب، ويؤكد د.محمد
فياض على نفس المعنى قائلاً إن للطب أخلاقاً أبزرها عدم إجراء
عملية طبية إلا إذا كانت لها فائدة صحية وخالية من الضرر الجسمانى
وبالمنطق نفسه فإذا ثبت أن أية عملية ليست لها فائدة طبية أو تؤدى
إلى مخاطر، فإن من الأخلاقيات عدم إجرائها بل وهذا ما أصر عليه
تجريم الطبيب الذى يجريها، ورأى أن الطبيب الذى يوافق على إجراء
عملية ختان الإناث يتساوى مع الذى يوافق على عمليات الإجهاض
المفتعل، وأن تجريم الثانى يستوجب تجريم الأول .

ويرد مؤيدو الختان على هؤلاء بأن الختان لا يستحق عقوبة قانونية لأنه من باب التأديب الذى يمارسه ولى الأمر على البنت، ويرفض المستشار صلاح عويس هذا المنطق بقوله: إن ولاية الولى تتحدد فى أموال له، فهو يتصرف فيها طبقاً لضوابط معينة، أما بالنسبة لنفس الصغير أو الصغيرة فإن ولايته هى حقه فى التأديب والتعليم، وحق التأديب طبقاً للشريعة الإسلامية ينحصر فى توجيهه إلى السلوك القويم والعادات الحسنة، والترغيب بالضرب غير المبرح للعادات السيئة، فهل من المنطق والعقل يعتبر حرمان الصغيرة من جزء من عضو فطرى خلقه الله بجسدها من باب التأديب والتهديب !!.... ودعم المستشار تساؤله بكيف نطلق عليه تأديباً وأكثر النساء اللاتى يمتن الدعارة مختنات، وأيضاً يرفض المستشار إطلاق صفة التجميل على ختان البنات فيقول عمليات التجميل التى أصبحت ضمن الجراحات الطبية يقصد بها إصلاح العضو أو تقويمه أو إزالة زائد فيه، أو بمعنى آخر محاولة إعطاء عضو من أعضاء الجسم أو جزء منه الشكل الطبيعى الفطرى، وهذه هى الغاية من عملية التجميل، فهل يتفق ذلك مع عملية الختان، وهى فى كل صورها تعتبر تغييراً للشكل الطبيعى للعضو التناسلى للأنثى حسب فطرته التى خلقه الله عليها، بالطبع لا، ومن ثم فلا تكون هذه العملية بمثابة تجميل بل هى فى حقيقتها إنتهاك لجسد الأنثى، وقد كتب المحامى الشهير أحمد شنن فى جريدة الأخبار مقالاً أشار فيه إلى دور وحق النيابة العامة فى تقديم مرتكب هذا الفعل للمحاكمة وإعتبار جريمة الختان جريمة تلبس والتى تتيح لمأمورى الضبط القضائى القبض على الفاعلين والشركاء وتقديمهم للنيابة العامة

إن القانون وحده لا يستطيع بجرة قلم أن يلغى عادة إجتماعية راسخة ومتجذرة كالختان، إنه يحتاج إلى جانبه الإستئارة فى التفكير، والحسم فى التنفيذ، والإقتناع بأن هذه العادة الوحشية لاعلاقة لها بالشرف ولا بالعفة، والتأكد من أن المرأة ليست عدواً ولكنها شريكة حياة ورفيقة درب .

الختان ... قراءة طبية

الختان بين الفوائد الوهمية والاضرار الصحية

الختان قاتل العلاقة الزوجية

الحجج التى يسوقها مؤيدو الختان هى مجرد أوهام تعشش فى عقولهم، يسبغون عليها صفة العلم ويغلفونها بورق زينة ملون من المصطلحات الأكاديمية التى يحسبون أنها العمر الآمن لعبور وترويج أكاذيبهم وخيالاتهم وتهاويمهم، ومازال مغول الفكر الرجعى وبتار القرون الوسطى يصرون على سيادة الشكليات بإسم الحفاظ على الشرف، وترهيب نصف المجتمع بإسم كبج جماع الشهوة، ولا يعرفون أن الشرف سلوك لا تضبطه الداية أو حلاق الصحة، وأن الشهوة الجامحة لن يلجمها بتر عضو أو نزف دم، وأن المجتمع الواثق من نفسه لا يزرع ألغاماً فى أجساد بناته بدعوى أنه يحافظ عليهن من الإنحراف، فالإنفجار عندما يحدث سيحرق الجميع وأولهم المجتمع نفسه .

ما يدعيه مروجو فكرة الختان يذكرني بإحدى الإعلانات الطريفة
عن حزام العفة التي ذكرت في كتاب THE GIRDLE OF CHASTITY
تأليف Dingwall وهو من مؤلفات القرن التاسع عشر يقول الإعلان
لإغتصاب بعد الآن، آلة تحفظ إخلاص النساء، مع درع وقفل ومفتاح
بسيط ١٢٠ فرنك، مع درع وقفل ومفتاح مشغول بفن ١٨٠ فرنك، مع
درع وقفل ومفتاح من الفضة صناعة متقنة جداً ٣٢٠ فرنك.. ترسل
بناء على حوالة بريدية للسيد فلان، والإختراع الكل يعرف فائدته،
فبفضله يمكن التأمين على الشابات من المصائب التي تسبب لهن
الخرى، وبفضله يمكن للزوج أن يترك زوجته دون خوف من تدنيس
شرفه، وهكذا لاعار بعد الآن، فبفضله سيتأكد الآباء بأنهم الآباء
الشرعيين، إنه أكبر خدمة للأخلاق !!!.

أعتقد أن ما يقوله مؤيدو الختان هذه الأيام لا يختلف كثيراً عما قاله
الإعلان السابق، بنفس الأفكار المتخلفة التي يتبناها إعلان القرن التاسع
عشر عن الأخلاق وكيفية الحفاظ عليها هي نفس الأفكار التي ينطلق
منها مؤيدو الختان، وأعتقد أنه لو قدر لمؤيدي الختان عمل إعلان في
الجرائد أو التلفزيون لن يختلف عن هذه الصيغة السابقة بل سيكون
أكثر كوميدية وأقترح الصيغة التالية بضربة مشروط وكبسة بن ستحافظ
على أخلاق إبنتك مدى الحياة، شيل الجلدة ونام مستريح البال أيها الأب
المسكين!!، معذرة على هذه الكوميديا في موقف لا يتحمل إلا البكاء،
ولكننا أحياناً نحتاج إلى الكوميديا السوداء لكي نعبر عن العبث الذي
يخاصم العقل ولا يفسره إلا عبث مثله .

أولى المفاهيم المغلوطة التى تحكم نظرة المجتمع وتجعله يقبل ختان البنات، هو ما يروجه البعض من كلام مرسل عن أن الأعضاء المبتورة بالختان تزيد من شهوة المرأة، كما يقول عبد السلام السكرى إنه يحد من غلواء شهوة المرأة حتى لاتقع فى المحذور، وهو نفس الاعتقاد الشعبى الذى تعبر عنه الشابة آمال التى تقول فى تحقيق مجلة صباح الخير ١٩٩٤/١١/٣ حينما وضعونى على الماجور كنت أستعطف أمى قائلة: يامه حرام عليكى تعملى فى كده؟، أهون عليكى يامه؟، فقد كنت كبيرة ١١ سنة، وأعى الأحداث التى حولى، كما كنت قد رأيت بنات كثيرة أجريت لهن هذه العملية ومدى الألم الذى تعرضن له، كانت أمى كما أتذكر تبكى معى وهى تخلعنى ملابسى قائلة علشان تكبرى وتفورى وتتخلى، ولأنسى نظرات عم إسماعيل الحلاق فى جسدى كله وهو يعد موسى ويسألهم أكلتوها اللحمه وشربتوها اللبن ولالسه؟، حينما لمسنى صعب عليا جسمى الذى أخفيه عن أبى وأمى وأخوتى، بعدها وضع لى شوية بن وقطن ونصحنى ألا أتحرك من سريرى عشرة أيام، كل هذا كرم وعذاب أول مرة أدخل الحمام كوم تانى، بل كثيراً ما أشعر به للآن!، وتتفق آمال مع أم سعيد الفلاحة المصرية التى ذكرها طبيب النساء مصطفى بدوى فى كتابه عن الختان حين قالت إن الرجال يحبون الزوجة التى لايسهل إثارتها لأن هذا معناه أنه يمكن الوثوق بها، وإذا قيل هذا الكلام من فلاحه بسيطة فهو مقبول ولكن أن يقال من طبيب كبير فهذا هو المستغرب والمثير للدهشة فالدكتور حامد الغوايى يردد للأسف نفس منطق أم سعيد فهو يقول إن الرجل دائماً أكبر من زوجته فى السن، وقد يكون الفارق بينهما عشر

سنتين أو خمس عشرة أو عشرين سنة أو أكثر كمانرى فى بلادنا، فمابال هذا الرجل إذا بلغ سن الخمسين أو أكثر، وقد فتر نشاطه وضعفت حيويته، وكانت زوجته لاتزال فى سن الثلاثين أو أقل بأعضائها السليمة الحساسة، كيف لمثل هذا الرجل أن يحتفظ بصحته وهو يجد أمامه زوجة لاتزال فى عنفوان الشباب، قوية الإحساس، وهو قد فتر إحساسه، شديدة الميل وهو قد قل ميله، فماذا تكون النتيجة؟، هنا يضطر الرجل إلى تناول المكيفات كالحشيش، ولكن فى الحالة الأولى التى تختتن فيها المرأة نصف إختتان يكون إحساسها معقولا، والزوج والزوجة فى حالة متساوية !!!.

بالطبع كنت أريد أن أضع مليون علامة تعجب بعد هذا الكلام، وأتساءل هل هذا منطق؟، وألا تلاحظون معنى أن الكلام كله والتركيز على الرجل وكيف يكون سعيداً وغير مرهق ومطمئن على فحولته؟، وأن مشاعر وعواطف المرأة هى فى آخر القائمة إن لم تشطب منها أصلاً، وهل حل مثل هذه المشكلة التى يتحدث عنها الدكتور الغوابى تكُن بالبتر أم بتحجيم ظاهرة فارق السن الرهيب بين الزوج والزوجة أم أن كاهل الزوجة هو الذى لابد أن يتحمل كل شئ؟، وهل يرضى الزوج أن يحل هذه المشكلة بإخصائه؟، ولنفرض أن هناك فرقاً فى السن فلا بد أن نفهم أن الجنس ليس محصوراً فى المفهوم الميكانيكى الضيق وأن له أبعاداً إنسانية وحسية أعمق وأشمل من هذا السباق الذى يتصوره هؤلاء المؤيدون مابين فحولة الرجل وشهوانية المرأة التى يتخيلونها أفعى بفحيح لا ينقطع، وهذا للأسف خيال مريض يتصور المرأة دائماً كفتاة من فتيات البورنو !.

لا يحاول مؤيدو الختان فهم الحقيقة الطبية التي تقول أن المخ هو العضو الجنسي رقم واحد في الإنسان، وأن الأعضاء التناسلية ما هي إلا منفذ لأوامر هذا المايسترو، فالمخ هو مصدر الرغبة الجنسية ومحرك الشهوة، ولذلك فإن إزالة البظر وبتره لا يلغي الرغبة الجنسية ولا يكبح الشهوة كما تتخيل جمعية محبي الختان، وأننا لو أردنا أن نفرمل هذه الرغبات والشهوات ماعليتنا إلا تنفيذ أمر طبي واضح وصريح وهو بتر المخ مصدر هذه الشرور والآثام !!، والحقيقة أن كل مآخِرج به البنت الغلبانة هي أن الختان لا يقتل عندها الرغبة بل يقتل عندها الإشباع، بمعنى آخر يعاملها المجتمع كما يتعامل مع حيوان يجوعه ويحرمه من الطعام وعندما يضع أمامه طعاماً يجعله يشمه فقط بأنفه حتى لا يدخل جوفه !!، إنه التعذيب بعينه، والقهر في أعلى صوره، والقمع كما يجب أن يكون في سجون النازية والفاشيست .

رغم أن عكس المفهوم السابق هو الصحيح، ورغم أن العلاقة الزوجية تتأثر فإن معظم الناس نتيجة للتغيب والتزييف العقلي والروحي يركبون موجة الدروشة ويستجيبون للدعوة القائلة أن الختان مفيد للعلاقة الزوجية، ويعارض د. ماهر مهران هذا المفهوم قائلاً إن نسبة الضعف في التجاوب في التي أجريت لهن عملية الختان تصل إلى ٥٤%، ويرجع هذا إلى إستئصال المناطق الحساسة اللازمة للتفاعل الجنسي، ومما لاشك فيه أن عدم تجاوب المرأة في اللقاء الجنسي يؤدي إلى مشاكل عديدة أولها عدم تواصل التعاون الجنسي بين الزوج والزوجة، مما يؤدي إلى إحتقان مزمن في الحوض والألم والإفرازات بجانب التوتر العصبي والنفسي، وقد أدى ذلك في كثير من الحالات

إلى مشاكل أسرية عنيفة قد تنتهي بالطلاق، كما أن ذلك سبب من الأسباب الهامة التي أدت إلى إنتشار المخدرات بين الأزواج متصورين أن في ذلك حلاً للمشكلة، ويضيف د.ماهر مهران قائلاً عن تأثيره على الزوج فيقول لاشك أن المشاكل الجنسية والنفسية الناتجة عن طهارة الإناث تنعكس على الزوج، وقد وجد أن ١٠% من الأزواج يشكون من ضعف أو سرعة، كما أن ١٨% من الأزواج يستعملون المخدرات، كما أن ٣% من الأزواج متزوجون من زوجة أخرى حلاً للمشاكل الجنسية والأسرية، وتؤكد د.سهام عبد السلام على نفس المعانى قائلة فى حالة الإحباط الجنسى المتكرر قد يحدث إكتئاب لدى بعض السيدات، أو قد يدفع ببعضهن للعصبية وإثارة اللكد بلامبرر، وقد تنحرف من لم تحظ بتثشة إجتماعية قوية وتبحث عن أكثر من شريك لمحاولة الوصول إلى الإشباع الجنسى الذى ينقصها . .

وهكذا تحدث الصدمة لدى المجتمع الذى يتخيل أنه يزرع الفضيلة فيجد أنه قد حصد الخيانة، ويخبرنا د.سامى الذيب عن هذا المعنى عندما كتب عن الدراسة التى أجرتها الطيبية KOSO-SOMAS فى سيراليون والتى كانت نتيجتها ضعف التجارب الجنسى الذى يصل إلى حد فقدان الرغبة فى الحياة عندما ترى أن زوجها يتركها عاطفياً ليذهب إلى أخرى لعدم تجاربها معه جنسياً، وتشير هذه الطيبية إلى أنها قامت بمقابلات مع ٥٠ سيدة مارست الجنس قبل ختانها، وقد تبين أن لأحد منهن قد وصلت بعد الختان إلى مستوى اللذة التى كانت تشعر بها قبل الختان، ولم تكن هؤلاء السيدات تعى أن سبب ذلك هو الختان وقد حاولت بعضهن البحث عن الزوج المثالى متنقلة من رجل إلى آخر

ممأدى إلى فقدان زوجها وخراب بيتها، هكذا بدلاً من أن يكون ختان الإناث وسيلة لمنع العلاقة الجنسية خارج الزواج، أدى ذلك الختان إلى نتيجة عكسية تماماً، والغريب أن بعض أهل العلم الذين من المفترض أن يتحلوا بالمنهج العلمى فى التفكير، الغريب أنهم مازالوا يرددون نفس الكلام القديم الذى رده بعض العرب قديماً نتيجة جهلهم حينذاك بعلوم التشريح والفسولوجى، فتراهم كأنهم مرآة للجاحظ حين قال فى كتابه الحيوان «البطراء تجد من اللذة مالاتجده المختونة...» وزعم جناب بن الخشخاش القاضى أنه أحصى فى قرية واحدة النساء المختونات والمعبرات، فوجد أكثر العفاف مستوعبات (أى مختونات)، وأكثر الفواجر معبرات (أى غير مختونات)، وأن نساء الهند والروم وفارس إنما صار الزنى وطلب الرجال فيهن أعم لأن شهوتهن للرجال أكثر، ولذلك اتخذ الهند دوراً للزانيات، قالوا: وليس لذلك علة إلا وفرة البظر والغلفة!!، وبالطبع لاتعليق على هذا الكلام إلا أنه كلام مرسل يغفر لصاحبه أنه قد كتبه منذ قرون عديدة حيث كان العلم مفتقداً للكثير من أدوات المنهجية، والرد على هذا الكلام بسيط جداً كما ذكرنا من قبل فالعفة التى يتحدث عنها الجاحظ لا يخلقها الختان، والفحش والعهر والزنا وخلافه من السلوكيات الجامحة لاتنتشر فى مجتمع لأن نساءه غير مختونات بل لأن المجتمع يوجد به أعراض خلال متعددة منها الإقتصادى والإجتماعى والسياسى .. الخ فتتجه النساء إلى ممارسة الدعارة إما للتكسب أو للإحتجاج أو لأن التلوث الأخلاقى صار شيئاً طبيعياً وغير مستهجن فى المجتمع وليس لأن فيه جلادة زائدة عند نسائه!!، ويردد المحدثون من هذا التيار المؤيد للختان نفس كلام إبن

تيمية فى فقه النساء والطهارة حين قال أنه يوجد نوع من السباب والشتيمة وهو يابن الغلفاء! ويبرر ذلك بأن الغلفاء تتطلع إلى الرجال أكثر، ولهذا يوجد من الفواحش فى نساء التتر والأفرنج ما لا يوجد فى نساء المسلمين، ويؤكد على نفس المعنى ابن قيم الجوزية حين يبرر إجراء الختان بأن فيه تعديل للشهوة حين يقول إذا أفرطت الشهوة ألحقت الإنسان بالحيوانات، وإن عذمت بالكالية ألحقت بالجمادات، فالختان يعدلها ولهذا تجد الأغلف لا يشبع!!!!، وينقل لنا الباجى فى كتابه «المتقى» قول أحد الفقهاء ومن إبتاع أمة (جارية) فليخفها إن أراد حبسها، وإن كانت للبيع فليس ذلك عليه، والمعنى خطير وملخصه أنه إذا أردت السيطرة على الجارية وتلجيمها فعليك بالختان! وكأنك تضع لجاماً فى فك حيوان .

وهناك بعض الحجج الكوميدية التى يلبسها مردودوها رداء العلم حتى تمر تحت قوس النصر الإجتماعى!، ومن ضمن هذه الحجج الواهية أن حرارة الجو تؤثر على السيدات الشرقيات وتزيد من حساسيتهن الجنسية، فعلى سبيل المثال كتب د.عبد الرحمن العدوى الأستاذ بالأزهر إن البنت فى بلاد المشرق وهى غالباً بلاد حارة أكثر أيام العام، إذا لم تعمل لها عملية الختان، فإنها مع هذا الجو الحار تكون ذات رغبة جنسية جامحة، تنقل لديها جانب الحياء ... ، وهذا حديث يجافى المنطق فضلاً عن العلم ويفترض أن الدول ذات المناخ الحار هى دول ملعونة بالرغبة المتأججة، ولا يوجد فى الدنيا من يربط بين درجة الحرارة التى تعلنها الأرصاد وبين الرغبة الجنسية، وثانى الحجج التى يسوقونها هى أن إحتكاك الملابس يزيد من الإثارة وهو قول غريب جداً

فالرجل الذى يملك ما هو أضعاف أضعاف هذا الجزء الضئيل الموجود فى المرأة والمختفى أصلاً، هذا الرجل لو طبقنا عليه نظرية إحتكاك الملابس لخرجنا بكارثة أخلاقية تعصف بالمجتمع كله، والحجة المائلة هى أن الختان يحمى السيدات من إثارة وسائل المواصلات المزدحمة، وكما يقول شيخ الأزهر الراحل جاد الحق الفتاة التى تعرض عن الختان تنشأ من صغرها وفى مراقبتها حادة المزاج سيئة الطبع، وهذا أمر قد يصوره لنا ماصرنا إليه فى عصرنا من تداخل وتزاحم بل وتلاحم بين الرجال والنساء فى مجالات الملاصقة والزحام التى لا تخفى على أحد، وأعتقد أن مثل هذا الكلام ينسى الرجال تماماً ويعاملهم على أنهم ملائكة برغم أنهم كما ذكرنا يملكون أضعاف المبررات التى يسوقونها تبريراً لختان البنات فهل نقوم بعملية إخفاء مثلاً حتى لا يحدث ذلك للرجال فى وسائل المواصلات؟، وهل نطبق الختان طبقاً لتلك النظرية على الموظفات فقط ونخص راكبات الحافلات!!!، والحجة التالية هى حجة أن الختان يحمى البنت من الإثارة التى يتسبب فيها التلفزيون كما قال أبو آلاء الجمل فى كتابه نهاية البيان «نحن أيها الأخوة نعيش فى عصر طغت عليه المادة وأصبح يموج بشتى ألوان الفجور والفسق من نساء كاسيات عاريات، من دور سينما ومسارح ومن وسائل إعلام هدامة... هل تتركها ببطرها كاملاً أمام أية إثارة بسيطة تؤدى بها إلى الهلاك ومسالك الشيطان؟، ماذا لو قامت إبتنك ففتحت التلفزيون ورأت فيلماً مثيراً وهى لم تخفض ولم تختتن؟، فماذا تفعل هذه الفتاة المسكينة!!، إنها فعلاً مسكينة بمثل هذه الأفكار التى تسيطر على عقلية مجتمعنا الذى يحكمه هاجس ووسواس وفوبيا الجسد فى كل

تصرفاته، إن البعض يصل في تفسيره المقيت المتهافت إلى أن عدم الختان هو السبب في إصفرار وجه البنت وهزالها وعدم تركيزها في الدراسة !!، ووصل الشطط بالبعض إلى تبرير الختان بسفر رب العائلة إلى دول الخليج كما يقول أبو آلاء في كتابه السابق عندما ذكر أن حسب الإحصائيات يوجد حوالى خمسة ملايين مصرى فى شتى بقاع العالم، وعلى أقل تقدير نصف هؤلاء بالطبع ترك زوجته، ومن يسافر من هؤلاء لا يرجع إلا بعد سنة فى المعتاد، بالله عليكم ماذا تفعل زوجة هجرها زوجها لمدة عام كامل... بالطبع لو كانت الزوجة قد خففت فإن ذلك يهذب من شهرتها فتحفظ زوجها وبيتها !، وأسأله لماذا هذا التصور المريض عن نساءنا أنهم مجرد حيوانات جائعات للجنس؟، كيف يدعى هؤلاء أنهم يحترمون المرأة ويقدرونها ويعتبرونها الجوهرة المصونة والذرة المكنونة وهم يصفونها بهذه الأوصاف ويصمونها بهذا العار، والغريب أنهم يطلبون العفة للمرأة فقط ويطنشون عنها بالنسبة للرجل، ويتناسون أن معظم من يتم ضبطهن فى بيوت البغاء مختونات ولم يمنعهن ختانهن من ممارسة الرذيلة !!، ولنستمع إلى هذه الأم المصرية التى تحدثت فى جريدة الشعب ١٨/١١/١٩٩٤ وهى تقول عن نفس المعنى «الختان عندنا فى القرية عادة مرتبطة بشرف البنت، فهو ضمان عقلها والمسألة تتجاوز الأهل، فالأم التى لاتجرب هذه العملية لإبنتها وتعلن عن ذلك وسط نساء القرية، تعلم أن إبنتها ستتهم بعد ذلك بالفجور، وربما لايتقدم للزواج منها أحد، لأنها ستكون فى نظرهم عينا بحة وقليلة الأدب، والأمر لاشأن له بالدين، إنه عرف قوى، وأنا شخصياً لأجرو على عدم ختان بناتى، بتوع مصر القاهرة

يقدرها، لكن عندنا لأ،دى كانت تبقى فضيحة للبنت وأنا لازم أستمر عليهم، !!.

ومن الحجج الواهية التى تتمسح بالعلم إلى الأضرار الصحية التى رصدتها العلم ،فالختان يحمل فى جعبته الكثير والكثير من المآسى والكوارث الصحية التى تبدأ بالنزيف وتنتهى بالموت، والنزيف أحياناً يكون بسيطاً وتزيد إلتهاباته بالبن وتراب الفرن والقرض وخلافه من الأشياء التى نكتم بها النزيف، وأحياناً يكون النزيف شديداً بسبب إصابة الشريان البظرى نفسه، ومن الأضرار الصحية الصدمة العصبية الشديدة التى تحتاج النقل إلى المستشفى، ومن الحوادث المعتادة أثناء عملية الختان وبسبب تلوى البنت وعدم السيطرة عليها من الممكن أن يمتد المشروط ويجرح أعضاء أخرى مثل مجرى البول أو الشرج... الخ، وقد سجلت بعض الحالات التى إنتهت بعدم التحكم فى البول والبراز وأيضاً سجلت حالات - وباللهقوة والبشاعة - كسر للترقوة من جراء الضغط العنيف على عظام الطفلة البريئة، أما المتاعب البولية بعد الختان فلا تحصى فالخوف من التبول على الجرح من الممكن أن يؤدي إلى إحتباس البول ،ووجود الصديد به من تراكم الميكروبات، وإلتهابات المثانة والكلى، ومن الممكن أيضاً أن تمتد الإلتهابات والميكروبات للأعضاء التناسلية الداخلية كالرحم والمبيض وقناة فالوب مما يؤدي فى النهاية إلى العقم، ويذكر د. سامى الذيب أن ٢٥% من حالات العقم فى السودان سببها الختان ،هذا فضلاً عن الألم الذى تحدثه اللدنيات الناتجة عن الختان ،وعندما يلتئم الجرح بالنسيج اللينى المفتقد للمرونة التى تتطلبها عملية الوضع التى من الممكن أن تنتهى بكارثة وتعسر مرور

رأس الجنين، والتهابات بغدد بارثولين وتعسر الطمث نتيجة لعوامل نفسية نتيجة الصدمة أو عضوية بسبب الإلتهابات والإحتقان وخلافه .

نأتى إلى أخطر الأضرار الصحية وكارثة الكوارث وأم المآسى الوفاة، عندما يهدم جسد طفلة فجأة بعد أن كان يملأ البيت ضجيجاً، عندما تودع الحياة من كانت تتشبت بأطراف ثوبها، عندما تموت نتيجة جهل عندما تذبح بسكين التخلف وبلاسبب، ومن ركام أخبار الوفيات الناتجة عن الختان نقتبس هذا الخبر لنقرأه سوياً، الخبر منشور فى الأهرام ١٦ أكتوبر ١٩٩٦ ويقول «أمرت نيابة أرمنت بقنا بضبط وإحضار طبيب الوحدة الصحية لبلدة الضبعية للتحقيق معه حيث تسبب فى وفاة طفلتين فى يوم واحد إثر قيامه بإجراء عمليتى ختان لهما فى مسكن كل منهما، فأصيبت الطفلتان بنزيف حاد مما تسبب فى وفاتهما ،تبين من التحريات أن الطفلتين المتوفيتين هما أميرة محمود حسن (٤ سنوات ووردة حسن السيد (٣ سنوات)، وأن والد كل منهما إتفق مع الطبيب وإسمه عزت شلبى سليمان على إجراء عمليتى الختان مقابل عشرة جنيهات للعميلة الواحدة، إنتهى الخبر ولكن لم تنتهى المهزلة، فبعشرة جنيهات نقدم بناتنا إلى عزرائيل، بعشرة جنيهات نبيعهن فى سوق النخاسة لكى يتحول الوجه المشرق بالحمرة إلى جمجمة، ويتحول الجسم النامى الذى مازالت براعمه تغازل الشمس إلى جثة، والفتان إلى كفن، والضحكة إلى ندب وتعديد، والمهد إلى قبر، وأعواد الفل والياسمين إلى كتلة صامتة وجافة من الصبار، ببساطة تتحول البنت إلى مجرد رقم فى شهادة وفاة سرعان ما نوارى عارها التراب .

– الختان والدين

قراءة دينية للختان

الختان لم يذكر فى القرآن وجميع الأحاديث التى تناولته ضعيفة

من أسماء الله الحسنى الرحمن الرحيم، والدين هو الرحمة... هو السكىنة... هو الحنو... هو الأمان... هو الكرامة .. هو الإنسانية، والختان من المؤكد أنه يتعارض مع الدين الحنيف لأنه إجراء شرير لا يعرف الرحمة، ويخلو من السكىنة، وقلب من يجريه لا يعرف الحنو، تفقد معه بناتنا إحساس الأمان، وتنزع من كيانهن الكرامة، لأن من يأمر به ويدعون إليه ضد الإنسانية .

أرجو قبل الخوض فى موضوع الختان من الناحية الدينية معتمداً على آراء رجال الدين المستنيرين والمفكرين الإسلاميين الذين يقرأون الواقع ويجددون فى الخطاب الدينى ،أرجو من الجميع أن يقرأوا معى

القرآن الكريم الذى لم يذكر الختان فى أى آية من آياته، لكى نتعرف على فلسفته فى التعامل مع الجسد البشرى واحترام حرمة، الجسد المقدس الذى كرمه الله سبحانه وتعالى، لنقترب من هذه الآيات ونتأمل :

* خلق كل شئ فقدره تقديراً [سورة الفرقان]

* أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً [سورة النور]

* فطرة الناس التى فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله [الروم]

* الذى أحسن كل شئ خلقه [السجدة]

* لقد خلقنا الإنسان فى أحسن تقويم [التين]

* كل شئ خلقناه بقدر [القمر]

* وقال الشيطان لأتخذن من عبادك نصيباً مفروضاً ولأضلنهم ولأمنينهم ولأمرنهم فليبتكن آذان الأنعام ولأمرنهم فليغيرن خلق الله ومن يتخذ الشيطان من دون الله فقد خسر خسراناً مبيناً [النساء]

وقد علق المفكر الإسلامى د. محمد سليم العوا فى مقال بجريدة الشعب ١٨/١١/١٩٩٤ على هذه الآية الأخيرة بقوله القرآن الكريم جعل من المعاصى قطع بعض الأعضاء ولو من الحيوان، بل هو مما توعده الشيطان أن يضل به بنى آدم فى أنعامهم وقرنه بتغيير خلق الله، والختان للإناث بصورته التى يجرى بها فى مصر، وفى أجزاء أخرى من العالم الإسلامى، فيه تغيير خلق الله، ومن قطع بعض الأعضاء المعصومة مالا يخفى، وإذا كان هذا فى الحيوان من أضلال

الشيطان فكيف يكون في حق الإنسان؟!، ويقول الشيخ عبد الرحمن النجار عن نفس المعنى البنت الصغيرة التي يريد أبواها أن يخطئها لو كانت عندها قدرة على التعبير لصاحت في وجههما : إتركاني ولا تعذباني، والإسلام نهى عن التعذيب، والرسول قال: من أذى مسلماً فقد آذاني ومن آذاني فقد أذى الله، إتركاني لطبيعتي الأنثوية التي خلقتني الله عليها ولا تضرنني صحياً ونفسياً واجتماعياً، والله تعالى يقول: لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم، إن هذا هو نداء الفطرة التي فطرني الله عليها، واقتبست د. نوال السعداوي من جوهر الدين ما ساعدها على تكوين رأيها في الختان بنفس المعنى الذي وصل إليه المفكران الإسلاميان السابقان وإن اختلفت الألفاظ، فهي تقول في كتابها المرأة والصراع النفسي: إن الدين بمعناه العام هو الصدق والمساواة والعدالة والحب والصحة لجميع الناس رجالاً ونساء، ولا يمكن أن يكون هناك دين يدعو إلى المرض أو تشويه أجساد البنات وقطع بطورهن، وإذا كان الدين من عند الله فكيف يمكن للدين أن يأمر بقطع عضو في الجسم خلقه الله، المفروض أن الله لا يخلق الأعضاء إعتباطاً، ولا يمكن أن يخلق الله البظر في جسد النساء ثم ينزل على الناس ديناً يأمرهم بقطع هذا البظر، فهذا تناقض خطير لا يقع فيه الله سبحانه وتعالى، وإذا كان الله قد خلق البظر كعضو حساس للجنس وظيفته الأساسية والوحيدة هي الإحساس بلذة الجنس، فمعنى ذلك أن الله قد أباح للنساء اللذة الجنسية وأنها جزء من الصحة النفسية، وعلى هذا فإن المرأة التي تحرم من اللذة الجنسية تحرم جزء من الصحة النفسية، ولا يمكن أن تكتمل صحة المرأة النفسية بدون إكمال لذتها الجنسية، وهكذا ومن إحساننا ومعرفتنا

بالمقاصد الكلية للدين وفهمنا المستنير لفلسفة القرآن نستطيع أن نصل إلى تأكيد بأن الختان يتعارض مع الدين ومع القرآن، وأيضاً مع قواعد الشريعة التي تحكم الإجتهد والتي لخصها د. شوقي الفنجري في كتابه عن الختان في النقاط التالية :

* أنه لا يجوز أخذ أى تشريع أو قاعدة شرعية من حديث ضعيف، لأن معنى الحديث الضعيف أنه قد يكون مكذوباً أو موضوعاً لغرض ما .

* أنه إذا اختلف رأى بين عالم الطب وعالم الدين فى قضية علمية أو طبية فإن رأى الطبيب هو الذى يؤخذ به لأنه أكثر فهماً ودراية فى تخصصه .

* فى الشريعة قاعدة تقول لا ضرر ولا ضرار، ومعنى ذلك أن أى مسألة يكون فيها ضرر للمسلمين حسب رأى أهل الاختصاص فعلى المشرع أن يتركها ويتجنبها .

نأتى بعد ذلك إلى السنة التى يعتمد مؤيدو الختان والمدافعون عنه عليها كسند لهم ودليل على قوة حجتهم، وسنقوم بالرد عليهم من خلال تفنيد رجال الدين لآرائهم وللأحاديث التى إعتمدوا عليها، ونثبت أن ما يدافعون عنه فى الحقيقة هو موقفهم الرجعى من المرأة وإرتباطهم بعادات وتقاليد زائفة وليس دفاعهم عن الدين وجوهره وغاياته، ونبدأ أولاً قبل الخوض فى الأحاديث وبيان صحتها بسؤال عقلى غاية فى البساطة، وهو هل ختن الرسول بناته ؟، ولو كان قد فعل فإن المؤيدين سيكون لديهم الحق والدليل الدامغ، ولكن المدهش أن الإجابة هى

بالنفي وأن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يفعل ذلك، وأن هذا السؤال البسيط لم يفكر فيه المؤيدون برغم بساطته وبديهته، وقد أجاب الشيخ عبد الرحمن النجار عن هذا السؤال في كتابه «موقف الإسلام، بقوله «والرسول كانت له أربع بنات ولم يؤثر في سيرته أنهن أختن»، وقد أثرت أن أذكر هذا قبل الخوض في تفاصيل الأحاديث لأقول أن السيرة تؤيدني، وأنا سنخوض في بحار عميقة من الجدل قد كفانا الرسول - ﷺ جهد الخوض فيها بسيرته العطرة نفسها، ولكن علينا لكي نكمل البحث ونفهم مؤيدي الختان الذين غسلوا العقول، أن نعرض للأحاديث التي يعتمدون عليها أولاً ثم نرد عليها من واقع إجتهاادات رجال الدين المستنيرين .

* الحديث الأول هو الختان سنة للرجال مكرمة للنساء وهذا الحديث منقول عن الحجاج بن أرطاة، ويقول القرطبي وين حجر والحجاج ليس ممن يحتج به .

* الحديث الثاني والذي قيل بصيغ مختلفة من ضمنها إذا التقى أو مس أو جاوز الختان فقد وجب الغسل .

* الحديث الثالث وهو أشهرهم وهو الذي إستخدمه مؤيدو الختان، ورواياته مع امرأة تختن الجوارى، في الرواية الأولى دون ذكر إسم امرأة أو مع ذكر إسم أم عطية وأم أيمن وأم طيبة، والرواية الثانية ذكر فيها إسم أم حبيبة وأم حبيب، وقد جاء في سنن بن داود إن امرأة كانت تختن بالمدينة، فقال لها النبي ﷺ لا تلهكي فإن ذلك أحظى للرجل وأحب للبعل، وقد علق عليه أبو داود في سننه الجزء الخامس قائلاً ليس

بالقوى وقد روى مرسلًا، ومحمد بن حسان مجهول، وهذا الحديث ضعيف، والرواية الثانية عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ لأم عطية إذا خفصت فأشمتى ولا تنهكى فإنه أسرى للوجه وأحظى عند الزوج، وقد قال بن داود عن هذا الحديث حديث ختان المرأة روى من أوجه كثيرة، وكلها ضعيفة معلولة مخدوشة ولا يصح الإحتجاج بها وهناك رواية ثانية المشهورة بإسم رواية أم حبيبة وهي أكثر الروايات ترديداً في مصر، وأشهر من ذكرها الشيخ الراحل جاد الحق في فتواه عام ١٩٩٤ ولكنه لم يذكر مصدرها وقد قال في فتواه الغربية وقتها وهي أن ترك الختان يوجب قتال تاركيه، وكذلك ذكرها د. حامد الغوايبي في كتابه ختان البنات، والرواية تقول عندما هاجر النساء كان فيهن أم حبيبة، وقد عرفت بختان الجوارى، فلما رآها رسول الله ﷺ قال لها : يأم حبيبة هل الذى كان فى يدك هو فى يدك اليوم ؟، فقالت : نعم يارسول الله، إلا أن يكون حراماً ففتنهاني عنه، فقال رسول الله ﷺ : بل هو حلال، فادن منى حتى أعلمك، فدنت منه، فقال : يأم حبيبة، إذا أنت فعلت فلا تنهكى، فإنه أشرق للوجه وأحظى للزوج .

عرضنا للأحاديث التى تناولت الختان وتعليقات علماء الحديث والفقهاء القدامى عليها، ولكن ماذا قال فقهاء زماننا ومفكرى عصرنا الإسلاميين عن هذه الأحاديث ؟ .

بالنسبة للحديث الأول يقول سليم العوا : ليس فى هذا النص حجة لأنه نص ضعيف، مداره على رأي لا يحتج بروايته، فكيف يؤخذ منه حكم شرعى بأن أمراً معيناً من السنة أو من المكرمات، وأقل أحوالها أن

تكون مستحبة، والإستحباب حكم شرعى لا يثبت إلا بدليل صحيح ، وحديث إلتقاء الختانين يقول عنه العوا لاجحة فى هذا الحديث الصحيح على ذلك ، لأن اللفظ هنا جاء من باب تسمية الشئتين بإسم الأشهر منهما ، أو بإسم أحدهما على سبيل التغليب، ومن ذلك كلمات كثيرة فى صحيح اللغة العربية منها العمران (أبو بكر وعمر) والقمران (الشمس والقمر) والعشاءان (العشاء والمغرب) . الخ ، فلفظ الختانين لادلالة فيه على مشروعية ختان الإناث، والحديث وارد فيما يوجب الغسل وليس وارداً فى أمر الختان أصلاً .

نأتى إلى أشهر الأحاديث وهو الحديث الأخير، والذي إستخدم فى الرد على كل وزير صحة يتجراً ويمنع الختان فتجلده الألسنة بأنه مارق عن الدين، فيبدأ فى التراجع، يقول عنه العوا حديث أم عطية بكل طرقة لاخير فيه ولاحجة تستفاد منه، ولو فرضنا صحته جدلاً، فإن التوجيه الوارد فيه لا يتضمن أمراً بختان البنات، وإنما يتضمن تحديد كيفية هذا الختان إن وقع، وسأحاول أنا تقرب المعنى الذى قصده د. العوا، وهو أننى لو أمرت مريضاً عندى بأن يخفض السجائر التى يدخنها إلى خمس سجائر فقط بعد أن كان يدخن علبتين، فهل يعنى هذا أننى قد أمرت بتدخين السجائر وأدعو إليها ؟، أم أننى أتماشى مع عرف سائد وأريد تخفيفه على مراحل !!، وعن هذا المعنى يقول أنور أحمد فى كتابه آراء علماء الدين من يتدبر هذا الحديث المنسوب إلى النبى يمكن أن يتصور أن النبى لم يرد أن يصادر عرفاً جرت عليه العرب، وعادة تأصلت فى نفوسهم، فأراد أن يخفف من غلواتها ويحد من أضرارها، فجرى حديثه للخاتنة بهذا التوجيه الكريم الرحيم، وعن

حديث أم حبيبة فهو مكذوب أيضاً عند العوا ويقول عنه هذا الحديث لا يوجد في كتب السنة، وليس هناك ذكر فيها لإمرأة بهذا الإسم كانت تقوم بهذا العمل، فكلامهم هذا لاحجة فيه، بل لأصل له، ويقول الإمام شلتوت مطلقاً على هذه الأحاديث جميعاً في فتاويه الصادرة ١٩٥٩ وقد خرجنا من إستعراض المرويات في مسألة الختان على أنه ليس فيها ما يصح أن يكون دليلاً على السنة الفقهية فضلاً عن الوجود الفقهي، وهي النتيجة التي وصل إليها بعض العلماء السابقين، وعبر عنها بقوله ليس في الختان خبر يرجع إليه ولا سنة تتبع، وأن كلمة سنة التي جاءت في بعض المرويات معناها إذا صححت الطريقة المألوفة عند القوم في ذلك الوقت، ولم ترد الكلمة على لسان الرسول بمعناها الفقهي الذي عرفت به فيما بعد، والذي أراه أن حكم الشرع لا يخضع لنص منقول وإنما يخضع في الذكر والأنثى لقاعدة شرعية عامة وهي أن إيلام الحى لا يجوز شرعاً إلا لمصالح تعود عليه، وتربو على الألم الذي يلحقه.

كذلك يؤكد الشيخ سيد سابق على نفس المعنى قائلًا الختان لا يجب على الأنثى، وتركه لا يستوجب الإثم، ولم يأت في كتاب الله ولا في سنة رسوله عليه السلام ما يثبت أنه أمر لازم، وكل ما جاء عن رسول الله في ذلك الأمر به ضعيف لم يصح منه شيء ولا يصح الإعتماد عليه، والواجب لا يكون واجباً إلا إذا كانت هناك آية قرآنية توجبه، أو حديث صح سنده ومصدره، أو إجماع من الأئمة، وهذا الأمر لم يرد فيه آية ولا حديث صحيح ولم يجمع عليه العلماء، وأيضاً يقول الشيخ محمود خضر ١٩٩٧ في معرض رده على الشيخ جاد الحق قول

الرسول ﷺ للخاتنة: إن كنت فاعلة يدل على أن الأمر من أوله لآخره مكروه وأن الأفضل البعد عنه نهائياً، وأما فتوى الشيخ سيد طنطاوى رداً على طلب وزير الصحة السابق على عبد الفتاح ١٩٩٤ فيقول فيها عن ختان البنات لم يرد بشأنه حديث يحتج به، وإنما وردت آثار حكم المحققون من العلماء عليها بالضعف ...، وقد ذكر هذه الأحاديث جميعها الإمام الشوكاني في كتابه نيل الأوطار وحكم عليها بالضعف، وقال صاحب كتاب عون المعبود في شرح سنن أبي داود بعد أن ذكر ماجاء في الختان وحديث ختان المرأة روى من أوجه كثيرة، وكلها ضعيفة ومعلولة، مخدوشة لا يصح الإحتجاج بها، ويقول في نهاية فتواه أما بالنسبة للنساء فلا يوجد نص شرعى صحيح يحتج به على ختانهن، والذي أراه أنه عادة إنتشرت في مصر من جيل إلى آخر، ومن الأدلة على أنها عادة ولا يوجد نص شرعى يدعو إليها، أننا نجد معظم الدول الإسلامية الزاخرة بالفقهاء قد تركت ختان النساء، ومن هذه الدول السعودية ومعها دول الخليج وكذلك دول اليمن والعراق وسوريا وشرق الأردن وفلسطين وليبيا والجزائر والمغرب وتونس .. الخ، وقد إتفق معه في الرأي د. سيد رزق الطويل عميد كلية الدراسات الإسلامية وقتها وأيد كلام د. طنطاوى ورفض فتوى جاد الحق قائلاً إننى أستغرب كلامه بمحاربة القرية التى لا تلتزم بالختان فمعنى ذلك أن علينا أن نحارب العالم كله ماعدا مصر والسودان !!، ومن العلماء غير المصريين الذى أدلى ببلوه فى القضية الشيخ عبد الغفار منصور مستشار الفقه الإسلامى فى مكة المكرمة فى بحثه الذى ألقاه فى مؤتمر السكان بالقاهرة، وقد قال إننا لانعرف عادة الختان فى مكة لاقبل ميلاد

الرسول ولا بعد بعثه، وأن الرسول ﷺ لم يَقم بإجراء الختان لبَناته،
وحتى يومنا هذا فإن عادة الختان غير معروفة في مكة .

بعد كل هذه الآراء الدينية من رجال الدين وعلمائه ومفكرى هذا
العصر الأجلء وكلها تدين الختان، ألا تندھشون معى لماذا وبرغم كل
هذا تظل هذه العادة الھمجية تغرس أنيابها في رقبة المجتمع المصرى
حتى تمص دماءه؟!، ولماذا يسيطر الفكر الغوغائى على هذه الأسر
والمجتمعات التى تحسب أن البنت عار مقيم، وقمعها واجب، وكتبها
فضيلة، ويترها فريضة، ودموعها كذب، وألمها إحتيال؟؟ ، نريد
الإجابة بأن يقف المجتمع أمام المرأة ويرى تجاعيده بصراحة وقسوة،
ويعترف بأن البنت لابد أن توضع فى مآقى العيون، وبدلاً من أن يرفع
سكيناً ليجرحها وينزع أحاسيسها ويغتال مشاعرھا، يهديھا باسمينة
لتطوق عنقھا الجميل البرئ، ولتعرف بعدها أن الحياة تستحق أن تعاش
بدون دماء.

* * *



الفصل الثامن العنف ضد المرأة

العنف ضد الطفلة المصرية يبدأ منذ الولادة

يامخلفة البنات يامخلفة الهم للمعات، ولما قالوا دى بنية إتهدت الحيطه عليا، ولما قالوا ده ولد إشتد ضهرى وإتسد، وإكسر للبنت ضلع يطلع لها إثنين، هكذا تستقبل البنت فى ثقافتنا الشعبية، وهكذا يتعامل الفولكلور الذى هو ترجمة حس البسطاء مع الأنثى، وهذا هو أول مظاهر العنف ضد الطفلة التى من المفروض أن يستقبلها المجتمع بالترحاب على أنها ضيف فاعل وأساسى وليس على أنها إحتياطى أو رديف للبطل الأسمى المغوار وهو الطفل الذكر الذى ينتظره الأهل على أحر من الجمر مهما كان فى البيت من طابور إناث، وهذا العنف الفولكلورى هو أقسى أنواع العنف لأنه يتعامل مع المجهول ويصادر على المستقبل، فهذه الطفلة المولودة لا ينتظر المجتمع حتى تقدم أوراق تفوقها أو خياليات نجاحها، ولكن هى متهمة إلى أن تثبت براءتها وحتى عندما

تثبت هذه البراءة فهي براءة ليست موجودة فى جيناتها الوراثية ولكنها براءة ممنوحة بصك مدموغ من الرجل، والفولكلور لا يتعامل بهذا الجفاء مع الطفلة حين ولادتها فقط وإنما يمتد هذا الجفاء وهذه العدوانية معها فى مسيرة الحياة بعد ذلك، فالمرأة لابد أن تكون عروسة حلاوة وياريت تبقى عروسة لنفسها ولسعادتھا الشخصية ولكن لإسعاد الرجل الذى لابد أن تضبط موجتها الخاصة على ريموت كونترولھ الحساس، فهي لابد أن تكون مفرفشة حتى لا يعبث فى الخارج ويرجع بيته بدرى اللى مراته مفرفشة يرجع البيت من العشاء، وخذ المليح وإستريح، أو خذ الحلو وإقعد قبالة وإن جعت شاهد جماله، وهي لابد أن تبحث عن الزواج ليس لأنه يحقق تناغماً وإنسجاماً ولكن لأنه يحقق أماناً وحماية فاضل راجل ولاضل حبيطة، والمرأة لاتأخذ مكانتها الإجتماعية إلا من خلال الزوج حرمة من غير راجل زى الطربوش من غير زرر، بل أكثر من ذلك سعادتها مرتبطة بمزاجه والمود بتاع سيادته الذى مهما تقلب فعليها أن تضبط ترموستات عواطفها على درجة حرارته الشخصية اللى جوزها يحبها الشمس تطلع لها، ويزيد الفولكلور الشعبى فى بيان أسباب تبنيه لمفهوم البنات هم للممات بأنها لاتؤتمن على سر ياويل من أعطى سره لمراته ياطول عذابه وشتاته، وهي لا يوثق ولا يعتد برأيها الراجل إبن الراجل اللى عمره مايشاور مراته، ولذلك فمن حق الناس مواساة من تلد بنتاً بقولهم «إن شالله تزينها بعريس، لأن صوت حية ولاصوت بنية»، وإبنى حمال همى وينتى جلاب همى، والصبى حمال المصايب والبنات بلوة عالأهل وعالقرايب، ويحتفل الأهل بسبوع الولد بأبريق فخم مذهب أما البنات

فبمجرد قلة بالطبع لكسرها وراها بعد أن تذهب لبית الزوجية، ويظل العقل الجمعى الذى ينبض بكرامية وإحتقار المرأة يضغظ على الجميع فتقتنع الأنثى بأنها بالفعل هم وإبتلاء ويقتنع الرجل بأن طلاق من تجب إنائاً هو حق شرعى لأنه مش ناقص هموم وبلاوى أو على رأى المثل المشرحة مش ناقصة قتلى!!

أعتقد أن الطريق بعد ذلك أصبح ممهداً ومعهداً لأن تجرى عليه عربات العنف والإضطهاد ضد المرأة بسرعة الضوء، وإذا كنا قد عرفنا العنف فى الفصل الماضى ونحن نناقش أعنف سلوك بربرى وهمجى تتم ممارسته ضد الطفلة المصرية وهو الختان، فإننا سنحاول قبل التعرض لصور العنف الأخرى أن نناقش أنواعه وأسبابه ودوافعه .

فى دراسة هامة للدكتورة إقبال السمالوطى عن أنواع ودوافع العنف ضد المرأة والطفل حاولت تصنيف أنواع ذلك العنف من أربعة مداخل أو وجهات نظر :

١- من حيث القائمين :والمدّش أن المرأة نتيجة تزييف الوعى المزمّن على مدى تلك السنوات تمارس أحياناً عنفاً ضد بنات جنسها فمثلاً فى حالة الختان تجر الأم بنتها بعنف لكى تختتن لأنها ترى أن فى ذلك صالح إبتتها ومصدر عفتها وشرفها .

٢- من حيث نوعية العنف:هناك عنف جسدى أو مادى بالضرب والإغتصاب وهناك عنف معنوى بالسب والإهانة والتجريح والسخرية .

٣- من حيث مدى شموله :فهناك عنف فردى يتم نتيجة لترويج فكر جماعة عقائدية معينة تحمل إحتقاراً شديداً للمرأة وتلبس هذا الإحتقار وتسبغ عليه رداءاً فكرياً عقائدياً مكذوباً .

٤- من حيث الدافع للعنف: هناك عدة دوافع للعنف منها الإحباط كوسيلة لدفع الفشل، أو الحرمان سواء مادي أو معنوي كوسيلة تعويض، وقد يكون الدافع للعنف هو إظهار المهارة والتفوق وأحياناً إظهار الرجولة أو الرغبة في الانتقام حتى من الذات .

أما العوامل البيئية التي يحاول بها علماء الاجتماع تفسير دوافع العنف تجاه المرأة والطفل فهي كثيرة نلخصها في النقاط التالية :

أولاً نظرية الضغط البيئي: وهذه النظرية ترى أن الضغوط البيئية المختلفة سواء كانت زحاماً أو ضوضاء أو تلوث أو خلافه من ضغوط البيئة تؤثر إذا زادت عن الحد وقدرة التحمل فسوف تؤدي إلى انفجار الإنسان وقيامه بأعمال العنف، فمثلاً ساكن العشوائيات الذي يعاني من الإزدحام وسوء حالة المسكن ونقص الخصوصية وإنعدام المرافق والخدمات بالطبع سيمارس العنف ومن العادي والطبيعي أن يمارسه ضد الضعفاء وفي مقدمتهم النساء والأطفال، وهذه نظرية في مجملها سليمة ولكن لا أقبلها على إطلاقها فنحن نرى أن العنف صار يستشري حتى في أكثر الطبقات ثراء وتعليماً، مما يدل على أن تيار العنف ضد المرأة صار تياراً فكرياً مقبولاً إلى حد ما وله مبرراته التي يقدمها البعض على أنها من العرف أو من التقاليد أو من الأخلاق أو من الدين وهذا ممكن الخطر.

ثانياً نظرية الموارد الاجتماعية: ترى هذه النظرية أن الصراع بين البشر يزداد مع زيادة عدد السكان بمعدل أكبر من معدل تزايد الموارد البيئية، ومن هنا يتم الصراع والتنافس على هذه الموارد المحدودة

ويتولد العنف، وحيث أن رقعة مصر الزراعية فى حدود ٦ مليون فدان ثابتة لاتتزعزع فى نفس الوقت الذى يتضاعف فيه عدد السكان بشكل سرطانى مما يساعد على إزدياد ظاهرة العنف وخاصة نحو الأضعف كما ذكرنا المرأة والطفل .

ثالثاً نظرية الحرمان البيئى: البيئة التى لاتشبع حاجات أبنائها تدفعهم دفعاً نحو العنف، هذا هو ملخص تلك النظرية الصحيحة إلى حد كبير، فيكفى أن ننظر إلى حرمان الصعيد من الخدمات والإستثمارات مقارنة بالوجه البحرى وإنعكاس ذلك على نسبة العنف وإنتشاره .

رابعاً نظرية الإحباط: البيئة المحيطة بيئة تفرغ العنف، فالفرد الذى لاينجح فى تحقيق ذاته من خلال عمل أو أسرة هو صيد سهل لممارسة العنف.

خامساً نظرية المهمشين : هذه النظرية ترى أن من هم على هامش المجتمع والمهملين من قبل الدولة أكثر المواطنين ممارسة للعنف، فالتجاهل هو مشتل العنف ومحرض الإنتقام، وبالطبع يمارس الهامشى عنفه ويخرج عقده على من هم أكثر هامشية المرأة والطفل .

سادساً نظرية التعليم: العنف سلوك مكتسب من الممكن تعلمه من البيئة المحيطة أو من على الشاشة ... الخ، وهذا يلقي باللوم على وسائل التعليم والإعلام فى تقديم العنف كسلوك مقبول أو على الأقل متعود عليه .

هذه النظريات من الممكن أن تفسر لنا وتجب على سؤال لماذا العنف ضد المرأة؟، ولكنها لاتستطيع الإجابة على سؤال لماذا التمييز

ضدها ؟، ذلك التمييز الذى يبدأ كما ذكرنا من قبل الولادة أثناء الإستعداد الذى تختلف مفرداته بالنسبة للولد عنه بالنسبة للبنات، وبعدها يبدأ الأهل بالتعامل بشكل مختلف مع كل منهما على حدة وتنتقل خبرات حياتية مختلفة تجعل الإستجابات مختلفة هي الأخرى، فالبنات لها العروسة وأدوات المطبخ اللعبة، والولد له ألعاب الذكاء والمهارة والفك والتركيب والمسدسات، وبعدها تأتى المدرسة لترسيخ قيمة التفوق الذكورى، وتؤكد على هذا المفهوم الدكتوراة رفيقة حمود التى تقول تخضع الفتاة منذ طفولتها لتربية صارمة تتطلب منها الطباع اللينة، والنعمومة فى الكلام وإنخفاض الصوت عند الضحك، فى حين تترك للصبي حرية الكلام والقهقهة والتصرف، ويدرب الصبي ليكون شجاعاً قوياً لا يبكى، وتوجه البنات لتكون سلبية متقبلة ضعيفة، وقد بينت الدراسات على سبيل المثال أن الأهل يحاولون إستثارة نشاط الصبي وعدوانيته، ويسخرون منه إذا بكى أو خاف، ويتسامحون معه إذا تسلق الأشجار والجدران، فى حين يرفضون أن تكون البنات كثيرية الحركة ومتمتعة بالحياة والإستقلالية، ويؤنبونها على كثير من التصرفات التى يتسامحون فيها مع الصبي ويحاولون تعديل سلوكها، ويشجعونها لتكون هادئة ومطبعة، وبالإضافة إلى ما سبق يفرض على الفتاة طابع من السرية والتكتم فهى الستر الذى لا بد له من غطاء، ودلالها وتدلليها خطأ وفضيحة دلال الحية ولا تدلل البنية !!، ويتم تدريب البنات بكل إصرار على خدمة ذكور الأسرة بما فيهم إخوانها الأصغر منها، وبالطبع يكون هذا مقدمة لتدريبها على دور الزوجة المطيعة التى لاتسمع ولا ترى ولا تتكلم إلا عندما يسمح لها، وكما يقول المثل العربى ثلاثة بيطولوا

العمر: الدار الوسيعة، والفرس السريعة، والمرأة المطيعة، وأيضاً يشمل هذا التدريب المبكر للطفلة على دورها المستقبلي إجبارها على ترك اللعب بل والدراسة في بعض الأحيان وذلك للتفرغ لمساعدة الأم في الأعمال المنزلية، في حين يحصل الولد على وقت أكبر للتركيز واللعب وينطلق خارج المنزل إلى العالم الخارجي الذي ينمي قدراته، والمدمش أن التمييز يمتد إلى طريقة العقاب، تقول الباحثة أميرة بهي الدين «عندما تعاقب الأسرة صغارها تميز في ذلك بين الصغير والصغيرة، سواء من حيث سبب العقاب، أو من حيث جسامة العقاب وتكراره، فالصغيرة تلازم أمها في المنزل فتفجر الأم فيها كل إرهابها وألمها الدفين بسبب مشاكلها الأسرية الخاصة، بخلاف الصبي الذي يكون خارج المنزل يدرس أو يلهو أو يعمل، فالأم لا تنس على ابنها الذكر سواء لإعجابها الدفين برجولته المبكرة، أو لأنها تخشى فراقه منها إن هي قست عليه، في حين تتوقع من الفتاة الطاعة والتفاني وإنكار الذات، إنه العنف المنظم المعوق للفتيات القائل لإستقلاليتهن والمهدر لطاقتهن الإبداعية، ثم تأتي وسائل الإعلام التي تقدمها على أنها مخلوق هيمان في عالم الأحلام، وشخصية سلبية مترددة تفتقد إلى أدنى درجات التفكير العقلاني لاهم لها إلا البحث عن الرجل وضله لإمتاعه الجنسي وتمثيلية الحاج متولى ليست بالبعيدة عنا، وتقول الدكتورة عواطف عبد الرحمن في دراسة نشرت لها عام ٢٠٠٠ أن ٨٠% من برامج المرأة في التلفزيون تتناول فن الطهي والحيافة والموضة وتربية الأطفال وفن الديكور، وكأن هذه المسائل هي قضية المرأة الأساسية وزادها اليومي وهكذا يزيد إيقاع التعامل معها كدمية وموديل ومادة

للمتعة، وتكرس الدونية التي هي الباب السحري لولوج التمييز المؤدى إلى العنف .

من أبرز مظاهر العنف ضد الطفلة الأنثى التمييز في التغذية والعناية الصحية، فبرغم الجهد الملموس للدولة في رعاية الطفل الصحية سواء في توفير التطعيمات والأمصال أو في توفير محاليل الجفاف والأدوية وتعميم التأمين الصحي، إلا أن التمييز الإجتماعي قد أصاب الطفلة الأنثى بالضرر الصحي من ناحية سوء التغذية أو إهمال الرعاية الصحية السليمة، فالكثير من الأمهات يحرصن على إرضاع الصبيان لفترة أطول من تلك التي تخصص للبنات، وفي معظم الأحيان يحرصن على تقديم لحوم أكثر للصبى عن أخته وتلهفن على الذهاب للطبيب بالولد أسرع من البنت، وفي كل التقارير العربية يتضح بجلاء أن نسبة وفيات البنات في السنوات الأولى أعلى من نسبة وفيات الذكور، والأنيميا نسبتها أعلى في الإناث عن الذكور، وفي دراسة لليونسيف على المنطقة العربية ١٩٩٥ إتضح أن نسبة البنات اللواتي يعانين من الأنيميا تزيد ٢,٣% عن البنين، كما وجد أن ٢٥% من الفتيات في سن المراهقة يعانين من نقص نسبة الحديد، فضلاً عن زيادة نسبة التقزم ونقص البروتين نتيجة لممارسات التغذية المتحيزة للبنين، وفي دراسة أجراها عادل سلطان وناهد رمزى على إحدى القرى المصرية وقدهاها لجمعية التنمية الصحية والبيئية ١٩٩٩، ذكر أنه عند توزيع الطعام داخل الأسرة أثناء شهر رمضان وعيدى الفطر والأضحى يحصل الأب على ٣٢% من إجمالى الطاقة الغذائية التي تستهلكها الأسرة، في حين تحصل الأم على ٢٨,٨% من هذه الطاقة

كما يحصل الأب على ٣٢,٩% من إجمالي عنصر الحديد في غذاء الأسرة، بينما لا تحصل الأم سوى على ٢٩,١% من هذا العنصر، وتوجد دراسات أخرى تشير إلى أن معدل انتشار الأنيميا بلغ ٢٢,١% بين الحوامل و٢٥,٣% بين النساء المرضعات.

ومن عنف التمييز الغذائي والصحي الذي من الممكن ألا يكون ملموساً لدى الكثيرين إلى عنف آخر أكثر وضوحاً وأوسع تأثيراً وأفدح خطراً ألا وهو التمييز في فرص التعليم، فتعليم الولد واجب أما تعليم البنت فهو عند البعض ترف، وتعليم الولد لن يفسده أما تعليم البنت فقد يفسدها ويفتح عينها وكأننا كنا نتمنى ولادتها عمياء، وتعليم الولد مباح حتى في المدارس البعيدة عن القرية أما تعليم البنت فيجب أن يكون جنب البيت فإذا لم يتوفر هذا القرب فجلوسها في البيت أفضل، وإذا تعثر الولد فيجب أن يعيد السنة أما البنت فتعثرها لا يتطلب إعادة أو تحسين مجموع ويقرر الأهل أن يتأووها في أي جراج مدرسي حتى تحصل على دبلوم التجارة مش آخرتها حتتجوز وتقع في البيت... الخ، وسيادة هذه المفاهيم فضلاً عن أنها تتعارض مع أبسط القيم الإنسانية فهي تتعارض أيضاً مع المواثيق الدولية التي وقعنا عليها مثل إتفاقية حقوق الطفل والتي سيأتي ذكرها كثيراً في حلقات دراستنا، وهي تنص في المادتين ٢٨ و ٢٩ على عدد من البنود أهمها :

١- تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم، وتحقيقاً للإعمال الكامل لهذا الحق تدريجياً، وعلى أساس تكافؤ الفرص، تقوم هذه الدول بما يلي :

(أ) جعل التعليم الإبتدائى إلزامياً ومجانياً .

(ب) تشجيع تطوير شتى أشكال التعليم الثانوى سواء العام أو المهنى، وتوفير هذه الأشكال وإتاحتها لجميع الأطفال، وإتخاذ التدابير المناسبة لذلك، مثل إدخال مجانية التعليم وتقديم المساعدة المالية عند الحاجة إليها.

(جـ) جعل التعليم بشتى الوسائل المناسبة متاحاً للجميع على أساس القدرات .

(د) جعل المعلومات والمبادئ الإرشادية التربوية والمهنية متوافرة لجميع الأطفال وفى متناولهم .

(هـ) إتخاذ التدابير لتشجيع الحضور المنتظم فى المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة .

٢ - تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة لضمان إدارة النظام فى المدارس على نحو يتمشى مع كرامة الطفل الإنسانية .

٣ - تقوم الدول الأطراف بتعزيز التعاون الدولى وتشجيعه فى الأمور المتعلقة بالتعليم وبخاصة من أجل هدف الإسهام فى القضاء على الجهل والامية .

٤ - توافق الدول الأطراف على أن يكون تعليم الطفل موجهاً نحو:

(أ) تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها .

(ب) تنمية إحترام حقوق الإنسان والحريات ومبادئ حقوق الإنسان.

(ج) تنمية الإحترام لهوية الطفل الثقافية ولغته وقيمه الخاصة ، وأيضاً الحضارات المختلفة عن حضارته .

(د) إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والتسامح والمساواة بين الجنسين .

ولكن هل تحققت تلك المساواة المزعومة؟، الحقيقة لا، فالمفارقة صارخة وحسب إحصائيات الأمم المتحدة لعام ١٩٩٩ هناك أكثر من ١٣٠ مليون طفل في البلدان النامية محرومون من حق التعليم وللأسف ثلثا هذا العدد من البنات أى حوالي ٨٧ مليون طفلة، وكذلك يشير نفس التقرير إلى أن سدس سكان العالم أميون ومعظمهم فتيات، وهذا بالطبع إنتهاك لحقوق الإنسان وإهدار لطاقات المرأة الفاعلة وتبديد لقوى إنتاجية مؤثرة في المجتمع، وإذا إنتقلنا من المستوى العالمى إلى المستوى المحلى هنا فى مصر سنجد أن الصورة ليست وريدية بل قاتمة وأننا بالفعل مازلنا بعيدين عن مستوى ونسب الدول المتقدمة فى التعليم ، فالنساء يشكلن ٦٦% من إجمالى نسبة الأمية فى مصر ، ويصل معدل الإلتحاق بالمرحلة الإبتدائية للفتيات إلى ٧٩% بفاقد قدرة ٢١% من إجمالى عدد الفتيات فى المرحلة العمرية الموازية، وتزداد نسبة الفاقد لتصل إلى ٤٢% فى المرحلة الثانوية إذ يصل معدل إلتحاق الفتيات إلى ٥٨%، والتمييز بين البنات والأولاد فى مسألة التعليم يصل إلى نسب فاضحة ومزرية فالفجوة النوعية فى التعليم بين الذكور والإناث تصل إلى ٢١%، وذلك بالطبع إنطلاقاً من مفهوم المصير النهائى للبنات هو الزواج، وأنها ماكينة تناسل بشرى لابد أن تهيأ لهذه الوظيفة،

وتنطلق مقولة يعنى اللى قبلك عملوا إيه بالتعليم وتصدقها البنت الصغيرة وتظل منذ نعومة أظفارها تؤهل نفسها لهذا الدور فتهمل الدراسة ولو تفوقت فهي تتفوق هروباً من جو الأسرة الخائف وتطلعاً إلى اليوم الذى تخرج فيه من الأسر، وأحياناً تنجح وكثيراً ماتفضل فدورها الرئيسى كأنثى لا كإنسان كامل الإنسانية لاتتبناه الأسرة فقط ولكن للأسف يتبناه المجتمع ككل وهنا تكمن المأساة .

ونجاح الفتاة فى التعليم سرعان ما يواجه بعوائق وصعوبات مثل بعد المدرسة عن البيت، وتذكر د.ناهد رمزى فى دراستها عن الحرمان من التعليم أثبتت الدراسات فى ريف مصر أنه عندما يزيد بعد المدرسة عن كيلو متر واحد من المسكن فإن معدل التسرب لدى الفتيات يزداد بشكل جوهري، وقد أشارت الإحصاءات إلى أن معدل تسرب الفتيات من التعليم الأساسى يصل إلى ٢١% .

إن ضمان حق التعليم للفتاة ليس إجراء منعشاً للإقتصاد فحسب أو محافظاً على الأخلاق والعدل فقط، ولكنه يشمل جوانب كثيرة ربما تمتد مع الفتاة بعد ذلك طوال حياتها، فعلى سبيل المثال تبين أن هناك ارتباط واضح بين تعليم الفتيات وإنخفاض معدلات وفيات الأطفال، فزيادة نسبة ١٠% فى تعليم البنات بالمرحلة الابتدائية ترتبط بإنخفاض نسبة وفيات الأطفال بنسبة ٤,١% وفاة فى كل ألف وفاة، كما أن أى إرتفاع مماثل لنسبة البنات الملتحقات بالتعليم الثانوى يمكن أن يؤدى إلى توقع إنخفاض آخر مقداره ٥,٦% وفاة فى كل ألف وفاة وبالإمكان كذلك أن نترجم كل سنة تعليم إضافية إلى إنخفاض فى

معدلات الإنجاب علاوة على نقص فى وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة .

لكن تظل المأساة الأكبر وهي أن العنف ينتقل من البيت خارج المدرسة إلى داخل المدرسة حيث تمارس سلوكيات عنف وقسوة ضد الفتاة داخل أسوارها لدرجة أن ٥٠% من عمالة البنات الصغيرات سببها الهروب من قسوة المدرسة، وغير بعيد عن الذاكرة ظاهرة الإغماء الجماعى الذى كان يحدث فى مدارس البنات فقط منذ عدة سنوات والذى دل على أن عملية تشكيل شخصية تلك الفتيات داخل المدارس بها خلل خطير أدى إلى إنتاج نفسيات هشة ومعقدة وهستيرية مما يفرض على علماء التربية النظر بعين الاعتبار إلى وضع قواعد للتعامل مع البنات الصغيرات داخل المدرسة تحترم الجانب النفسى قبل الجانب الثقافى .

أتمنى ألا تكسر للبنات ضلع لأنها لن تعوضه بضلعين، بل ستعوضه بحزنين وإرتعاشتين وترددتين وإنكسارين وشجنين وإغترابين ودمعتين وصمتين، فالضلع وراء القلب وقلبها لن يحتمل أكثر من عنف وإن حدث ذلك فهي حتماً ستضع مكان القلب عصفوراً ذليلاً لتتحول الضلوع إلى قضبان، والصدر إلى زنزانة والقلب إلى مآقى دموع .

عمل الطفلة سخرة مقنعة...

الرزق الجديد... عنف مستتر وعبودية جديدة

عندما أثّرت قضية تعذيب خادمة وفاء مكى فى جميع وسائل الإعلام تم التركيز على الجانب البوليسى فيها، وطرحت الأسئلة ذات اليمين وذات اليسار عن هل عذبت وفاء الخادمة وهل هى بريئة أم مذنبه؟، وهل الخادمة صادقة أم كاذبة ومدعية؟، كيف تظل الخادمة فى الحمام ولا تصرخ للنجدة؟، كيف تستطيع الأم المريضة أن تقيد الخادمة؟، كيف نقلت الخادمة للقرية؟، ماهو تقرير الطب الشرعى؟، وماهو مقدار التعويض الذى أخذه الأب؟... إلخ، هذه الأسئلة وغيرها والتى إنهمرت كالشلال مكتسحة فى طريقها السؤال الموضوعى الذى كان لابد أن نسأله لأنفسنا قبل هذه الإستفهامات المباحثية، السؤال هو لماذا عملت مروة الطفلة بنت العاشرة كخادمة فى بيت وفاء مكى من

الأصل؟، ولماذا أرسلها أبوها هي وشقيقتها للعمل هناك؟، بالطبع إنه الفقير، ولكن هل الفقر هو الذى أصابنا نحن المثقفين بالتنويم المغناطيسى والغيبوبة حتى ننسى أو نلتئس بطرح هذا السؤال أم أنه الخوف من فتح هذا الدمل المتقيح بصديد اللامبالاة والقسوة والذى يديننا قبل أن يدين الأب أو مروة أو حتى وفاء مكى؟!، وهل لو لم تعذب مروة وأمثالها من الخادמות الصغيرات فهل عملها كخادمة من الناحية الإنسانية والقانونية والإجتماعية صحيح؟، وإذا لم يكن هناك قانون يحظر عمل الطفلة كخادمة فلماذا لا يصدر قانون يحظر هذه السخرة الجديدة؟، هذا هو السؤال الحقيقى الذى تاه فى وسط هستيريا بحثنا الدائب عن جانب الفضيحة والنميمة فى أى قضية نناقشها لنختزل هذه القضية وغيرها لتظل أسيرة نظرة أنانية ضيقة كالمطائر مقصوص الريش لا يستطيع التحليق فى الفضاء المتسع، وتفشل فى أن تصبح قضية إجتماعية تتصدر المشهد الوطنى وتبقى كمعظم قضايانا الإجتماعية الهامة مادة نميمة تتصدر أخبار الحوادث .

يقول بهى الدين حسن فى ورقته المقدمة لليونيسيف ١٩٩٤ عن الطفلة الخادمة عندما تعمل الصغيرات كخادومات فى المنازل - وهو عمل بالغ الإنتشار فى مصر- يحرم من أسرهن ، ويحتجزن فى أسر غريبة عنهن، يقدمن لها خدمات لا تتناسب مع أعمارهن، ويتعاملن مع أجهزة معقدة ويحملن الأثقال، ويخدمن الأطفال الذين هم فى مثل عمرهن أو يزيد، يحملن حقائبهم المدرسية، ويرتدين ثيابهم البالية، ويأكلن مايبقى عنهم، ويتحملن العقاب الرادع لأتفه الأسباب، ويقارن أنفسهن بأطفال الأسر التى يخدمونها والذين يلاقون الكثير من الرعاية

والتدليل فيشعرن بالقهر النفسى، والخدمة فى البيوت ليست العمل الوحيد للطفلة الفقيرة ولكنها تؤخذ من حضن الأسرة لتعمل أحياناً فى الزراعة أو جنى القطن أو ورش النسيج والملابس وصناعة السجاد والمصانع الصغيرة.. الخ، إنه إسترقاق من نوع جديد يتم تحت سمع وبصر المسؤولين ولكن يتم التغاضى عنه برغم وجود القوانين الدولية والمحلية، والتي لابد أن نتوقف عندها ليتذكر المتناسون والمتغاضون والمطنشون !!

بدأ الإهتمام العالمى بقضية عمالة الأطفال عقب إنشاء منظمة العمل الدولية عام ١٩١٩، فتولت صدور الإتفاقيات التى تنظم إشتغال صغار السن فى الأنشطة المختلفة، وصدرت أول إتفاقية برقم ٥ لسنة ١٩٢١ بتحديد سن تشغيل الأحداث فى الأعمال الصناعية، مقرررة تحريم وتجريم تشغيلهم قبل سن الرابعة عشر فى المنشآت الصناعية، ويمقتضى الإتفاقية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٧ تم تعديل السن إلى الخامسة عشر، وأوصت إتفاقية برقم ٩٠ لسنة ١٩٤٨ بألا تتجاوز مدة تشغيل الأطفال دون سن الثامنة عشر سبع ساعات يومياً، وحرّم من تشغيلهم ليلاً، ثم صدر الإعلان العالمى لحقوق الطفل من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٥٩ والذي كان بمثابة طرق نجاة لأطفال العالم، وينص المبدأ التاسع من هذا الإعلان على أنه من الواجب ألا يبدأ استخدام الطفل قبل بلوغه سناً مناسبة، كما يجب ألا يسمح له بأى حال من الأحوال أن يتولى حرفة أو عملاً قد يضر بصحته أو يعرقل وسائل تعليمه، أو يعترض نموه من الناحية البدنية أو الخلقية أو العقلية، وكذلك تؤكد إتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩ والتي صدقت عليها ١٦٠ دولة من ضمنها مصر، تنص فى المادة ٣٢ على مليلى:

تتعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الإستغلال الإقتصادي، ومن أداء أى عمل يرجح أن يكون خطيراً، أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو بنموه البدنى أو العقلى أو الروحى أو المعنوى أو الإجتماعى .

وبالإضافة إلى الإتفاقيات الدولية التى وافقت عليها مصر هناك الإتفاقيات العربية وأهمها الإتفاقية رقم ١ لعام ١٩٦٦ ،والتي تناولت موضوع تشغيل الأحداث ضمن المواد من ٥٧ إلى ٦٤ ، حيث تلزم فى البداية التشريع الوطنى لكل دولة ،بتحديد الأعمال التى لايجوز تشغيل الأحداث فيها من الجنسين قبل ١٢ سنة، ولايجوز تشغيل الأحداث فى الأعمال الصناعية قبل سن ١٥ سنة ،بإستثناء الملتحقين بالتدريب، وعدم جواز تشغيل الأقل من ١٧ سنة فى الأعمال الخطرة أو الضارة بالصحة، أما التشريع المصرى فقد إعتنى بالطفل من كافة جوانبه النفسية والإجتماعية والصحية حيث ألزم الدستور الدولة بحماية الأمومة والطفولة وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم ،كما أولى رئيس الجمهورية الطفولة إهتماماً خاصاً عندما أصدر عام ١٩٨٨ قراراً بإنشاء المجلس القومى للطفولة والأمومة ،وكذلك عندما أعلن عن عقد حماية الطفولة منذ ١٩٨٩ ، وتتابع السيدة سوزان مبارك بمجهوداتها العظيمة رعاية مبدأ الإستمتاع بالطفولة وتوفير كل الظروف المناسبة لإزدهارها .

وقد سنت القوانين منذ سنة ١٩٠٩ لتنظيم عمل الأطفال حيث صدر القانون رقم ١٤ ، ثم صدر قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٢٣ وكان السن

المحظور وقتها أقل من ٩ سنوات، ثم إرتفع سنة ١٩٥٩ إلى ١٢ سنة، ثم عام ١٩٨١، ثم صدق مجلس الشعب عام ١٩٩٦ على قانون الطفل وفيها يحظر عمل الأطفال قبل ١٤ سنة ويجوز بقرار من المحافظ المختص بعد موافقة وزير التعليم الترخيص بتشغيل من دون الثانية عشرة في أعمال موسمية بحيث لا تخل بتعليمهم أو بصحتهم، ولا يجوز تشغيل الأطفال أكثر من ست ساعات في اليوم ويجب أن تتخلل ساعات العمل فترة أو أكثر لتناول الطعام والراحة لا تقل في مجموعها عن ساعة ويحظر تشغيلهم في أيام الراحة أو العطلات الرسمية، وأيضاً لا يجوز تشغيلهم فيما بين الساعة الثامنة مساءً والسابعة صباحاً .

لكن هل إلترزنا حقاً بهذه القوانين والإلتزامات أم أنها صارت حبراً على ورق؟، الواقع يثبت أننا في كثير من الأحيان قد حولناها لحبر على ورق، وبالطبع أتحدث عن الأطفال من الجنسين ولكن لأننا نناقش في هذه الدراسة العنف ضد المرأة فسيتم التركيز على الطفلة الأنثى، وأيضاً لأنها الضحية الأكثر تعرضاً للتعويق الإجتماعى والتشويه النفسى والتسرب التعليمى من الطفل الذكر، وتقدم النتائج التى توصل إليها المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ونشرتها د.ناهد رمزى عن ظاهرة عمل الأطفال فى الورش الصناعية صورة صارخة البشاعة عن ظروف عمل الفتيات الصغيرات، فقد إرتفعت بينهن نسب التعاملات فى المواد الكيماوية ٥٤% كالعامل فى المدايح وصناعة الخرطوم ومواسير البلاستيك والصباغة، و٣٢% فى الأفران، وبينت دراسات الحالة أن هذه الورش تتسم بظروف قاسية غير مناسبة للعمل نتيجة لقلة الإضاءة وضعف التهوية وانتشار الروائح الكفافة وإرتفاع

الضوضاء بما يمثل ذلك من مخاطر جسدية ونفسية شديدة عليهم خاصة أن هؤلاء الفتيات كن يمضين كل يومهن فى العمل داخل الورشة، وتزداد الجوانب السلبية بخلو تلك الورش من إحتياجات الأمن الصناعى، فقد أثبتت الدراسة أن ٩١% من الأطفال العاملين فى المهن الخطرة لا يرتدون ملابس خاصة ولا يستخدمون أدوات واقية من مخاطر العمل، كذلك بينت الدراسة أن ٤٠% من تلك الورش تخلو من أبسط أنواع أجهزة الأمان كغطايات الحريق، وأن ٥٠% من هذه الورش تخلو من أدوات الإسعاف الأولية التى تحتاجها فى حالة إصابة أحد العمال .

وقد أشارت نتائج دراسات أخرى أن ٣٦% من الفتيات اللاتي يعملن فى صناعة السجاد تعانين من مشكلات بصرية ومن إعاقة جسمية ومن أمراض صدرية، كما أن أوزانهن تقل عن الوزن الطبيعى للفتيات فى أعمارهن نفسها، كما أن هناك فرقاً فى الطول (يعكس نقصاً فى النمو) يبلغ من ٢-٤ سم وذلك بالمقارنة بالفتيات المناظرات لهن فى العمر واللاتى لم يسبق لهن الإلتحاق بأى عمل، وفى الأعمال الزراعية تزداد المعوقات حيث تستخدم الفتيات بصورة كبيرة وخطيرة وفى أعمال شاقة مثل رش الأسمدة والمبيدات والحصاد والعناية بالحيوانات وحمل صناديق الخضروات وغيرها من الأعمال المصنئية .

ومشكلة عمالة الأطفال مشكلة عالمية بدأت تشكل خطراً كبيراً وباتت تمثل قلقاً مزمناً فى ضمائر الأمم لدرجة أن بعض البلاد بصدد إصدار تشريعات بحظر إستيراد منتجات من صناعات تستخدم عمل

الأطفال، وهناك أكثر من ١٢٠ مليون طفل في العالم يعملون وقتاً كاملاً من عمر ٥ إلى ١٤ سنة ويمثل الأفارقة ٤٠% من هذه النسبة، أما في العالم العربي فقد وصل عدد الأطفال في سوق العمل نحو عشرة ملايين طفل عربي في عام ٢٠٠٠، وقد أرجع الباحثون عمالة الطفل بهذه الصورة المضطربة إلى تلك العوامل :

العوامل السكانية : يربط البعض بين عمالة الأطفال وبعض الظواهر السكانية مثل إرتفاع معدلات الإنجاب والهجرة من الريف إلى الحضر .

إنخفاض المستوى التكنولوجي : قد يكون هناك إرتباط بين عمالة الأطفال وبين إنخفاض المستوى التكنولوجي في القطاعين الزراعي والصناعي، فضلاً عن إنخفاض أجور الأطفال، وكفاءتهم في أداء بعض الأعمال مثل جمع القطن والأعمال المساعدة في الورش الصناعية.

ولكن هذه العوامل يعتبرها البعض في مجملها لاتعدو أن تكون عوامل جذب وليست عوامل أساسية، ويرجعون العوامل الأساسية إلى عوامل تعليمية أو إقتصادية، ويكثرون على التعليم كسبب أساسي ،فالقبول في التعليم أو الرغبة في تعلم صنعة كبديل للتعليم هو سبب رئيسي ومهم، ثم تأتي الحاجة لمساعدة الأهل في مصروف البيت أو رغبة الطفل في الحصول على مال ينفقه على نفسه ومتطلباته الشخصية ، كما أن هناك أسباب فرعية مثل أن العمل أفضل من اللعب في الشارع ، وعدم الرغبة بالجلوس في المنزل ، أو بسبب وفاة أحد الوالدين أو الرغبة في التجهيز للزواج .. الخ.

وفى دراسة الدكتور أحمد عبد الله القيمة والمهمة عن عمالة الأطفال أجراها فى مذابغ مصر القديمة وجد أن ٩٠% من أسباب عمالة الأطفال فى رأى أرباب الأسر ترجع إلى الفقر، وحوالى ٥٠% فى رأى الأطفال أنفسهم تعود للفشل فى التعليم، وطبقاً للأرقام التى ذكرتها نفس الدراسة يتضح أن القوة العاملة للأطفال تمثل ٢٩% من مجموع أطفال مصر فى الفئة العمرية من ٦ إلى ١٤ سنة !!، وهى نسبة رهيبة لأنها إستغلال بكل ماتحمله كلمة الإستغلال من معنى، وبحسب تعبير مدير عام منظمة العمل الدولية ١٩٨٣ الذى لخص أوجه الإستغلال فى توظيف الأطفال فى مهام أو فى ظل ظروف تعرض حالتهم الجسدية والعقلية للخطر، وإستقطاع للأرباح من عمالة الأطفال عن طريق دفع أجور منخفضة لهم، وإنكار حق الأطفال فى اللعب والتعليم والإستمتاع بطفولة طبيعية، ويكفى أن نذكر حالة الطفلة منى عبد الغنى فى هذه الدراسة التى بدأت العمل فى المذابغ فى سن ثلاث سنوات ونصف وكان أجراها فى سن الرابعة والنصف خمسة جنيهات فى الأسبوع، وكانت عينة البحث على خمسين طفلاً منهم أربعين بدأوا العمل قبل العاشرة .

وبما أننا لانعترف بالآثار النفسية لعمالة الأطفال ونعتبرها دلع ومياصرة عيال، فسنذكر حادثتين توفى فيهما أطفال فى عمر الزهور، الأولى فى عام ١٩٩١ فى الحوامدية بالجيزة حين لقي ١١ طفلاً مصرعهم فى إنقلاب عربة كانت تقلهم إلى مكان عملهم فى شركة قطاع عام لتكرير السكر !!! تصوروا قطاع عام ياناس !!، والثانية يوم ٧ سبتمبر ١٩٩٢ حين ماتت فتاتان إحداهما فى العاشرة فى إنقلاب عربة

أيضاً كانت تقلهما من قرية صا الحجر غربية إلى إحدى مزارع
الياسمين الخاصة، وهناك بالطبع مئات الحوادث مثلها تحدث سنوياً
ولاحس ولاخبر، وبرغم هذه النهايات المفجعة إلا أن السخرة الجديدة
والرق المستتر فى عمالة الأطفال مازال مستمراً برغم صيحات
وصرخات المهتمين والباحثين، ومازالت عينا الطفلة البريئة الخادمة
التي تنظر إلى عروسة رفيقتها فى السن والتي جعلها الزمن
ستها، مازالت هذه النظرة لاتؤرق أحداً ، مازالت يدا البنت المعروقة
الجافة من أثر الأنيميا وهى مجروحة من عيدان القطن لاتستفز أحداً
، ومازال صدر الأمورة المزيق من الربو فى مصنع السجاد لا يسمع أحداً
إلا الأمورة نفسها ، فمتى نرى ونسمع أم أننا فى الكهف نائمون وفى
العسل غارقون .

الزواج المبكر إغتصاب علنى وصريح !!

* الزواج المبكر جريمة يشارك فيها مأذون مأجور وطبيب بلا ضمير وأب جشع يبيع المزاد.

* ٤٥,٨ ٪ من بنات الريف يتزوجن أقل من ١٦ سنة.

* ١٥ ٪ من مواليد الوطن العربى تلدهن أمهاتهن فى سن المراهقة.

* نسبة وفيات الحمل والولادة للأمهات المراهقات خمسة أضعاف الأمهات فوق العشرين.

* ٣٠٠ حالة زواج مبكر من غير المصريين يوميا فى الشهر العقارى تزيد إلى ٥٠٠ فى الصيف.

* الزواج المبكر جريمة تحدث يوميا برغم تجريم الشرع والقانون لها.

يقف الزوج صاحب الخمسين ربيعاً على شباك تذاكر الاتوبيس قائلاً
للموظف: لو سمحت تذكّر لى ونص للمدام !!، ليست هذه نكتة وإنما
للأسف حقيقة تحدث كثيراً عندنا فى مصر وسيناريو عبثى سرىالى
كابوسى أبطاله رجل رضى على نفسه أن يبيع لحم إبنته الطفلة
بالقطاعى لرجل آخر قبل على نفسه أن يعاشر طفلة فى سن البراءة،
الرجل الأول كاذب ومزور والرجل الثانى جشع وشهوانى، ملخص
المشهد إغتصاب مقنع ومقنن بورقة عليها شهود، إغتصاب ليس فى
السر وإنما هو فى العلن يقام له إحتفال ويوزع فيه الشربات ويدعى له
المعازيم الذين يجلسون ليمارسوا النميعة ويملأون بطونهم بكل سرور
وحبور وراحة ضمير، إنها جريمة يشارك فيها مأذون مأجور وطبيب
باع ضميره وكتب شهادة تسنين مزورة وأب عرض طفله فى مزاد ألا
أونه ألا دو ألا ترى ومين يزود وعريس مفجوع لا يريد زوجة وإنما يريد
وعاء لتفريغ كبته وشهواته، والضحية زهرة بريئة بنت إمبراح، كانت
حتى ليلة أمس تلعب فى الطين وتجرى وراء صاحباتها فى الإستغماية
وتبكي حين تنام فى العتمة، وإلقاعها وغسل دماغها يكفيها قطعة لبان
أو عسلية، وفجأة بين عشية وضحاها يطلب المجتمع منها أن تترك
ساحة الإستغماية الفسيحة لتتمدد فى سرير نوم متر فى متر تحت جثة
من اللحم والشحم والعرق لشبه إنسان يؤدى غرضه فى ثوانٍ ثم ينام
ليغطى صوت شخيره على نهنات دموعها، ويسد كرشه الأسطورى
كل مسام التنفس لديها خانقاً إياها، والمدّش أن الأهل يأتون ليلة الدخلة
لتهنئتها مطالبين إياها عدم الشكوى لأن الزواج سترة وهى مجرد فتاة
«جيشاء» تدلع وتدلك وتدغدغ وتزغزغ، والزواج إمبراطور يابانى أمر
ناهى، عليها السمع والطاعة وعليه الإستمتاع والإستمتاع !!.

– هى فين العروسة

– بتلعب بره فى الحارة ..أوفى الجرن ..أوفى الشارع !!

بالطبع علامات التعجب السابقة التى وضعتها بعد جملتين الحوار من عندى، لأن الكارثة أن هؤلاء النخاسين الجدد المتاجرين بلحم وروح وأعراض أطفالهم، لم يضعوا أى علامة تعجب ولم يرمش لهم جفن ولم تهتز لهم خلة وهم يمارسون هذه الجريمة البشعة التى تعد من أخطر صور العنف فى بلادنا ضد المرأة أو بالأصح ضد الطفلة الأنثى، عنف يومية متكرر طرفاه جلال وضحية أما القاضى فغائب عن ساحة المحكمة، تبكى الطفلة فلا يسمع لها أحد، تصرخ فينهرونها، تشكر فيقال لها إنتى مازلتى عيلة ماتفهميش حاجة، إسمعنى هنا ودلوقتى عيلة وحين تزوجت كانت آنسة حلوة خرطها خراط البنات وجسمها فاير ولازم تتلم !!، وبعد الزواج بواحد لم تختره من الأصل عليها تلبية مطالبه بداية من الأكل وليس إنتهاء بالجنس، وتلبية مطالب العيال والقيام بالأعمال المنزلية من طبخ وكنس .. الخ، مما يتعارض مع تكوينها الجسدى والنفسى، والأرقام على عكس ما نتصور مخيفة ومرعبة ففى دراسة ميدانية حديثة أجريت فى إحدى قرى الجيزة وجد أن ٤٥,٨% من إجمالى العينة قد تزوجن فى سن أقل من ١٦ سنة، وأن نسبة الإناث اللاتى تزوجن فى سن العشرين قد بلغ ٨٧,٩% وذلك بحجة صيانة عفاف البنات، والحفاظ على شرفهن والخوف عليهن من العنوسة، أو للتخلص من عبء إعالتهن، خاصة إذا كان العدد كبيراً، أو للإستفادة من مهرهن، أو للرجعة فى إكثار العزوة، أو لتقليص الفارق

العمرى بين الآباء والأبناء، أو مجرد إثبات سطوة الآباء على البنات ليس إلا. الخ وتشير دراسة أخرى للدكتورة علياء شكرى إلى أن ٣٦% من زيجات الريف تقع فى سن يقل عن ١٦ سنة، كما بينت دراسة د. إقبال السمالوطى ٢٠٠٠ أن هناك ما بين ١٥ إلى ٢٠ % من مجموع مواليد الوطن العربى تلدهن أمهاتهن وهن فى سن المراهقة، وهذا يدق ناقوس الخطر بقوة محذراً من المخاطر الرهيبة التى تنشأ أنيابها فى الطفلة التى يوقعها حظها العاثر فى فخ الزواج المبكر.

أولى المخاطر هى المخاطر الصحية كتسمم الحمل، وفقر الدم، وصعوبة الولادة، والإجهاض، وبالطبع يساهم صغر السن فى فتح شهية الزوج للإنجاب المتكرر دون فاصل زمنى معقول بين الولادة والأخرى مما يعرضها للإرهاك البدنى ويعرض أطفالها للأنيميا والجفاف وإنخفاض الوزن والمناعة، ولهذا تكون معدلات وفيات الأمهات والرضع والأطفال دون الخامسة أعلى فى المناطق التى تنتشر فيها ظاهرة الزواج المبكر، وتبين الدراسات أن احتمالات الوفيات فى الفتيات من عمر ١٠ - ١٤ سنة بسبب الحمل والولادة تزيد خمسة أضعاف عن وفاة النساء فى سن ٢٠-٤٥ سنة، وأن عسر الولادة أكثر شيوعاً بين الفتيات المراهقات، وأيضاً ترفع الدراسات الميدانية للباحثين مثل مركز النديم ود. إقبال السمالوطى ود. رقيقة حمود وغيرهم الستار عن أرقام ونتائج مرعبة لظاهرة الزواج المبكر، فهذا النوع من الزواج يحرمهن من فرص التعليم ٤٧,٣% من فتيات عينة بحث ريف الجيزة قد توقفن عن متابعة التعليم بسبب الزواج المبكر، وليس الصحة والتعليم فقط هما الخسارة الوحيدة ولكنها تخسر نفسها ومعنوياتها من

الإحباط والقلق نتيجة لعدم قدرتها على القيام بالتزاماتها وأعبائها والتناقض النفسى نتيجة عدم الإشباع العاطفى الذى لم ينضج بعد خاصة إذا كان الزوج أكبر منها بعشرات السنين ،فقد أظهرت إحدى دراسات وزارة التأمينات والشئون الإجتماعية أن الفارق فى السن بين معظم الفتيات اللاتى تزوجن مبكراً وبين أزواجهن كان كبيراً، وعلى سبيل المثال كانت نسبة الفتيات اللاتى تزوجن من أزواج يكبرونهن بعشرين سنة وأكثر ٦٥,٧% مما يؤدى لإفتقاد الهارمونى والإنسجام ويصبح الزواج كقطعة موسيقى نشاز تعزف فيها الطبله مكان الكمان والصاجات مكان الناي!!، وتنتهى معظم هذه العلاقات الشاذة إما بالصمت المتواطئ وإما بالطلاق الصارخ المدوى، فقد تبين أن نسبة المطلقات بين المتزوجات من سن ١٢-١٨ سنة بلغت ٤٩% من حالات الطلاق .

أبويا عامل تراحيل وأنا وافقت علشان أساعد أبويا ... السمسار أعطى أبويا ٣ آلاف جنيه وأخذ هو ١٠ آلاف، وسافرت مع الرجل العجوز بلده وهناك إتغيرت معاملته وعاملنى زى الخدمة، حتى أولاده مارحمونيش وشاركو أبوهم فى لحمى ،وبعد خمس شهور طلقنى ورجعت على بيت أبويا!!

هذه العبارات السابقة ليست من فيلم مقارولات رخيص ولكنها منقولة بالضبط من على لسان طفلة من البدرشين كانت جريدة الأهالى قد أجرت معها حواراً لرصد ظاهرة بيع المراهقات وتصدير القاصرات للخليج، وهى ظاهرة وتجارة تكاد تتخصص فيها قرى بعينها معروفة

للمسؤولين قبل الوسطاء، تجارة يعمل فيها الأب سمساراً فى جسد إبنته والأم دلالة تباع البنت مقابل برميل من النفط، لأستطيع أن أطلق عليها وصفاً سوى أنها دعارة أسوأ من دعارة بيوت الهوى، فالعقود العرفية لا يتم توثيقها، والزواج بالكاد جد مكحكح والتسعيرة يضعها السمسار حسب السن ودرجة الجمال والدلع والأهم حسب المستوى الإقتصادي للأسرة، وبالطبع ينتهى هذا الزواج المأساوى بمشاكل لا حصر لها، من ضمنها جنسية الأطفال الذين فى الغالب يتركهم الأب العجوز ويغادر البلاد بعد رحلة الترفيه، أو يبيعهم مع الأم التى ملها وعافها لأرض الوطن، فهم لا يمكن طبقاً للقانون المصرى أن يحملوا جنسية الأم، وبالتالي ليس لهم الحق فى التعليم المجانى أو الرعاية الصحية أو العمل فى القطاع الحكومى .. الخ، وهو فى الأصل فقير إبن فقيرة يتعامل معه المجتمع كأجنبى أسوأ حالاً من اللقيط، وتطبق عليه حلقة الفقر والصنك ويصبح أمام أحد إختيارين أن يتسول أو أن يسرق، لماذا تحدث تلك المتهاة منذ البداية؟، الجواب لأن هذه الزيجات عرفية لأن قوانين بلاد الزوج تنظم زواج رعاياها من الأجنيات، ولا تعطى الزوجة الأجنبية أية حقوق إذا لم تلتزم بشروط الزواج من أجنبية، وبالتالي فهى لا تستطيع الحصول على الطلاق بسهولة إذا إختفى الزوج، وأيضاً هى لا تستطيع اللحاق به فى بلده لأنها ممنوعة بحكم قانون بلده من الدخول، بل الأنكى والأخطر أنها لا تستطيع مقاضاته هناك لتطلب حقوق أولادها منه، والمأساة ليست بسيطة أو مجرد ترف أو طق حنك فى كتاب ولكنها مأساة بمعنى الكلمة فالرقم مخيف والإحصائيات مرعبة فما يقرب من ٣٠٠ حالة زواج مبكر لفتيات مصريات من غير المصريين تسجل يومياً فى الشهر العقارى، ويرتفع

العدد إلى ٥٠٠ حالة فى الصيف الذى هو موسم السياحة ومأتعس هذا النوع من السياحة التى من الممكن أن تدخل تحت بند السياحة الزوجية وأحياناً العلاجية!!.

والمأساة الأكبر حين تسافر الطفلة مع الزوج إلى بلده، وهى القليلة الخبرة والنضج تفتقد الأهل والسند والدفع والحماية الإجتماعية والقانونية، ويفترسها إغتراب الغربة والوحدة نتيجة الاختلاف الثقافى والعادات والتقاليد والشعور بالدونية نتيجة إهانة عائلة الزوج لها فهى تسافر لتعمل خادمة وجارية لاروجة، خاصة أنها تكون الزوجة الثانية أو الثالثة أو الرابعة، حيث أكدت دراسة السمالوطى أن نسبة ٦٥,٧% من اللاتى تزوجن فى سن مبكرة من زوج غير مصرى أن أزواجهن كانوا متزوجين بأخريات قبل الزواج منهن، مما جعل نسبة الطلاق فى هذه الزوجات تصل إلى ٥١,٤% من إجمالى عينة البحث.

والعجيب والغريب أن إنتشار الزواج المبكر يتم بالرغم من أن هناك قانوناً شرعياً ووضعياً يمنع ويجرم مثل هذا الزواج، فالزواج فى الشريعة الإسلامية عقد رضائى يعتبر الرضاء به أحد أركانه الجوهرية، وفى حديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم لاتنكح الأيم حتى تستأمر ولاتنكح البكر حتى تستأذن، وهذا يدل على أن الرضا الصحيح الذى لا عيب فيه شرط لازم من شروط الزواج .

أما من الناحية القانونية الوضعية فتنص المادة ٣٣ من لائحة المأذونين أنه لاتجوز مباشرة عقد الزواج ولا المصادقة على زواج مستند إلى ما قبل العمل بهذا القانون ما لم يكن سن الزوجة ست عشرة سنة

ومن الزوج ثمانى عشرة سنة وقت العقد، على أن المادة ٣٤ من نفس اللائحة تفتح باب التحايل على شرط السن بقولها أن السن يثبت بشهادة الميلاد أو مستند آخر أو شهادة طبية يثبت فيها السن، وتلص المادة ٢٢٧ عقوبات بأنه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على ثلاثمائة جنيه كل من أبدى أمام الجهات المختصة بإثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانوناً لضبط عقد الزواج أقوالاً يعلم أنها غير صحيحة، ويعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه كل شخص خوله القانون سلطة ضبط عقد الزواج وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن القانونية للزواج .

وبالنسبة لزوج المصريين بغير المصريين فقد وضعت المادة شروطاً إضافية لتأمين حقوق الزوجة المصرية منها ألا يتجاوز فرق السن بين الزوج والزوجة خمسة وعشرين عاماً، والجزاء على عدم توافر هذه الشروط هو رفض توثيق العقد، إلا أنه أمام الإغراءات المادية يتم التحايل بالعقود العرفية التى لا تقدم أى ضمانات قانونية للزوجة التى تترك فى مهب الريح الإجتماعية قبل القانونية.

إن ليلة زفاف طفلة هى ليلة زفاف دامية طقوسها مرعبة وتفاصيلها هى جريمة قتل مكتملة الأركان، فمن يمنع تلك الجريمة التى يقتل فيها الجهل والفقر والتخلف بخنجر مسموم روح زهرة ياسمين كانت تنوق للتفتح، إنه الخريف عندما يفرض شروطه على الربيع فينتصر الذبول على التفتح، والموت على الحياة، والتجاعيد على النضارة، إنه الكبير قبل الأوان والغروب فى ساعة الفجر.

عمل المرأة هل هو صريحة؟ لا تجوع الحرة إذا أكلت من يديها

تجوع الحرة ولا تأكل بيديها... من أشهر الأقوال المأثورة في لغتنا العربية التي نسيت أو تناست أن تضيف قولاً مأثوراً آخر حتى تؤكد قيمة عمل المرأة لتتزن المعادلة، فلم تقل مثلاً لا تجوع المرأة الحرة حين تأكل بيديها، وأقول تناسبت اللغة لأن لغتنا العربية لم تخرج عن السياق الثقافي في العام للمجتمع، ولم تكن استثناء في مسيرة التمييز ضد المرأة، وتعمدت هي الأخرى الإنحياز للرجل، وها هي بعض الإمتيازات التي حصل عليها الرجل في لغتنا العربية التي اضطهدت المرأة هي الأخرى، ومارست عليها القهر اللغوي كما مارس المجتمع عليها من قبل القهر الاجتماعي.

فعلى سبيل المثال من الممكن أن ننطق اسم أحمد ونقول أحمدن بالتونين، لكن لا نستطيع أن نفعل نفس الشيء مع سعاد فممنوع أن

نمارس عليها حق التنوين و ننطقها سعادن، ويتساءل القارئ وإيه يعنى التنوين.. ده شئ تافه ليست له دلالة؟ ولكن بعض علماء اللغة يؤكدون أن له دلالة ودلالة كبيرة، فالتنوين ممنوع على الاسم العلم المؤنث كما هو ممنوع على الاسم الأعجمى، ويعنى إيه أعجمى؟، الأعجمى إسم يطلق على غير العرب وتشتم منه رائحة المهانة لغير العربى وعطر الفخار للعربى المميز، ويحمل الأعجمى معنى الإبهام وعدم القدرة على التعبير لدرجة أن أحد معانيه فى المعجم هى البهيمية، نستخلص إذاً أن وضع المرأة فى اللغة هو نفس وضع أولئك الأعاجم الأغيار الأقليات.

لم يكن هذا هو المظهر العنصرى الطائفى الوحيد الذى مارسه اللغة العربية ضد المرأة، فمثلاً إذا أردنا الحديث عن جمع كبير يضم ألف امرأة ورجل واحد فسنعامله معاملة جمع المذكر وليس جمع المؤنث، إذاً العدد لا يهم والكم مهمل، فالمهم أن الرجل يجب ما عداه ويلغى من سواه، فالذكر هو الأصل فى اللغة العربية مع أن الأنثى هى الأصل فى الحياة.

وبرغم أن القرآن أحدث ثورة فى لغة خطاب النساء اللاتى وجه إليهن الكلام مساوياً لخطاب الرجال على عكس الخطاب الجاهلى، وبرغم أن القرآن أنصف حواء من المفهوم التوراتى الذى يحملها مسئولية إغواء آدم وسأوى بينهما فى مسئولية اقتراف الخطيئة فقال فى محكم آياته فأزلهما الشيطان، إلا أن الكثيرين حتى المستنيرين مازالوا يرفضون هذه المساواة ويطلقون على عمل المرأة صرمحة، ولنقرأ ما

كتبه د. مصطفى محمود فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٨/٢/١٩٩٢ حيث قال نسمع هذه الأيام صيحات التمرد التى يطلقها نصفنا الآخر اللطيف، وأكثرهن زوجات لرجال أثرياء يطالبن بالخروج من البيت للعمل ويلقن بأولادهن إلى الشارع، وتصرخ الواحدة فى وجه زوجها بأنها تريد أن تحقق ذاتها وأن رأسها برأسه سواء بسواء، يحيرنى هذا المنطق فأى تحقق للذات، تريد أن تصبح هذه المرأة أو تلك سكرتيرة لفلان أو مهندسة للمجارى أو صرافة فى بنك أو بائعة فى سوبر ماركت، إن تحقيق الذات هو كلام روايات وطلب للتغيير والصراحة!!.

وهكذا وببساطة شديدة يتهم عمل المرأة بأنه نوع من الصرمحة، والمشكلة الحقيقية فى هذا الكلام أنه ليس حديثاً خاصاً، أو مقالة مستثناه، أو كلاماً عابراً قيل منذ سنوات، ولكنه تيار عام جارف، ومناخ محيط خانق يتنفس هذه المفاهيم التى أقل ما توصف بأنها مفاهيم متخلفة غير حضارية، ولا تتنافى فقط مع القيم الدينية، بل تتنافى أيضاً مع أبسط القيم الإنسانية، والمأساة أن المرأة نفسها أصبحت تردد هذا الكلام نتيجة الضغوط الشديدة والحياة القاسية التى من الممكن أن توفر لها هامش عمل بسيطاً، ولكنها فى نفس الوقت تضغط عليها بين سندان الواجبات المنزلية المهلكة ومطرقة الإهمال الحكومى وعدم توفير ما يساعدها على أداء هذه الواجبات من أجهزة كهربائية وحضانات... إلخ، وهكذا تصورت المرأة قيودها أساور ذهبية، وجعلها الرجل المروج لهذا الفكر تعيش فى وهم أنها الدرة المصونة والجوهر المكنونة والتى لا يجب عليها أن تتبهدل فى العمل، وهو فى الحقيقة

يريدها مجرد دمية، وبالطبع يحمل هذا الفكر مغالطات كثيرة تحمل فى طياتها عوامل موتها ومن السهل الرد عليها، فأولاً ليس الخروج إلى العمل مرادفاً بالضرورة والتبعية لإلقاء الأولاد فى الشارع، وكثيراً ما تروج وسائل الإعلام لخرافة أن الإدمان والتربية السيئة هى نتيجة طبيعية لعمل المرأة ويا سلام على أمهات زمان اللاتى كن تلزمن بيوتهن لتخرجن أبناء صالحين... إلى آخر هذا الكلام، ونحن نعتزف بالجميل لهذه الأمهات، ولكننا لا نوافق على أن المرأة العاملة هى بالضرورة أم فاشلة، وما أكثر النماذج الناجحة التى نراها للأمهات عاملات جعلن من أبنائهن علامات بارزة فى المجتمع مهنيّاً وأخلاقياً، وكان الإحتكاك الإجتماعى خير معين لتلك الأمهات على تحقيق غايتن و هدفن التربوى.

وثانياً : لا يكفى أن نقول: ما كفاية على الستات التعليم فهذه مصادرة على حقهن وأحلامهن المشروعة، فالعمل ضرورى مثله مثل التعليم، وبدلاً من أن نفكر فى تجنيب المرأة بهدلة العمل علينا أن نقضى على أسباب هذه البهدلة من الأصل، ونجعل ظروف العمل أكثر إنسانية للجميع سواء المرأة أو الرجل، وأيضاً يعد هذا الكلام من قبيل الفهم المنقوص لمفهوم التعليم نفسه، فالتعليم عملية ديناميكية مستمرة طوال العمر وليس مجرد عدد من السنين أو مراحل دراسية معينة تقتضيها المرأة بين جدران مدرسة أو معهد أو جامعة.

وثالثاً: اتهام المرأة على طول الخط بأنها السبب الأساسى للبطلالة ولما تبقى نلاقى شغل للرجال الأول نبقى نشغل الستات، هذا الاتهام

يغفل الأسباب الأساسية للبطالة والتي ستخلق البطالة حتى ولو كان المجتمع كله من الرجال، فلابد من أن نواجه أنفسنا بشجاعة ونعترف بأننا كمجتمع وكمسؤولين تسببنا فى خلق البطالة التى جعلنا من المرأة سبباً لها وشماعة نعلق عليها كل خطايانا الاجتماعية والاقتصادية أيضاً.

رابعاً: استخدام اللهجة الساخرة لتمرير أخطر الأفكار تدميراً، وتبرير وأد المرأة المعاصر بإسم حمايتها عن طريق جمل مثل يعنى حتملى إيه بالشغل أخرتها حششتلى مهندسة مجارى ولا بيعاة فى سوبر ماركت، وبالطبع لا يوجد عمل حقير لأن مجاله المجارى أو الزبالة، ولا آخر فاضل لأن مجاله العطور أو الزهور، وتدنى وضع المرأة ليس ناتجاً عن تدنى مجال العمل، ولكنه ناتج عن تدنى إنسانيتها والتعامل معها وكأنها قطعة شطرنج ما عليها إلا أن تستجيب لحركات أيدينا، وليس عليها أن تختار و تدخل كلاعب أو كمشارك.

وتعتبر المحامية صفاء زكى مراد الأفكار التى تنادى بعودة المرأة للبيت ومنعها عن العمل أفكاراً انتهازية، عندما تحتاج المرأة فى نشاط تنموى قومى تنادى بحق العمل، وفى أوقات الانحسار الاقتصادى تنادى بجلوسها فى المنزل، وتتغافل عن كون المرأة كائناتاً اجتماعياً له دوره المؤثر الفعال، والذي يتسع ليشمل عملها والتزامها نحو الأسرة والبناء، وتتغافل هذه الأفكار أيضاً كون العمل فى حد ذاته قيمة عظيمة وكبيرة تصيف إلى الإنسان الكثير، وعمل المرأة يصقلها و يثقفها ويوسع مداركها ويجعلها كائناتاً اجتماعياً أقدر على التفاعل مع الحياة، وتصيف

الأستاذة صفاء مراد قائلة قضية عمل المرأة الانتاجي وإنخراطها فيه انما هي قضية اجتماعية واقتصادية، قضية تحويل مجموعة بشرية فى المجتمع تمثل من حيث التعداد نصفه من كونها مجموعة مستهلكة تعيش على ناتج عمل النصف الآخر وتستهلكه إلى مجموعة منتجة تسهم فى صنع الخيرات المادية التى يعيش عليها المجتمع، ومع هذا فيجب ألا نغفل أن الأعباء المنزلية والأسرية الملقاة على عاتق المرأة وحدها فى ظل إنسحاب الدولة وتخليها عن القيام بدورها الخدمي الاجتماعي، وفى ظل سيادة نسق فكرى وقيمي متخلف، كل هذا يجعل من عمل المرأة عبئاً اضافياً وضرورة اقتصادية أكثر منه قيمة انسانية واجتماعية مهمة.... إنتهت هذه المرافعة البليغة ولكن لن تنتهى بالطبع مشاكل عمل المرأة وقبولها كعضو فاعل فى المجتمع إلا إذا أدت الدولة دورها الخدمي والاجتماعي كما يجب، وانتشرت المفاهيم التى تعلق من شأن عمل المرأة ومن شأن المرأة ذاتها ككائن كامل وليس نصف كائن.

دائماً ما يهرب معارضو عمل المرأة فى كتاباتهم من رقم مهم ومزعج وهو أن ٢٢ % من الأسر المصرية تعولهن سيدات، وذلك لأن هذا الرقم يحمل فى طياته الرد المفحم على من يطالب المرأة بالجلوس فى البيت لعدم جدوى العمل الاقتصادية، ونجد كثيراً من الرجال فى الطبقات الشعبية يهاجمون عمل المرأة ويحقرونها، وفى الوقت نفسه نجد الزوج ينتظرها بعد عودتها من العمل كخادمة أو عاملة ليقبض راتبها، وإن رفضت يعالجها بالضرب لأنه فى أحيان كثيرة يريد هذا الراتب والأجر لشراء البانجو، وأحياناً للزواج من امرأة أخرى لتلعب دور

الضرة وبذلك تتحول الدرة المكونة الى ضرة مجنونة، وتنقلب الجوهرة المصونة الى المرة المثونة، إلى بقرة يحلب منها الزوج الفلوس ليرضع منها ملذاته الخاصة .

من الأرقام الاخرى المفحمة الرقم الذى يمثل نسبة عمل المرأة فى التعليم الابتدائى، فأكثر من ٩٧ % من مدرسى الابتدائى من النساء وهو رقم مكتسح يدل على مدى إسهام المرأة فى تشكيل عقل ووجدان الجيل الجديد فى مصر بعملها أيضاً وليس بمجرد جلوسها فى بيتها.

ورقم آخر ولكنه هذه المرة يثير الخجل فى مجتمع يدعى المساواة ويحاول اللحاق بركب القرن الحادى والعشرين ، رقم نسبة البطالة التى وصلت حسب تقرير فريدريش إيبيرت الى أكثر من ٢٤ % أى ضعف معدلها على المستوى القومى، والرقم الآخر هو أن ثلث عمالة النساء غير مدفوعة الأجر، وفى دراسة قام بها معهد التخطيط القومى فى مصر تناولت ٦٠٦٤ مؤسسة صناعية صغيرة أظهرت النتائج أن ثلثى المنشآت فقط كانت تدفع أجوراً متساوية للنساء والرجال .

على ضوء هذه الأرقام وغيرها تحلل د. رفيقة حمود وضع عمل المرأة عندنا فتقول «أرياب العمل يحجمون عن تعيين النساء بحجة أنهن يتغيبن أكثر من الرجال. خصوصاً المتزوجات منهن بسبب المسؤوليات الأسرية أو يستبعدونهن من العمل بشكل تعسفى فى حالات الزواج والحمل والولادة فضلاً عن حرمانهن من الضمانات الاجتماعية والتأمين الصحى ومن فرص التدريب والتأهيل وإبعادهن عن المراكز القيادية حتى وإن كن يتمتعن بالمؤهلات العلمية والمهنية اللازمة، هذا وتستبعد المرأة من بعض الإعلانات التى تعلن عن موظفين لبعض

الأعمال التى يمكن أن تمارسها ،و تنحصر فرص التعيين أو الترقية للمرأة فى إطار الوظائف غير الإشرافية ٤٦,٩ % ، بحيث لا يسمح لها بالمشاركة فى اتخاذ القرار كما يتم التركيز على تعيينها فى الأعمال المتعلقة بالخدمات ٣٧,٢ % وهى الوظائف التى لا تظهر قدراتها الخلاقة فى العمل .

وللمدهش أن يحدث هذا التجاوز و يتحقق هذا الظلم فى ظل دستور مصرى يؤكد مساواة المرأة بالرجل وتحقيق الفرص المتكافئة لهما، ويعطى من قيمة العمل الإنسانى عامة وعمل المرأة خاصة ويتضح ذلك من مواد الدستور أرقام ٨، ١٣، ١٤، ١٠، ١١ و التى تنص على ما يلى :-

- المادة ١٣ : العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة ويكون العاملون الممتازون محل تقدير الدولة والمجتمع ، ولا يجوز فرض أى عمل جبراً على المواطنين إلا بمقتضى قانون ولأداء خدمة عامة وبمقابل عادل .

- المادة : ١٤ الوظائف العامة حق للمواطنين وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب وتكفل الدولة حمايتهم وقيامهم بأداء واجباتهم فى رعاية مصالح الشعب .

- المادة ١٥ : تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم .

- المادة ١١ : تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية .

وإنطلاقاً من تلك المفاهيم التي أقرها الدستور حاول القانون المصري أن يعكسها على مواده وكان المشرع في كثير من الأحيان مستتيراً وإعياً لدور المرأة الإنسانية والإجتماعى فأصدر عدداً كبيراً من قوانين العمل التي تحمى المرأة مثل:

• للعاملة الحق في إجازة وضع تكون مدتها ثلاثة أشهر بعد الوضع وذلك لثلاث مرات طوال حياتها الوظيفية.

• للعاملة التي أمضت ستة أشهر في خدمة أصحاب العمل الحق في إجازة وضع مدتها خمسون يوماً بأجر كامل، ولا يجوز تشغيل العاملة خلال الأربعين يوماً التالية للوضع.

• في خلال الثمانية عشر شهراً التالية لتاريخ الوضع يكون للعاملة الحق في الحصول على إجازة بدون راتب لا تزيد على سنة لرعاية طفلها.

• على صاحب العمل الذي يستخدم مائة عاملة أو أكثر في مكان واحد أن ينشئ أو يعهد إلى دار حضانة بإيواء الأطفال .

• لا يجوز تشغيل النساء في الفترة ما بين الساعة الثانية مساءً والسابعة صباحاً. إلا في الأحوال والأعمال والمناسبات التي يصدر بتحديددها قرار من وزير القوى العاملة.

• لا يجوز تشغيل النساء في الأعمال الضارة بهن صحياً أو أخلاقياً وكذلك في الأعمال الشاقة.

لكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن ويأتى الواقع بما لا تشتهيهِ وتغيهِ القوانين، فأى قانون يظل حبيس أوراقهِ وينوده ولا يساوى ثمن الحبر الذى كتب به إذا لم يواكبهُ قبول اجتماعى يجعل تطبيقه مقبولاً، والمحافظة على روح القانون وعدم تحويله إلى مجرد فقرات شكلية وعبارات حماسية مزخرفة يجب أن يحميه المجتمع لا أن يهرب منه ويحاول وأده والالتفاف عليه والزوغان منه، وقد إستغل الكثيرون من أرباب العمل الثغرات التى دخلت وتسلت إلى نسيج بعض هذه القوانين لجعلها حبراً على ورق، وذلك كله يرجع لسبب بسيط هو أنهم فعلاً لا يؤمنون بعمل المرأة ودورها الاجتماعى، ويحاولون تهميشها بشتى السبل والوسائل وتحت مسميات كثيرة منها الدينى ومنها الاجتماعى ومنها الإقتصادى .. الخ، ومن بين هذه الثغرات التى لا بد أن يلتفت إليها المشرع ما يلى :

• يوجد تناقض تشريعى واضح بين قانون المرأة العاملة بالقطاع الخاص، والمرأة العاملة بالقطاع العام والدولة، ففى حالة القطاع العام والدولة إجازة الوضع ثلاثة أشهر، وفى القطاع الخاص أربعون يوماً فقط، وهذا تمييز واضح ما بين الحاليتين، فبرغم أن المشرع قد إقتنع أن المدة المناسبة ثلاثة أشهر فلماذا التراجع فى حالة العاملات فى القطاع الخاص؟.

• تناقض تشريعى آخر بين العاملات فى القطاع الخاص والعام، ففى القطاع الخاص إجازة رعاية الطفل سنة بدون راتب، أما فى القطاع العام فمن حق العاملة إجازة سنتان بدون راتب لرعاية الطفل، وهذا تمييز آخر ليس له أى مبرر .

• الشرط الذى يتطلبه القانون لكى يلتزم صاحب العمل بإنشاء دور حضانة لأطفال العاملات وهو استخدامه لمائة عاملة فأكثر هو شرط مجحف بحقوق المرأة العاملة فى المنشآت التى تستخدم عاملات أقل من هذا العدد، وذلك لأن إحتياج المرأة لدور الحضانة لا يتقيد بالعدد وهو إحتياج ملح سواء فى المصانع الصغيرة أو الكبيرة ،إنه بإختصار شديد غير عادل وغير مبرر، وفى معظم الأحيان يتحايل عليه صاحب العمل بتعيين أقل من مائة عاملة تجنباً لوجع الدماغ .

والغريب والمدهش ونحن ننتمى جميعاً إلى أصول ريفية، نجد معظمنا ينسى المرأة الفلاحة ويتحدث عن المرأة المتوسطة بنت المدينة، وكأنها هى التى تمثل عنصر النساء فى المجتمع وتنص المادة ١٤ من إتفاقية المرأة على إلتزام الدول الأطراف بأن تضع فى اعتبارها المشاكل الخاصة التى تواجهها المرأة الريفية، والأدوار المهمة التى تؤديها فى تأمين أسباب البقاء اقتصادياً لأسرتها بما فى ذلك عملها فى النشاط الاقتصادى دون أجر، وأن تكفل لها على أساس المساواة مع الرجل حق التدريب و التعليم والتأمين الاجتماعى والمشاركة فى وضع تنفيذ خطط التنمية على جميع المستويات، وتوفير فرصة الحصول على القروض والإئتمان، وتسهيل وتسويق التكنولوجيا المناسبة، والمساواة فى المعاملة فى مشروعات استصلاح الأراضى والاستصلاح الزراعى ومشروعات التطوير الريفية وفى التمتع بالظروف المعيشية الملائمة .

ما سبق هو المفترض ولكن ما يجرى على أرض الواقع بعيد كل البعد عما سبق ذكره، فالقانون المصرى لا يعتبر المرأة الريفية التى

تعمل عاملة، وسنقوم حالياً حل هذا اللغز العويص، السبب كما تقول المحامية منى ذو الفقار أنها تعمل بدون أجر فى معظم الأحيان ولذلك فهى لا تتمتع بأية حماية قانونية فى ظل قوانين العمل السارية، ولا بأية حقوق فى التأمينات الإجتماعية، كما أن حقها فى الحصول على الائتمان والقروض وتسهيلات التسويق والمشاركة فى تنفيذ البرامج الصحية وتنظيم الأسرة، تعتبر جميعها نظرية إلى حد بعيد حيث يحول دون تطبيقها أو ممارستها نسبة الأمية العالية وإزدواج مسئولية المرأة الريفية وغيرها من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية.

وإذا كان هذا هو حال المرأة الريفية فماذا سيكون حال بائعة الخضروات المتجولة على سبيل المثال؟، بالطبع فى منتهى اليأس والضئلك، فلو حملت أو وضعت هذه المرأة هل لها من معين؟، أم أننا سنطلق فى وجوههن قولنا المأثور الفقرا لهم ربنا، وبالطبع نعم بالله، ولكن الله لم يقل لنا أن نرمى هؤلاء السيدات فى الشارع بدون أى تأمينات أو دعم، وأعرف أن هذا مطلب من مطالب اليوتوبيا أو المدينة الفاضلة بالنسبة لنا لأن المرأة على الهامش ومن نتكلم عنهن على هامش الهامش، ولكن صدقونى لن يحدث تقدم بدون حلم وبدون تفكير فى اليوتوبيا.

وهذا التهميش للأسف تسهم فيه وسائل الإعلام فبعد أن كنا فى الستينات نشاهد فيلماً للفنانة ماجدة تذهب فيه للسد العالى أصبحنا نسمع السيدة آمال فهمى وهى تدعو فى برنامجها على الناصية لعودة

المرأة للبيت وأصبحنا أيضاً نشاهد إعلانات وظائف غريبة وشاذة تكتب
بكل بجاحة وظائف للذكور فقط، فهل تصبح الحياة للذكور فقط برغم
أن صناعة الحياة ورحمها الخصيب وحضنها الواسع هي المرأة والمرأة
فقط؟

« الشلوت » حجر الزاوية في العلاقة الزوجية

إكسر للبنت ضلع يطلع لها ضلعين، وضرب الحبيب زى أكل الزبيب، هذه الشعارات وغيرها هي ما يستند إليه ويختبئ وراءه معظم الرجال الذين يضربون زوجاتهم، والمصيبة أن هذه الأمثال الشعبية ليست صناعة مصرية خالصة، وإنما هي سوق عربية مشتركة، فهناك أيضاً من تعبيرات وأمثال الشام المرأة مثل السجاد ما بتنصف إلا بالخبط، والمرأة مثل الزيتون ما بتحلى إلا بالرص أى بالضرب، والمرأة كل ما بهدلتها حبتك وكل ما دلتها سبتك، والمرأة فشة خلق أى متنفس للكبت، وإضرب المرأة بدون سبب هي بتعرف ليش..الخ

ولأن المرأة فشة خلق كما تقول الأمثال فهي كمثلكيس الرمل الذى يعلقه أصحاب العمل اليابانيون على بعض أبواب شركاتهم ليضربه الموظفون فى الصباح، ويفشوا غلهم فيه فينتهى توترهم ويبدأوا يوماً جديداً بهمة ونشاط، ولأن من المسموح به للرجل أن يكون بالون

غضب، ومن الممنوع على المرأة أن تقترب من هذا البالون إلا كدبوس لتخفيف التوتر، والتساؤل الذي يفرض نفسه هو: هل الزواج تحول إلى ساحة مصارعة أو حلبة ملاكمة؟، والإجابة في كثير من الأحيان نعم، ذلك ما تؤكد هذه الأرقام المأساوية المفزعة التي تؤكد أن واحدة من كل ثلاث نساء مصريات متزوجات تتعرض للضرب مرة واحدة على الأقل منذ زواجهما، ومن ٤٢% إلى ٤٦% من النساء المتزوجات الأميات أو الحاصلات على تعليم ابتدائي تعرضت للضرب خلال حياتها الزوجية، ١٤% من الحاصلات على درجات تعليمية أعلى بما في ذلك التعليم الجامعي وما فوق الجامعي تعرضت للضرب في حياتها الزوجية (د. ماجدة عدلى مركز النديم)، وفي بحث ميداني آخر يدل على مدى إنتشار الضرب لدرجة الوفاء تبين أن ٨٣% من نساء عينة البحث و ٩٤% من الرجال أفادوا أنهم يعرفون أسراً تضرب فيها النساء الزوجات والأمهات والأخوات (مركز دراسات المرأة الجديدة)، كما بين بحث أجراه المجلس القومي للسكان في مصر أن ٣٥% من المصريات تعرضن للضرب من قبل أزواجهن على الأقل مرة واحدة وأن حملهن لم يعفهن من العقوبة (الأهرام ٧ فبراير ١٩٩٧) وهذه الإحصائيات غالباً أقل من الحقيقة لأن المرأة تدارى وتخفى وتبلىع إهانتها رافعة الشعار المخادع الذي تتر من خلال بوابته كل الإهانات بلاش نهد البيت وخلينا نربي العيال، وهى كلمة حق يراد بها أباطيل كثيرة أهمها تسويق وتبرير ضربها وإهانتها المستمرة أمام الناس وأمام أطفالها، والأهم أمام نفسها التي تتعبد الإهانة حتي تدمنها، فيضاف الخراب النفسى إلى التدمير الجسدى.

دائماً ما كنا نكتب فى الفصول السابقة التى تناولنا فيها العنف أرقاماً جامدة، والرقم بطبيعته كائن ميت يفتقر إلى حرارة الروح وعنفوانها، ولأن الضرب فعل أو أكشن مثير ودموى فمن المفيد تحويل هذا الفصل إلى دراما من لحم ودم تتناسب مع حيوية هذا الأكشن، وتبتعد عن جفاف الأرقام، وكانت البداية صورة القضية التى أطلعتنى عليها الصديقة المحامية عزة سليمان والتى أصابتنى بإنزعاج وفزع شديدين من فرط التناول المخل والفهم المغلوط لما يسمى حق تأديب الزوجة فى الشريعة الإسلامية، فالقضية التى نظرتها محكمة النقض فى ديسمبر ١٩٩٤ أصابتنى بما يشبه الزلزال النفسى وجعلتنى أتأمل فى قضايا كثيرة مثلاً فوجدت أن النظرة المؤيدة نفسها للضرب موجودة وإن تم الاعتراض فقط على درجة قسوة الضرب، وهذه النظرة لم تتأقش أو تعارض على الإطلاق مشروعية الضرب نفسه كمبدأ.

القضية كانت مناقشة الطعن المقدم من زوج ضرب زوجته وداد محمد على فى كفر الشيخ بطوبة أدت إلى موتها بعد إحداث تهتك بالطحال ونزيف دموى حاد، ومحامى الزوج يعترض على الحكم الصادر ضد الزوج - أرجوكم ألا تندموا - بالحبس سنتين مع الشغل، يعنى المحامى زعلان إن الزوج سيحبس سنتين مع أنه عمل حاجة بسيطة قتلها بس بغرض التأديب!!، فالمحامى يقول فى دفاعه إن الزوج استخدم حقه فى تأديب زوجته طبقاً للمادة ٦٠ من قانون العقوبات والتى تقول أنه لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة، والحمد لله أن المحكمة رفضت هذا الطعن، ولكن المشكلة ليست فى قبول الطعن من

عدمه، ولكن المشكلة الأكبر أن مسألة التأديب بالضرب هذه تناقض على أنها حق مقرر وطبيعى للرجل من الممكن طبعاً أن يسئ استخدامه، ولكن ماذا إذا أحسن استخدامه؟، هل يكون مقبولاً حينذاك؟ وإذا قبلناه نكون كأننا نطالب الأزواج بأن يدخلوا مدرسة ليتدربوا فيها كيف تلاكهم زوجتك بدون إحداث كدمات أو سحجات أو إصابات ظاهرة؟، كأن الزوج حين يلطم زوجته الأستاذة الجامعية مثلاً بدون أن تحدث كدمة ليؤدبها فهذا مقبول لأنها لا تحتاج إلى علاج أكثر من واحد وعشرين يوم، أى أن المهم هو لغة التقارير الطبية وليست لغة التقارير العاطفية والانسانية، ونحن هنا ننسى أو نتناسى أن مجرد التلفظ أو السب بعبارات خارجة أو قاسية للزوجة هو عنف أيضاً، وأن الضرب عقوبة غير حضارية وخصوصاً بين الزوج وزوجته، ومبادئ الإسلام العامة تؤكد حرمة الجسد وعدم إهانته، وتؤكد أيضاً حسن معاشرة المرأة (وعاشروهن بالمعروف)، (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها، وجعل بينكم مودة ورحمة) (ولذلك لا بد من فهم الآية التي تقول واللاتى تخافون نشوزهن فعظوهن وإهجروهن فى المضاجع واضربوهن...، والتي يعتمد عليها الكثيرون فى وجوب تأديب المرأة بالضرب لا بد أن نفهمها فى ضوء هذه المبادئ الاسلامية العامة، وأيضاً لا بد من فهمها فى سياق زمانها ومعتقدات وعادات وأعراف المجتمع وقتها، لا بد من هذا لكى نتحاشى الخلاف العميق فى تفسيرها هو النشوز؟، وما حدود هذا الضرب؟، والذي أقر البعض بأنها بمجرد سواك، وآخرون قالوا بمتديل ملفوف، والبعض أباح اللطم باليد، والبعض نصح بأنه لا يجب أن يكون ضرباً مبرحاً يكسر العظام... الخ،

بالطبع يتسع مفهوم الضرب المبرح ليستغله البعض في إهانة الزوجة لأن أحداً لا يعرف ما حدود هذا المبرح بالضبط؟، ولذلك ولأنها قضية مهمة وبالغة الخطورة ومتشعبة وغير محددة الملامح، فإننا نطالب بإعادة طرح قضية التأديب بالضرب مرة أخرى وآليات أخرى وبمشاركة علماء الاجتماع ورجال الدين والباحثين في علوم النفس وممثلي الجمعيات وغير الحكومية وحقوق الإنسان وقضايا المرأة ومع كل هؤلاء بل قبلهم المسئولون والمشرعون.

إذا كنا قد ذكرنا الآيات القرآنية التي حثت على معاملة المرأة ومعاشرتها بالمعروف، فإننا لا بد أن نذكر أيضاً في هذا المضممار الأحاديث النبوية التي قد يغفلها بعض الرجال عن عمد لتدعيم نظرتها الدونية للمرأة ونذكر منها:

• لا يجلد أحدكم إمرأته جلد العبد ثم يجامعها في آخر اليوم

• استوصوا بالنساء خيراً

• أطعموهن مما تأكلون واكسوهن مما تكتسون ولا تضربوهن ولا تقبحوهن

• عن عائشة رضی الله عنها قالت ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم خادماً ولا امرأة

هذه الأحاديث وغيرها ودراسة الغايات الكلية والأهداف السامية للدين الإسلامي الحنيف، ومراعاة تطور وتغير العصر والمجتمع، وبالتالي دور ووضع المرأة كل هذا يجعلنا كما قلنا نعيد النظر في الكثير

من مفاهيمنا مثل التأديب والقوامة ونقصان العقل والدين ولزوم المرأة البيت وعدم خروجها للعمل .إلخ

وإذا كنا سنعيد النظر فى مفاهيم كثيرة فلا بد أن يكون من بين ما سنعيد النظر فيه مفهوم العنف ذاته وستساعدنا فى ذلك المادة الثانية من الإعلان العالمى لإزالة أشكال العنف ضد المرأة، وأيضاً ما تضمنته مؤتمرات السكان التى اشرفت عليها الأمم المتحدة وبذلك يمكننا تقسيم العنف إلى:

• العنف النفسى: معاملة المرأة على أنها أقل أو جعلها تظن أنها حالة نفسية معقدة، وإفقادها الثقة فى ذاتها، واتهامها بالتسبب فى العنف الممارس ضدها.

• العنف الاقتصادى: عدم السماح للمرأة بالعمل وعدم إعطائها نقوداً، أو أخذ النقود منها وعدم إخبارها بدخل الأسرة.

• العنف الجنىسى: إجبار المرأة على ممارسة جنسية ضد رغبتها.

• تهديد المرأة: التهديد بقتلها أو تركها أو إجبارها على عمل أشياء غير قانونية.

• استخدام الأطفال ضد المرأة من خلال تهديدها بعدم رؤيتهم ثانية أو إشعارها بالذنب لتركهم.

• إرهاب المرأة: كسر أشياء أو سكب الطعام على الأرض أو الاحتفاظ بألة حادة فى المنزل للتهديد .

● عزل المرأة عن بيئتها: تحديد حرية حركة المرأة ومنعها من رؤية عائلتها وأصدقائها .

من أهم الدراسات المصرية التي تناولت موضوع ضرب الزوجة الدراسة التي كتبتها الباحثة د. مارلين تادرس، وهي دراسة لا غنى عنها لكل من يتصدى لدراسة هذه القضية، وقد أجرى هذا البحث على عينة من نساء منشأة ناصر سنة ١٩٩٧ و منشأة ناصر من لا يعرفها هي منطقة عشوائية أسفل جبل المقطم يقطنها حوالى مائة ألف نسمة، وسر تميز هذا البحث أن سن النساء فى عينة البحث تتراوح ما بين ١٤ و ٦٥ عاماً، وهى مساحة عمرية واسعة نستطيع معها رصد العنف فى الطبقات الشعبية ضد المرأة، والذي يعكس بالتالى نظرة دونية مهينة نحوها، وسنستعرض معاً نتائج البحث، ونحاول ترتيبها ومعها كلمات وعبارات بعض النساء كما هى، أو كما يقولون بعبها حتى نكسو القضية لحماً ودماً كما كسونها من قبل بملفات قضايا المحاكم الفعلية .

ممارسة العنف للمرة الأولى ضد الزوجة فى الشهر الأول من الزواج
كان بسبب العائلة فى ٣٦% من الحالات وهذه بعض شهادات الزوجات:

- رسمية (٢٩ سنة): أمه كانت بتقومه عليا علشان كانت عايشة معانا

- سامية (٤٥ سنة): كنت حامل وسلفتى ضربتنى فى بطنى
بعامود حديد وأغمى عليا

- نوراً (٢٦ سنة): كنت بغسل وأمه طلبت منى شأى قلت لها
حاضر لما أخلص فراحت قالت لجوزى إنك لازم تضربها لما تقول لها
على حاجة و تقول لك لأ... وجه ضربي.

• كان السبب التالى للعنف فى الشهر الأول متمثلاً فى الخلاف حول
الزيارات ١٤% سواء أهلها أو حتى أهله:

- صباح (٤٥ سنة): كنت عايشة مع أهله ويعدين اتخافق معاهم
ومنعنى من الأكل والكلام معاهم فأنا رفضت فضربنى.

- زوبة (٣٨ سنة): أخويا قاله إنى بأروح لببيت عمى وأغسل مع
بناته فبعد ما مشى جاب الحزام وضربنى.

- هريدا (٣٦ سنة): بعد الجواز بأسبوع رحت شفت بنتى أصلى
كنت متجوزة واحد قبله وليا بنت منه فضربنى.

- لواظ (٣٥ سنة): رحت لببيت أخوه من غير إذنه فحلف ما
أدخل بيت أخوه تانى لمدة سنة مع إنه ساكن فى نفس البيت
فوقينا وحلف يمين طلاق ما أعتب هناك جتنى خيبة أمل لأنى
عرفت هناك إنه كان متجوز وأنا مراته الثانية لأ وإيه كمان
بيضربنى.

• أما السبب الغالب ٧٥% والذى كانت النساء يتهربن من التصريح
به فقد كان الجنس سواء فى الشهر الأول أو بعد ذلك :

- عزيزة (٣٠ سنة): ضربنى ليلة الدخلة لأن كان عندى نزيف
وهوما رحميش.

- زكية (٢٩ سنة): كان عايزنى وهو غريب عنى ومش عارفاه قبل كدة فبعده عنى فضرينى.

- سكيته (٢٥ سنة) : يوم الدخلة حصل لى نزيف لأنهم أخذوا شرفى بلدى وقعدت أعيط و ضرينى و رحت المستشفى.

- فاتن (٣٥ سنة): لورفضت يتلكك على أى حاجة بعدها ويضرينى ويشتمنى.

- عيشة (٣٠ سنة): المعاشرة عنده بالعافية ويضرينى ويقول لى مش بمزاجك.

- صباح (٦٠ سنة): لسه لحد دلوقتى يضرينى على الموضوع ده مع إن عنده ٨٥ سنة .

- هدى (٣٦ سنة): دايماً بيزعق ويبهدل الدنيا علشان الموضوع ده لأننا ساكنين فى أوضة واحدة والولاد كتير يزعق ويحدفنى باى حاجة طالما عايزنى دلوقتى لومين قاعد يبقى لازم دلوقتى.

• من الأسباب المهمة الأخرى فى غير الشهر الأول من الزواج المصروفات، حيث ذكرت ٦٥% من النساء أنهن يتعرضن للعنف بسببها، ثم تأتى أعمال المنزل ٢٥%، و تحت هذا البند الطعام غير الجاهز أو كسر شئ أو ملابس غير مغسولة... إلخ .

نحن بالفعل أمام ميلودراما ما تتضاءل إلى جانبيها مسرحيات يوسف وهبى وأفلام حسن الإمام إنها ميلودراما من لحم ودم والمدش أنها تأخذ غطاء شرعياً، وفى معظم الأحيان لا تستهجن ولا يتم إدانتها، وما

أننا تكلمنا عن أسباب العنف فلا بد أن نتكلم عن أشكاله، وقد أثبتت نتائج البحث أن ٣٠% من النساء يتعرضن للعنف بشكل يومي، والعنف هنا يتخذ أشكالاً متعددة منها الضرب باليد، والضرب بالعصا، وبسلك الكهرباء وبالحرز والشمعة أو بسيف حديد أو جنزير، بالإضافة إلى قذف أشياء في وجوههن مثل الواوور والأحذية والكراسي والطعام، وأيضاً اللطم على الوجه وشد الشعر والخبط في الحائط... الخ، وأثبت البحث أن ١٦% من العينة قد أصبن إصابات تتراوح ما بين كسر الذراع والصلوع والنزيف الداخلي والإصابات في الرأس واليد والتي تتطلب غرزاً، وأيضاً الإجهاض، بينما ٩% منهن حاولن الانتحار، وهنا من المفيد اقتباس بعض التعليقات التي نحس معها أننا مازلنا نعيش عصر المعتقلات أو في سجن الباستيل:

– إيمان ٥٠ سنة: بيضريني بإيده اللي عاملة زى المرزبة

– م رشا ٣٧ سنة: لما بيقوم مش بيعرف نفسه كأنه اخذ بنج يضريني بالقلم بالبوكس بأي حاجة.

– غالية ٤٥ سنة: بيضريني بسلك الكهرباء بالخرطوم ببرميل ميه يرقعني فيه حتى في الشتا ويوقفني في المطر وكل أنواع التعذيب اللي تخطر على البال ويوقفني قدام مراته الثانية علشان لو هي ضجكت يعيد الضرب من تاني وممكن يفضل على كده طول الليل ويسبنا ويهيننا وممكن يعاشر واحدة فينا قدام الثانية.

– عايده ٢٧ سنة: بيضريني بالأقلام بس أصله مش زى الرجالة التانيين اللي بيضربوا بالخرطوم لأ هو حنين !

ألم اقل لكم إننا نريد إعادة تعريف العنف، فالست عايدة تحمد الله أن زوجها حنين لا يضرب بالخرطوم، وموقف عايدة يشرح لنا جزءاً من أسباب عدم الإبلاغ عن هذه الحوادث، فالعنف وتلك المأساة مبرر أحياناً عند المرأة نفسها ، وقد أسهم فى ذلك المجتمع الذى رسخ دونيتها الإجتماعية منذ الصغر، وقام بالطناش على صور عنف معنوى أخرى كان يجب أن يجتثها من جذورها منذ بدايتها، والأرقام والتعبيرات التالية تعبر أصدق تعبير عن ردود الفعل التى تترجم الخوف المترسب فى الأعماق، والخلل الضارب بجذوره فى العلاقة الأسرية، فقد ذكرت ٦٥% من الزوجات اللاتى لم يبلغن البوليس أن الدافع الرئيسى لذلك هو أنه عيب أن تبلغ عن زوجها ، والبعض من أجل الأطفال، والبعض الآخر لم يبلغن من الخوف، والباقي قلن إنهن خائفات على أزواجهن:

– نجية ٣١ سنة: لأ ما أروحش القسم علشان عيب وبعدين لما توصل إن الواحدة تشتكى اللى بياكلها ويشربها يبقى مالهاش لازمة تعيش بعد كده .

– منى ٣٢ سنة: أبقي ست ناقصة هيكون شكلى إيه لما نرجع تانى وننام جنب بعض .

– مایسة ٣٣ سنة: لو حبسته مين حياكلنا .

– أم سليمان ٣٧ سنة: عيب الواحدة تروح القسم حتى لو جوزها فتح نافوخها .

– شادية ٤٩ سنة: ما أعملهاش جبانة بعيد عنك ده جبار ومفترى .

– هدى ٣٢ سنة: ما أفكرش أبداً فى الموضوع ده لأنه مسيره حيطلع من القسم وممكن يولع فىا بعد كده .

– فايزة ٣٦ سنة: إحنا متعودين على الضرب .. أخويا من صغرى كان بيضربنا قبل الجواز، لو رحت البوليس هيسجنه علشان هو هريان من التجنيد ومعاهاوش بطاقة) .

هؤلاء النساء الغلابة لم يستطعن إلا أن يكن أرقاماً فى بحث، وفشلن فى أن يصبحن كيانات فى وطن، ولكن لا تتصوروا أن الضرب العنيف إقتصر عليهن فقط، فكل يوم نقرأ عن عنف ضد ميسورات الحال أيضاً، ومنهن أستاذة الجامعة والطبيبة والمهندسة، فالضرب صار صاروخاً متعدداً للطبقات، والفرق هو أن البحث أجرى على منشأة ناصر، ولم يصل إلى نادى الجزيرة بعد، ولكنى واثق أن الجميع فى الهم سواء، ما دامت القبضة هي الحاكمة، والبوكس هو السيد، والشلوت هو حجر الزاوية فى العلاقة الزوجية .

الإغتصاب صناعة رجالي

من بين الكائنات و المخلوقات سواء كانت حيواناً أو طيراً أو حشرة
إنفرد بالقدرة على الاغتصاب مخلوقان هما الرجل وفصيلة العناكب،
وهذا معناه أن الإغتصاب صناعة رجالي وهواية لا يقدر عليها إلا
الذكور، وفي الفيلم الأجنبي هيروشيما حبيبي مزج المخرج وساوى بين
حادث القنبلة الذرية وحادث الاغتصاب، وأعتقد أنه لم يكن يبالغ
وقتها، ولم يكن واقعاً تحت تأثير الخيال الفني والجموح السينمائي،
فالإغتصاب زلزال تأثيره على نفسية الفتاة كتأثير القنبلة الذرية، فهو
يدمر الثقة ويحطم الأمان ويزعزع كل القيم والمثل في نظرها .

والمغتصبة تنتهك روحياً قبل أن تنتهك جسدياً، ويزحف التصحر
العاطفي على خضرة مشاعرها وتفتح عواطفها ورغبتها في الحياة،
وعندما يتشب ذئب النذالة والرعب أظافره في جسدها، فهو في الوقت

نفسه يجرح أنوثتها وإنسانيتها وابتسامتها، فينقلب حنانها قسوة، وتنقلب رقتها شراسة، ويتحول الحنان إلى فزع، والإقبال على الحياة إلى رعب من مجرد الانتساب إليها.

فى قصة الحرام للمبدع يوسف إدريس جعل الاغتصاب هو الثمن الذى دفعته عاملة التراويل لجذر البطاطا، فأضافت إلى فقر الجيب فقر الروح وجذب الأمل، كانت تتحمل الزمن الضنين و الفقر الكاسر وقلة الموارد وندرة الحلم، لكنها لم تتحمل هذه اللحظة الرهيبة لحظة إغتصابها فى حق البطاطا، فبداية الاغتصاب استباحة وهى برغم فقرها لم تكن مستباحة، ونهاية الإغتصاب موت يلف الفتاة بكفنه لحظة أن يغادر المعتدى ساحة معركة القذرة، فتعيش الفتاة تتحرك على قدمين من عار، والاغتصاب الذى هو فى نظرى أكثر الجرائم إثارة للتعزز والاشمئزاز، هو جريمة عنف وتمرد واحتجاج مرضى قبل أن يكون لمجرد الحصول على اللذة، إنه رغبة فى هتك نسيج المجتمع وفض بنيانه قبل أن يكون هتكاً لعرض أوفضاً لغشاء، وانتشاره فى أى مجتمع هو دلالة على خلل-مرعب، وعلامة على إنهيار سريع وتفكك مريب، والأهم أنه مؤشر خطير على مدى العنف المكبوت الذى لا يجد له إلا منفذاً فى جسد المرأة، ومتنفساً فى كيانها وروحها، ولم لا وهى التى يمارس معها العنف أشكالاً والواناً من المهد إلى اللحد؟، وإستهال تنفيذ جريمة الاغتصاب بالرغم من قسوة وتغليب العقوبة، وبالرغم من كم الإدانة الإجتماعية الضخمة التى توجه للمغتصب، ليس له إلا تفسير واحد، وهو أنه يوجد إغتصاب فى نواحي أخرى كثيرة من المجتمع تحتاج إلى تدخل .

تعريف الاغتصاب والتحرش الجنسى كمصطلح إتسع بفعل الفهم
الرحب والمتسع لحقوق المرأة وحريتها، فهو حالة التحرش والتلاصق
بأعضاء الجنس سواء اقترن ذلك بجنس كامل أم لا، وسواء اقترن
باستخدام القوة أو التهديد بها أم لا، وذلك دون موافقة الأنثى ورضاها،
وكذلك إذا كانت الضحية قاصراً تحت السادسة عشرة أو كانت معاقة
عقلياً أو حركياً، وإنطلاقاً من هذا المفهوم فإن إتصال الزوج بزوجه
جنسياً دون رضاها وموافقتها يعتبر اغتصاباً، ويشهد القضاء فى الدول
الأجنبية قضايا تتهم فيها الزوجات أزواجهن باغتصابهن ويحكم فيها
لصالحهن، وإثبات أن معظم حالات الاغتصاب هى صور عنف
ورود فعل إجرامية لأشخاص سيكوباتيين أو مرضى نفسيين وليست
من أجل اللذة الجنسية فقط والتي من الممكن أن يحصل عليها فى أى
بيت دعارة، أثبتت إحدى الدراسات العلمية الإحصائية أن نصف
حالات الاغتصاب تقريباً ينهى فيها المغتصب العملية الجنسية فى
الدقائق العشر الأولى، ويتبعها بعد ذلك بالإيذاء النفسى والبدنى للضحية
والذى قد يتطور إلى قتلها أى أن العنف قبل النشوة والتدمير قبل النزوة.

والتدمير النفسى ليس وليد اللحظة وبالعكس لا يمكن نسيانه طوال
العمر، لدرجة أن الأطباء قد نحتوا مصطلحاً طبياً جديداً لوصف ما
يحدث بعد الاغتصاب، وهو متلازمة حادث الاغتصاب والذى يمر
بمرحلتين:

١ - المرحلة الحادة: وتستمر من عدة ساعات لعدة أيام بعد الحادث،
وفى هذه المرحلة يعترى الضحية اضطراب شديد فى السلوك
والتصرفات وتهيج وانفعال وإحساس شديد بالغضب والذنب والشعور

بالتحقير والذل والمهانة ، وقد تستطيع الضحية فى أحوال قليلة أن تكتف أحاسيسها وإنفعالاتها وتخزن معاناتها النفسية فى اللاشعور كخبرة مؤلمة، تتسبب فيما بعد فى كثير من الأمراض النفسية، ولا يتوقف الأمر عند الاضطرابات النفسية فهناك الكثير من الاضطرابات الجسمانية مثل الصداع والارهاق والأرق واضطرابات الجهاز الهضمى مثل القيء والإسهال والمغص، واضطرابات الجهاز البولى مثل كثرة التبول أو التبول اللاإرادى كما أنها قد تشعر بأعراض بعض الأمراض الجنسية التى ربما قد تكون قد انتقلت من الجانى إليها.

٢ - المرحلة المزمنة: وتبدأ هذه المرحلة بعد الإغتصاب بحوالى أسبوعين أو ثلاثة، وفيها تبدأ المغتصبة فى العودة التدريجية إلى طبيعتها، وإن كان يتأهبها الكوابيس والمخاوف ذات الطابع الجنسى، ومع المساعدة النفسية والطبية والتأهيلية قد تشفى الضحية، ولكن الغالب الأعم لا تتعافى من هذه الخبرة المؤلمة وتظل تعاني طوال عمرها من اضطرابات نفسية مزمنة وفقدان للإحساس بالأمان ويردود جنسى، وإذا كان المغتصب مصاباً بأمراض جنسية، فإنه ينقلها للضحية، وأهم هذه الأمراض الإيدز والسيلان والزهرى والكلاميديا والعدوى الميكروبية، مما يتسبب فى التهابات الجهاز التناسلى وانسداد قنوات فالوب وما يستتبعه من عقم، ورغم أن احتمالات الحمل بعد الاغتصاب نادرة فهي تتراوح ما بين ٢ - ٤% فإن الضحية غالباً ما تواجه موقفاً غاية فى الصعوبة قد يعرضها لمخاطر الإجهاض العشوائى بما يصاحبه من تلوث ونزيف وأحياناً موت.

تشير تقديرات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية إلى أن جرائم الاغتصاب تبلغ أكثر من عشرة آلاف جريمة سنوياً نقلاً عن مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف، وهو رقم مرعب وخطير وحتى لو كان الرقم الحقيقي النصف، فهو مازال مرعباً وخطيراً، وللأسف لا يتم الإبلاغ إلا عن ٢% فقط، وفي الصعيد لا يتم الإبلاغ عن حالة واحدة، ويرجع د. أحمد المجدوب صعوبة معرفة الحجم الحقيقي لظاهرة الاغتصاب إلى تفضيل الفتاة، وأهلها تكتم الأمر لأن الجيران والأهل وحتى المعننين بالمسؤولية يلقون باللوم على الفتاة في كثير من الأحيان لمظهرها المغرى، أو سلوكها المتساهل... إلخ، الأمر الذي يؤدي إلى تعذر زواج الضحية بعد ذلك إذا كانت لم تتزوج، أو إلى طلاقها إذا علم زوجها بما حدث، فتفضل السرية كذلك قد تكون الفتاة على علاقة عاطفية برجل يغتصبها ويعدها بالزواج حتى تمر لحظات القلق، وإذا انتهى الأمر بأمان ولم تبلغ الفتاة، هرب الجاني من قيد العلاقة أو أبقى عليها في شكلها السري الجديد، وتظل الفتاة متعلقة بسراب الوهم، وقد يكون الجاني من أقارب المجنى عليها، وأحياناً من المحارم فتفضل هي والأسرة عدم الإبلاغ حفاظاً على كيان الأسرة، وأكثر جرائم الاغتصاب المبلغ عنها هي الجرائم التي تكون فيها الفتاة دون السن التي يعتد فيها برضاها، وإذا تصادف وأبلغت إحدى الأسر بما حدث لإبنتها يظهر عندئذ العدد الكبير من جرائم الاغتصاب التي إرتكبتها المتهم من قبل دون أن تقوم ضحاياه بالإبلاغ عنه.

المؤسف أن الوعي الجمعي يحصر كارثة الاغتصاب في إطار الجنس وليس في إطار العنف، ولا يريد أن يدرك أن الجنس ما هو إلا

وسيلة فقط لتفريغ هذا العنف ، ومازال يصر على أن الفتاة هي المسئولة والحل هو سجنها في قمقم لأنها شيطان يتحرك على قدمين، وماكينه إغراء جنسية لا تستحق إلا الإعدام!!، والأكثر احباطاً أن المجتمع يمارس الصهينة و الطناش و التعامى عن ممارسات عنيفة ومضايقات جنسية لا تتخذ صورة الاغتصاب الجنسى الصريح الكامل، وقد اتسع مجال الاهتمام بهذه القضية بعد التقارير التى رفعت للأمم المتحدة ونوقشت فى مؤتمر بكين ١٩٩٥ حيث طالبت جمعيات حقوق الإنسان والجمعيات الحكومية والنسائية بضرورة الكشف عن صور العنف التى تواجه المرأة عموماً، ومن بينها مضايقات العمل وهى مضايقات كما عرفتها د. ثريا صالح أستاذ علم النفس بجامعة أم درمان بأنها محاولة الشخص بطريقة مؤذية غير ملائمة، وقد تأخذ عدة أشكال منها ما هو موجه لفرد أو مجموعة من الأفراد، ومنها ما هو موجه بصورة علنية مثل الرغبة أو عدم الرغبة فى فرد بعينه لمجرد الجنس، أو بصورة غير علنية ،و المضايقات الجنسية sexual harassment هى اشد أنواع تلك المضايقات مرارة وعنفاً وتشير دراسة الباحثة ملك زغلول ١٩٩٢ إلى أنه برغم صعوبة البحث فإن هناك عدداً من النساء قد إشتكين من هذه المضايقات، وبلغت نسبتهن ١٨,٥ % فى الحضر، و٧,٣ % فى الريف أما عن مصادر المضايقات فهناك مضايقات من الزملاء الذكور بلغت ٤١ %، ومضايقات من الجمهور ٣٢,٨ %، ومضايقات بسبب التمييز ضد المرأة ٥,٤ %، وقد أشارت إحدى الدراسات الميدانية الأخرى التى ذكرتها د. ناهد رمزى فى تقريرها الصادر عن رابطة المرأة العربية إلى ان ٦٦ % من الفتيات يتعرضن للعنف فى أماكن عملهن ويأخذ العنف عادة طابعاً جنسياً ويتراوح ما بين:

- المعاكسة بالكلام أو الألفاظ ذات المعانى الجنسية ٣٠%

- التحرش باللمس ١٧%

- الغزل غير المقبول ٢٠%

ويترتب علي هذه المضايقات شعور الفتاة بالإرتباك والخوف والإحباط فى ٢٣% من الحالات، أو الشعور بالإهانة والسلعية والرغبة في الانتقام ٤٢% من الحالات، وقد أشارت ٦٧% من الحالات إلي أنهم لا يستطيعون ترك العمل بالرغم من تلك المعاناة لأسباب اقتصادية .

ومن صور العنف غير المتحضر إكراه الزوجة علي إقامة العلاقة الزوجية قسراً وبدون رضاها،

وهو سلوك لا يدينه المجتمع بل يعتبر الإمتثال له واجباً مقدساً، وقد يجبر الزوج زوجته على أساليب منحرفة فى العلاقة رغماً عن أنفها، وكأن هذا الجسد ليس جسدها بل جسده هو، وقد أجرى مركز النديم ومركز دراسات المرأة الجديدة بحثاً ميدانياً فى مصر أفادت ٩٣% من عينة البحث أنهم يعتبرن المعاشرة الزوجية بدون رغبة الزوجة عنفاً، وبالطبع هذا هو الإسم المؤدب للإغتصاب الصريح الذى لم يردن التصريح به!!

وإذا كان التحرش الجنسي بالمرأة جريمة بشعة، فالأكثر بشاعة أن يكون التحرش والإغتصاب لطفلة صغيرة، فهو هتك للبراءة، والجاني فيها لا يستطيع حتي أن يبرر فعلته بالهياج الجنسي، فالضحية عصفورة مازالت تتعلم فن الطيران والحياة، و مازالت واثقة بأن كل الألوان بيضاء، ومازالت تؤمن بأن كل البشر صادقون، فيأتى الذنب

البشرى فيقص زغبها الناعم ليبدله أشواكاً، ويعرفها أن اللون الأسود هو السائد، وأن كل البشر خفافيش تعشق الظلام، وإذا كان الأطفال يمثلون ٤٥% من الشعب العربى، وهى أعلى نسبة فى العالم فلا بد أن نمنح هذه المشكلة اهتماماً أكبر.

وفى البداية ما تعريف الاستغلال الجنسى لجسد الطفل؟، أنه اتصال جنسى بين طفل وبالغ من أجل إرضاء رغبات جنسية عند الأخير، مستخدماً القوة والسيطرة عليه، هذا هو التعريف العلمى لهذا الاستغلال الذى يعرف أيضاً بأنه دخول بالغين وأطفال غير ناضجين وغير واعين لطبيعة العلاقة الخاصة جداً وماهيتها، كما أنهم لا يستطيعون إعطاء موافقتهم على تلك العلاقة، والهدف هو اشباع المتطلبات والرغبات لدى المعتدى وإذا ما حدث الزلزال الأكبر داخل إطار العائلة من خلال أشخاص محرمين على الطفل، مما يعتبر خرقاً للتأبؤ والعرف الاجتماعى وزعزعة لكل ما استقر عليه هذا المجتمع حول وظيفة وبنیان العائلة، وهو ما يسمى سفاح القربى أو زنا المحارم أو قتل الروح كما تسميه الباحثة ناهد باشطح التى كتبت دراسات مهمة حول هذه القضية، ويعرف سفاح القربى فى القانون بأنه ملامسة جنسية مع قاصر أو قاصرة على يد أحد أفراد العائلة .

وقد كتب الباحثان مكوليتس ولفشيتس ١٩٩٥ حول المقصود من الاستغلال الجنسى للطفل بأنه:

• كشف الأعضاء التناسلية

• إزالة الملابس عن الطفل بطريقة إغوائية

• ملامسة أو ملاطفة جسدية خاصة.

• التلصص على طفل.

• تعريضه لصور أو أفلام فاضحة.

• أعمال مشينة وغير أخلاقية مثل إجباره على التلفظ بألفاظ فاضحة.

• الاغتصاب.

وعن كيفية الإتهام الجسدى للطفل تقول الباحثة ناهد باشطح إن المعتدى هو شخص يكبر الضحية بخمس سنوات على الأقل، وله علاقة ثقة وقرب للضحية فى معظم الأحوال، وقد دلت الدراسات على أن أكثر من ٧٥% من المعتدين هم ممن لهم علاقة قرب بهؤلاء الأطفال، ويتم الإعتداء عن طريق التودد أو الترغيب، وهو استخدام الرشوة ولملاحظة وتقديم الهدايا أو عن طريق التهريب و التهديد وهو التخويف من إفشاء السر أو الكشف عن الاعتداء، وذلك عن طريق الضرب و التهديد بالتوقف عن حب الطفل..إلخ.

لماذا تستغل البراءة ؟ سؤال طرحته الباحثة لميس ناصر للبحث عن مبررات حدوث هذا العنف الجسدى تجاه الطفلة وصنفت هذه العوامل صنفين:

– العوامل الديموغرافية: وهى العوامل الإجتماعية و السياسية والنفسية والاقتصادية والعوامل القانونية وأهمها عدم كفاية القوانين التى تحكم الاعتداءات الجنسية على المرأة والطفل، وقصور التعامل الأمنى

مع مثل هذا النوع من المشكلات، وعدم وضوح بعض المفاهيم قانونياً مثل الإساءة الجنسية، ووسائل الإعلام التي تكرر مظاهر العنف في البرامج التليفزيونية وألعاب الكمبيوتر.

- عوامل الخطورة: وتنقسم إلى عوامل خطورة ترتبط بالمعتدى وهو فى الغالب شخص قد أسئ إليه جسدياً أو عاطفياً أو جنسياً، وعوامل خطورة ترتبط بالمعتدى عليه مثل بعض صفات الأطفال الجسدية والعاطفية التي تقلل من حصانتهم للإساءة، ثم تأتي عوامل الخطورة المرتبطة بالعائلة فبعض العائلات لها صفات محددة تزيد من احتمالية الإساءة فيها مثل النزاعات الزوجية والضغط الاقتصادي، وأخيراً عوامل الخطورة المرتبطة بالمجتمع المحيط الذي يتساهل فى العقاب والعنف الجسدى ويعتبره أعلى أنواع التقويم مما يجعل العنف مبرراً.

الدراسة الوحيدة التي استطعنا الوصول إليها، ووجدناها نتناول موضوع التحرش الجنسى بالطفل فى مصر هى الدكتور فائق عبد الرحمن الطنبارى الباحثة بمعهد الدراسات العليا للطفولة بجامعة عين شمس، وتشير هذه الدراسة إلى أن حوادث الاعتداء الجنسى على الأطفال تمثل ١٨% من إجمالى الحوادث المختلفة للطفل، وفيما يتعلق بصلة مرتكب الحادث بالطفل الضحية اتضح أن النسبة هى ٣٥% لهم صلة قرابة بالطفل، أما الآثار التي يتركها الاعتداء الجنسى على الطفل فقد لخصتها الباحثة والصحفية ناهد باشطح فى ثلاثة آثار أو دلائل :

الدلائل الجسدية: تختلف باختلاف العمر ومنها: صعوبة فى المشى أو الجلوس، أو أمراض فى الأعضاء التناسلية، إفرازات أو نزيف أو تلوث متكرر فى مجرى البول، أو أوجاع بالراس والحوض.

الدلائل السلوكية: الإنطواء والانعزال والانشغال الدائم بأحلام اليقظة، وعدم النوم وكثرة الكوابيس، تدنى المستوى التعليمي وعدم المشاركة فى أنشطة المدرسة، تورط الطفل فى سلوك إنحرافى، وعدم الثقة بالنفس وبالأخرين، والعدوانية، تشويه الأعضاء التناسلية وتعذيب النفس، ومن الممكن أن تقوم الطفلة بتصرفات إغوائية استفزازية.

الدلائل النفسية: ينجذب الطفل إلى الشذوذ الجنسى شيئاً فشيئاً، ويؤكد ذلك بحث العالم الأمريكى جريجورى ديكسون ١٩٩٦، والذي يظهر أن ٤٩% من الشواذ جنسياً قد حدث لهم نوع من الإعتداء الجنسى فى طفولتهم.

الاغتصاب هو اغتصاب للروح، والتحرش الجنسى هو تحرش بكل ما هو جميل فى هذا الكون، والمرأة قارورة عطر تتعطر بها الدنيا فى هجير الوحدة وقيظ الياس، فلنجعلها تفوح ناضرة شذاها غير خائفة وغير مرعوبة من ذئب يتلذذ بجسدها، أو بلطجى ينهش روحها، لا تمنعوا عطرها بتحويله إلى بركة دم.

الضرة ضرورة أم ضرر؟

الضرة هي الزوجة الثانية وعندما تتأمل فى الكلمة تجد أنها توحى حتماً بالضرر، ولكن المدهش أن المحكمة فى مصر لا تعترف بذلك وتطلب من الزوجة الأولى إثبات أن الزوجة الثانية ضرر، وهكذا اللغة الدارجة دائماً أصدق حتى من القوانين والتي يقال إنها تصاغ بلغة جامعة مانعة، إنها ليست مجرد كلمات ولكنها قبل ذلك مدلولات، فهى الضمير العام للمجتمع والصوت الحقيقى له، والمجتمع الذى غالباً ما يضع مساحيق تجميل على سلوكياته ولكن كثيراً ما تففضحه اللغة الحقيقية التى يتحدث بها ويعبر عما بداخله من خلال مفرداتها.

وبما أننا قد اخترعنا إختراعاً نملك نحن فقط حقوق براءته وتسجيله، وهو إختراع تزويق الكلمات وتجميلها لإبعادها عن معناها الحقيقى وتفريغها من مضمونها الصريح، وذلك بعد تغيير بعض حروفها فمثلاً

كما أطلقنا على الهزيمة تعبير نكسة، وعلى رفع الأسعار عبارة تحريك الأسعار، وعلى الكوليرا أمراض الصيف، أطلقنا أيضا على الضرة لفظ ضرورة، وقلنا أن الضرة فى أحوال كثيرة هى ضرورة، وتعتمد الكثيرون أن يجعلوا التعدد هو الأصل الذى يجب تشجيعه إلى أن وصلنا إلى الذروة فى رمضان منذ عدة أعوام حين أتحفنا التليفزيون المصرى الرسمى بملحمته المتخلفة عن الحاج متولى وزوجاته الأربع اللاتى يعشن فى خيريه وبحبوحته بلا أية مشاكل، وفى منتهى السعادة والبغدة بل الأدهى أن تحضر الزوجة السابقة فرح اللاحقة وترقص فيه، وكان المبرر فى كل مرة الجملة الخالدة التى يقولها الحاج متولى ما دام أنا مقتدر والشرع محال لى أربعة يبقى إيه الضرر!!، وكأنه يتحدث عن مواشى لا عن زوجات، وإذا كان هذا هو حال الإعلام الرسمى الذى يمثل الواجهة الثقافية للمجتمع فبالله عليكم ماذا يكون حال باقى المجتمع الذى يئن تحت وطأة الأمية والجهل والتخلف؟

وإذا كان مجتمع الرجال قد أعجب بالحاج متولى دشنوه رمزاً للرجولة والفحولة، فإن قانون الأحوال الشخصية للأسف قد سيطرت على بعض مواده عقلية الحاج متولى كيف حدث ذلك؟، هذا هو ما سنعرفه بعد أن نستعرض رحلة الزوجة الثانية مع قانون الأحوال الشخصية.

صدر قانون الأحوال الشخصية فى مصر رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠، وتعديل بموجب القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وبعدها بخمسين سنة صدر القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩، أى أننا إحتجنا إلى نصف قرن تغيرت فيه

الدنيا ١٨٠ درجة لكى نصدر قانوناً جديداً ينصف المرأة، ولكن برغم كل هذه المدة الطويلة والمكاسب البسيطة التى تتحقق بسرعة السلحفاه لم يعجب هذا القانون الرجال، وهاجت الدنيا وماجت وخصوصاً من التيارات الرجعية وممثليها الذين شنوا حملة شعواء على القانون، وحاربوه وكأنهم يحاربون الكفار، وأطلقوا سهام سخريتهم من القانون، وأطلقوا عليه قانون جيهان نسبة لقريفة الرئيس الراحل السادات، وإتهموا شيخ الأزهر حينذاك بأبشع التهم، وظلوا وراء القانون بالمرصاد حتى تم إلغاؤه، ولكن ماذا كانت تقول مراد هذا القانون حتى تنطلق ضده كل هذه الحملات المسمومة ؟

قانون ١٩٧٩ فى الحقيقة لم يقيد حق الزوج فى الزواج بأخرى، ولكن كل ما فعله هو مجرد تنظيم ممارسة هذا الحق بأسلوب يحترم آدمية وإنسانية الزوجتين الأولى والثانية حتى لا يتعامل معهما الزوج وكأنهما مجرد كرسيين من حقه التصرف فيهما كيف يشاء، فالقانون قد ألزم الزوج بالإقرار بإسم الزوجة أو الزوجات اللاتي فى عصمته، ومحل إقامتهن قبل عقد الزواج الجديد بكتاب موصى عليه كما نص القانون على عقاب الزوج بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة ٢٠٠ جنيه فى حالة مخالفة هذا النص، وعقاب الموثق بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة مقدارها خمسون جنيهاً، كما أجاز عزله أو وقفه عن العمل لمدة لا تتجاوز سنة فى حالة مخالفته التزاماته.

وقد أعطى القانون الزوجة الأولى حق الطلاق دون إثبات الضرر، إذا طلبت الزوجة ذلك خلال سنة من تاريخ علمها بالزواج الجديد،

والزوجة الجديدة الحق نفسه إذا أخفى عنها الزوج زواجه بأخرى، وبالطبع هذا النص كما ذكرت المحامية منى ذو الفقار كان يهدف إلى دفع الزوج الذى يرغب فى الزواج ثانية إلى مواجهة الموقف بشجاعة، وتطبيق الزوجة الأولى إذا طلبت لتضررها دون الحاجة لإثبات الضرر.

والمسألة الثانية و التى كانت محل إعتراض وسخرية كاسحة لدرجة ظهور أفلام كوميدية تسخر من هذه الفقرة فى القانون، هى الفقرة المتعلقة بحق المطلقة الحاضنة فى الإستقلال بمسكن الزوجية طوال مدة حضانتها للصغار إلا إذا كان من حقه أصلاً الاحتفاظ به أى إذا كان مملوكاً أو مستأجراً بإسمه، وبرغم أن القانون لم يراع ظروف المرأة غير العاملة أو كبيرة السن بعد خروجها من المنزل بعد انتهاء حق الحضانة والنفقة إلا أنه كان قانوناً تقدماً وأكثر إنصافاً برغم بعض عيوبه.

وفى مايو ١٩٨٥ صدر حكم المحكمة الدستورية العليا ببطالان قانون ١٩٧٩ ولا بد أن نعرف أنه رفض لسبب شكلى وليس لسبب فى مضمونه، فهو قد رفض لأنه صدر أثناء إجازة مجلس الشعب، وبعدها ظلت المرأة تخضع ثانية لقوانين العشرينات، ولمدة ٦ سنوات، حتى صدر القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ وقبل أن ندخل فى تعداد التنازلات التى قدمها القانون الجديد لا بد أن نطلع على بحث أجرى على موقف القضاء من قانون ١٩٧٩ بعد إلغائه، والبحث أجرته الباحثة أمينة شمس، وهذا البحث له دلالاته الخطيرة على أن الموقف الثقافى للمجتمع والخلفية الثقافية لأفراده هي التى تشكل الصيغ القانونية وليس

العكس، فقد أجاب عشرون قاضياً من سبعة وعشرين قاضياً أن هذا القانون مخالف للشرعية، ويفتح للمرأة المجال لطلب الطلاق، ويحد من حق الزوج في الزواج بأخرى، وأن المرأة قد خلقت بطبيعة نفسية تقبل التعدد، بل إن البعض أجاب بأن النص الذي يجيز التطلق بسبب الزواج الثاني يشجع على الدعارة، فإذا طلقت الزوجة لهذا السبب وتزوجت بأخر فقد ارتكبت الزنا لأن طلاقها لاغي، وأن هذا القانون لا أخلاقي لأنه يحث الزوجة على الطلاق والمدحش أنهم اعتبروا أنه من الطبيعي أن الزوجة ما دامت تحرص على سعادة زوجها فلا بد أن تكون سعيدة بزواجه من أخرى لأن ذلك سيحميه من الفاحشة، ومع احترامنا الكامل لرأى القضاة موضوع البحث إلا أننا ننبه إلى أن هذا البحث له دلالات خطيرة جداً، فالمجتمع فكر في الأمر من ناحية الزوج ولكنهم لم يفكروا للحظة في موقف الزوجة التي إفترضوا افتراضاً عجيباً أنها ستكون سعيدة لأنها منعت زوجها من الوقوع في الفاحشة، وكأن المهم عند المجتمع هو عدم وقوع الرجل في الفاحشة وليس من المهم وقوع المرأة في فخ الإهمال والضياع والدونية والعجز، وبالطبع كان سند مهاجمي القانون في كل ما قالوه هو نصف آية إقتبسوها وتناسوا النصف الثاني كما سنذكر فيما بعد.

أدى الهجوم الشرس من التيار الرجعي على مواد قانون ١٩٧٩ إلى تراجع المشرع عن نظرته المستنيرة السابقة في صياغة بعض مواد قانون ١٩٨٥، فقد كان أزيز العاصفة مازال يصم الأذان ويرعش الأبدان، وقد كان أهم تنازل في القانون الجديد هو أنه ألزم الزوجة المتضررة من قيام زوجها بالزواج من أخرى دون رضاها والتي ترغب

فى الحصول على الطلاق أن تثبت الضرر المادى أو المعنوى الذى لحقها، والذى يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالها، وقد كان هذا الضرر مفترضاً فى القانون السابق ولا يحتاج لإثبات، وكما نعرف فمفهوم الضرر مفهوم مطاط، من الممكن أن يتلون بالمناخ الثقافى والاجتماعى الذى غالباً ما يناصر الرجل ويجعله طاووساً منتشياً، ويقهر المرأة ويجعلها فأراً مذعوراً لا يتضرر من المصايد و الفخاخ التى تنصب له، أما بالنسبة لحق الاستقلال بمسكن الزوجية فمازال البعض يقدم الطعون للمحكمة الدستورية العليا لإلغائها، وهذا يدلنا على أن التريص بالحقوق المكتسبة للمرأة شئ من نسيج المجتمع ولا ينفع معه الترفيق والترقيع ببعض النصوص القانونية المنصفة والتى ينتظر المهاجمون والمعترضون الفرصة المناسبة للانقضاض عليها وخنقها وقتلها وذلك كله بإسم الشريعة التى هى منهم براء .

ولكى نفهم قصة الزوجة الثانية فى الشريعة الإسلامية لابد أن ننظر إليها فى سياق مجتمع ما قبل الإسلام وما أراد الإسلام أن يحدثه من تغيير فى المفاهيم المستقرة بشكل تدريجى و يرفق وهودة وعلى مراحل، فقام الدين الجديد بتقييد الزواج اللامحدود، وجعل الأربعة هو العدد الأقصى وهو ما يعتبر إنتصاراً فى وقتها وزلزلاً خلخل مفاهيم هذا المجتمع الجاهلى الذى كان يعتبر النساء على الهامش ومجرد أداة متعة لا يصح أن نقيدها بعدد معين، ولذلك نستطيع الآن بكل اطمئنان وكما فعل فقهاء تونس أن نقيّد الزواج الثانى بعد تغيير الزمن والأفكار وانطلاقاً من مرونة الدين الإسلامى وسماحته وإستجابته لتغيير الظروف، والآية التى جاءت فى سورة النساء والتى إعتمد عليها القانون

فى إباحة الزواج الثانى والثالث والرابع هى «إن خفتم ألا تقسطوا فى اليتامى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا ، ويجب أن نفهم أن هذه الآية قد جاءت معطوفة على الآية التى قبلها ، ولابد أن نقرأهما معاً حتى يستقيم الفهم ، وتقول الآية «وأتوا اليتامى أموالهم ولا تبدلوا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم إنه كان حوباً كبيراً» ، والقراءة المبسرة المتعسفة تعطى نتيجة عكسية غير المقصد الحقيقى ، وتقود قارئها إلى نتيجة أن تعدد الزوجات مباح على إطلاقه ، والحقيقة أن رخصة تعدد الزوجات كان لها دلالتها الاجتماعية والإقتصادية ، وأن هذه الرخصة إرتبطت مع زيادة عدد النساء الأرمال فى المجتمع بهدف وضع حد لإضطهاد الأرمال اللواتى تحت الوصاية والسماح لهن بالحصول على زواج شريف فى ظروف بعض التطورات الموضوعية المباشرة على حد قول المفكر محمد شحرور ، فمثلاً من ضمن تلك التطورات المباشرة التى خلقت عدداً كبيراً من الأرمال إستشهاد سبعين رجلاً فى موقعة أحد على سبيل المثال ، إذن النص القرآنى أجاز هذه الرخصة ووجه الرجال إلى أن تكون الزوجة الثانية والثالثة والرابعة من ضمن تلك الأرمال ، ولا يجوز له أن يأخذ الأرملة مثلاً ويترك أولادها إن كان عندها أولاد ، وهذا يدل على أن المسألة لم تكن وقتها للمتعة الحسية ، ولكن كان لها غرض فى منتهى السماحة والرحمة حاول البعض أن يحوله إلى غرض فى منتهى القسوة والمهانة ، فالغرض كان كفالة اليتيم وإنتقال مسئوليته من الأم إلى الزوج الجديد ، أى أنها كانت مسئولية جديدة ملقاة على عاتقه ، وليست

ترباً حسياً يعب منه ويشرب بلا حساب، ويقول د. شحرور شارحاً ومؤكداً لهذا المعنى فى كتابه الكتاب والقرآن ما يلى إن جملة جواب الشرط فإنكحوا ما طاب لكم من النساء، إرتبطت بالشرط وإن خفتم ألا تقسطوا فى اليتامى هنا نرى أنه أطلق الكم حتى الأربعه، وقيد الكيف بأن تكون الزوجه الثانية حتى الرابعة من الأرامل ذوات الأيتام ، ويضيف قائلاً آيات التنزيل كانت تحض وتشجع الرجال على الزواج من الأرامل، وإنها كانت حريصة كل الحرص على تأمين حياة أسرية مستقرة للأيامى واليتامى حتى ولو كانت الأرملة بمرتبة الزوجه الثانية أو الرابعة، وإن أولادها يعيشون فى كنف ورعاية زوج الأم، وهذا يؤكد على أن الأصل فى الإسلام هو الإكتفاء بزوجه واحدة، وأن التعدد هو الاستثناء المحكوم بشرط العدل، والذى يقرر القرآن نفسه أنه أمر شبه مستحيل، وهو ما يؤكد عليه إمام الاستنارة الشيخ محمد عبده حين قال إن تعدد الزوجات محرم قطعاً عند الخوف من عدم العدل ، وهو ما يؤكد عليه غضب الرسول صلى الله عليه وسلم حين بلغه أن زوج إبنته فاطمة خطب جويرية بنت أبى جهل فلم يسمح له وقام فى المسجد خطيباً وقال إنما فاطمة بضعة منى يسوئنى ما ساءها، وبالطبع وكما نعرف عن رسولنا الكريم أنه كان لا يفرق بين مسلم وآخر.

كتب الشيخ محمد عبده مهاجماً تعدد الزوجات قائلاً «فمن تأمل الآيتين (سورة النساء) علم أن إباحة تعدد الزوجات فى الإسلام أمر مضيق فيه أشد التضيق، كأنه ضرورة من الضرورات التى تباح لمحتاجها بشرط الثقة بإقامة العدل والأمن من الجور، وإذا تأمل المتأمل مع هذا التضيق ما يترتب على التعدد فى هذا الزمان من المفساد جزم

بأنه لا يمكن لأحد أن يربى أمة فشا فيها تعدد الزوجات فإن البيت الذى فيه زوجتان لزوج واحد لا تستقيم له حال ولا يقوم فيه نظام، بل يتعاون الرجل مع زوجاته على إفساد البيت كأن كل واحد منهم عدو الآخر ثم يجئ الأولاد بعضهم لبعض عدو، فمفسدة تعدد الزوجات تنتقل من الأفراد إلى البيوت، ومن البيوت إلى الأمة.

ولننظر على الشاطئ الآخر، ولنستمع إلى المؤيدين للتعدد وحججهم الواهية، ولنأخذ مثلاً لهم د. مصطفى السباعى، فهو يقول فى كتابه (المرأة بين الفقه والقانون) «إذا كان عند الرجل من القوة الجنسية ما لا يكتفى معه بزوجه إما لشيوختها، وإما لكثرة الأيام التى لا تصلح فيها للمعاشرة الزوجية، وهى أيام الحيض والحمل والنفاس والمرض وما أشبهها، وفى هذه الحالة نجد الأولى والأحسن أن يصبر على ما هو فيه، ولكن إذا لم يكن له صبر فماذا يفعل ؟، أنغمض أعيننا عن الواقع وتنكره كما تفعل النعامة أم نحاول علاجه؟!».

وفى الحقيقة أنا مندهش من أن يكون الدفاع بهذا الشكل، فالدفاع عن تعدد الزوجات يفترض أن الرجل ماكينة جنسية شرهة على المرأة أن تدخل تروسها بكل الطاعة وبدون أدنى تبرم، وتتحمل نقصها الناتج عن ظروفها الفسيولوجية التى لا يستطيع الرجل أن يأخذ إجازة أثناءها، وهذا دفاع يحمل فى طياته صورة حقيرة لتوعية من الرجال ممن يفكرون بنصفهم الأسفل فقط، وينكر أن الزواج فى البداية وقبل كل شئ مودة وسكن ورحمة، وأن الاتصال النفسى والروحى يسبق الاتصال الجسدى والجنسى الذى يشير إليه البعض بأنه سبب الزواج الثانى.

الإخلاص قانون الزواج، ولا نريد إلباس الخيانة ثوب الفضيلة بإسم
الشرع والقانون، والتعدد استثناء لا ينبغي أن نتحدث عنه بتفاخر،
والضرة ضرر حتي ولو قلنا أنها ضرورة والحب ليس سلعة تايوانية
مقلدة ولكنه صناعة هاند ميد عليها توقيع قلبين لرجل وامرأة.

* * *

جرائم الشرف

شرف البنت وعود الكبريت

شرف البنت زى عود الكبريت ما يولعش غير مرة واحدة بس، وشرف الولد زى الولاة الأتوماتيك ممكن يولع إلى مالا نهاية!!، ليست هذه جملة مسرحية ليوسف وهبى، ولكنها حصيلة ما خرجت به من خلال قراءتى لعينة عشوائية من صفحات الحوادث فى الجرائد المصرية، والتي لا يكاد يخلو عدد منها من أب يقتل ابنته أو أخ يمزق أخته أو زوج يخنق زوجته لشك فى سلوكها، وهو ما يطلق عليه جرائم الشرف، ودائماً الشرف هو شرف الرجل، ودائماً الضحية هى المرأة.

ولأن شرف المرأة علينا له معنى محدد وواضح وهو غشاء البكارة والجنس، فهو ضيق كخشب الإبرة، ولأن شرف الرجل أول سايز يفسع لكل المعانى، ويختلن كل الاحتمالات، لذلك فهو واسع كالمحيط

وغامض كالشيخ، فالمرأة غير الشريفة هي التي تفرط في عرضها، أما الرجل غير الشريف فهو الرجل السارق أو النصاب وماعدا ذلك فهو شريف ولو مارس الجنس مع ثلاثة أرباع نساء الكرة الأرضية، فسيظل شريفاً عفيفاً لا تلوّثه هذه العلاقات الطياري، وقد أجرى الباحث الإجتماعى بحثاً ميدانياً عن معنى الشرف عند المرأة، فاتفق ٩٩% من نساء العينة على أن الشرف هو غشاء البكارة السليم، ولم يذكر سوى ٨% أن شرف المرأة مبادئ وقيم ومثل عليا، إذاً معنى الشرف يختلف باختلاف الجنس، ولذلك فطريقة الإنتقام له والمحافظة عليه وأيضاً عقاب من يفرط فيه أو يثأر من أجله، لابد أن تختلف هي الأخرى، وبالتالي لابد أن يتسامح المجتمع ممثلاً في أعرافه وتقاليده وقوانينه مع هذا المفهوم، ولكي نطبق هذا الكلام بطريقة عملية علينا أن نقرأ صفحة الحوادث في أية جريدة، وهذه عينة عشوائية نقدمها لكم كبدائية لتكوين وجهة نظر حول هذه الجريمة، وإحصاء نسبة إنتشارها في المجتمع وطرق تنفيذها، والأهم شعور مرتكبيها الذين يشعرون بالفخر غالباً وبالندم نادراً، وإليك بعض العناوين :

● عاطل في بنى سويف يقتل زوجته الشابة بمطواة قرن غزال لكثرة خروجها من المنزل وملاحظة بسيطة : هذا العاطل كان متزوجاً من اثنتين الأهرام ١٩٩٩/٦/٣٠ .

● قتلها شقيقها لسوء سلوكها ودفنها في برج العرب ٢٠٠١/٥/١٣ .

● أب يغتصب ابنته وعندما حملت منه قتلها ليمحو العار الأحرار ٢٠٠١/٦/٤ .

• خفير يهشم رأس زوجته ببيلطة ويذبحها أمام أطفالهما الأربعة بالخانكة لشكه فى سلوكها الأهرام ٢٠٠١/١/١٠ .

• إحالة منجد إلى الجنائيات قتل إبنته التلميذة بمدرسة المحمدية الإعدادية بالسيدة زينب لسوء سلوكها الأهرام

• فى أبو المطامير بالبحيرة ومع إنطلاق مدفع الافطار يقتل شقيقته وزوجها لزوجهما بدون رغبة الأسرة الأهرام ١٩٩٨/١٢/٣٠ .

• يلقى بإبنته من الدور الخامس لعودتها متأخرة ليلاً الأهرام ١٩٩٨/١٢/٩ .

• فى شبرامنت يقتل شقيقته بإشارب لسوء سلوكها ويحاول استخراج شهادة بوفاتها الأهرام ١٩٩٨/٥/٣ .

• اعترافات قاتل شقيقته .. شوهدت سمعنا فغسلت العار ضميرى مرتاح ولست نادماً الجمهورية ٢٠٠٠/٢/٨ .

• يقتل والدته بمعاونة خاله بقنا لسوء سلوكها الأهرام ٢٠٠٠/١٠/٢ .

• فى المنوفية تقتل ابنتها لحملها سفاحاً الوفد ٢٠٠١/٤/١٩ .

• يذبح زوجته بسكين المطبخ لوقوفها بملابس مثيرة فى شرفة الشقة بالبلينا بسوهاج الأهرام ١٩٩٩/١٠/٥ .

• حداد بالمحلة يقتل زوجته لإصرارها على الخروج بدون حجاب الوفد ٢٠٠٠/٣/٦ .

- يجبر ابنته على تناول السم لشكه فى سلوكها الوفد ٦/٨/٢٠٠٠ .
- فى أبو النمرس بالجيزة يخنق شقيقته ويدعى انتحارها بالسم لارتباطها بعلاقة عاطفية مع جارها الأهرام
- بالإسكندرية مهندس ديكور يقتل زوجته أمام المارة لشكه فى سلوكها الأهرام ٤/٩/٢٠٠٠ .
- أب وأم يقتلان ابنتهما صغراً بالكهرباء لزوجها عرفياً من شاب بالوراق الوفد ١٤/٨/٢٠٠٠ .
- مبيض محارة يمزق جسد زوجته بالسكين فى الشارع لشكه فى سلوكها الأهرام ٢/١٢/٢٠٠١ .
- فى العمرانية تاجر يقتل ابنته أثناء نومها لسوء سلوكها الأهرام ٥/٧/٢٠٠١ .
- فى كفر شكر يذبح زوجته ثم ينتحر حزناً عليها.. الحياة ٢٩/٣/١٩٩٨ .
- تلميذ بسوهاج يهشم رأس شقيقته ببلطة لطلاقها بعد ٧ اشهر من زواجها الأهرام ٧/٦/٢٠٠٠ .
- إعتراقات مثيرة لقاتل شقيقته بإمبابة .. أصدقائى عيرونى بسوء سلوكها فذبحتها بلا ندم و لعبت البلباردو بعد الجريمة الأحرار ٤/٨/٢٠٠١ .
- فى الحدائق: زوجة الطباخ عيرته بضعفه شك فى سلوكها فقطعها طرنشات وفى الغيوم أشعل مواطن وابن عمه النار فى شقيقته ومنعا

أهل البلد من إنقاذها وفي القليوبية أعمى يسدد طعنة قاتلة لقلب زوجته إثر مكالمة تليفونية كاذبة المصور ٧/٧/٢٠٠٠ .

هذه بعض المانشيتات التي تحكى قصة الدم الذى يراق على جوانب الشرف حتى يسلم من الأذى كما أوصانا الشاعر العربى القديم، هذا الدم الذى يراق بنفس السهولة التى تراق بها دماء دجاجة، وبنفس الاطمئنان والخشوع الذى يقدم به القربان، وكما سجلت الجرائد هذه الجرائم فى صفحات الحوادث، قامت وزارة الداخلية بتسجيلها فى محاضر أقسام البوليس، وقد بلغ عدد المجنى عليهم فى قضايا القتل العمد بدافع غش العار، والمبلغ عنها فى مصر على سبيل المثال ٥٢ حالة فى عام ١٩٩٥، وبالطبع لا بد من وضع ألف خط تحت عبارة المبلغ لأنه فى أحيان كثيرة لا يتم التبليغ خوفاً من إنتشار الفضيحة، أو لأن الجيران والأهل يعتبرون الفاعل بطلاً مغواراً فيبَاركون فعلته بل يمجّدونها، وبالطبع لا يتم التبليغ.

وإذا كانت محاضر البوليس لا تنتقل إلى وجهات نظر المتهم والشهود التى ما تكون غالباً آراء ذاتية، فإن تقارير الطب الشرعى لا تنقل إلا وجهة نظر العلم والتشريح والتحليل التى تكون غالباً موضوعية، والحكايات والقصص التى يرويها الأطباء الشرعيين تثبت أن سيف الظلم عادة هو الذى يسبق حكمة العقل، وفى أحد التصريحات الصحفية يفاجئنا مدير مشرحة زينهم برقم غاية فى الظلم والبشاعة، فهو يقول إن ٨٠% من القتيلات بدعوى الشرف بريئات تماماً وعذارى، وهو ما يثبت أن هذا الشك الذى يحتل معظم المانشيتات

ويعمل الباعث الأساسى لمعظم الجرائم هو شك لا يوجد إلا فى عقل القاتل الذى تحركه غريزته الهستيرية، فيذبح ويخنق ويحرق بدون أن ينصت ولو لثوان قليلة لصوت العقل والضمير، وحكاية أخرى يحكيها طبيب شرعى ممن لمس الظلم الواقع على ضحايا جرائم الشرف وفيها أفضت الأم بالسر الرهيب إلى إبنها إلحق أختك انقطعت عنها الدورة أكيد فيه إن ... وأمام هذه الإن لم يكن أمام الشقيق إلا أن يغرس السكين فى صدرها ليريح ويستريح، وفى المشرحة ظهرت الحقيقة، الأخت عذراء، وكل ما فى الأمر أنها كانت تمارس ريجيماً قاسياً مما أثر على مستوى الهرمونات فانقطعت الدورة ولكن ماذا يفعل العقل أمام غريزة التخلف؟

وكما كشفت المشرحة عن ظلم الأم والشقيق، كشفت أيضاً عن ظلم الأب، فالضحية كانت تعاني من تشوهات خلقية ولدت وغشاء بكارتها مسدود لا يسمح بمرور دم الحيض، وتجمعت الدورة الشهرية على مدار شهور عديدة والبنات لا تشكو إلا من مغص وانتفاخ بالبطن وما أدراك ما انتفاخ البطن عندنا، فالبوصلة الجنسية المركبة فى مخيخ أهاليينا دائماً ماتشير إلى جبهة الجنس، وتؤكد الإتهام أكثر مع وجود الدوخة والإغماء، ولم يتحمل الأب نظرات أهل قريته فى سواهج، فحز رقبة ابنته بالفأس، وثبت بعد الكشف أن الفتاة بريئة، وأن كل القصة تشوه، حله فى مشرط الطبيب وليس فى فأس الأب.

وإذا كان غشاء البكارة المسدود قد تسبب فى هذه الحالة، فغشاء البكارة المطاط قد تسبب فى مئات الحالات، وكان سبباً رئيسياً فى مئات الجرائم فنافورة الدم التى ينتظرها الزوج ليلة الدخلة وقبله

ينتظرها الأهل، لم تظهر فى الأفق، إذا وعلى بلاطه وبسرعة البرق توضع لائحة الاتهام، الزوجة فاجرة فقدت بكارتها، وبما أن الزوج هو الوكيل الوحيد لقطع غيار البكارة، فالمؤكد أن أحداً غير سموه وغير فخامته قد فض الغشاء وهتك العرض، ويتم قتل الفاجرة التى تدفع ثمن خطأ لم ترتكبه وغشاء لا يفض إلا بواسطة جراحة، ولكنه الرادار الجنسى المركب فى عقل الرجل الشرقى، والذى يتغافل عن كل الأهداف العسكرية الحيوية و يلتقط دبة النملة الجنسية.

ويلحق د. فخرى صالح كبير الأطباء الشرعيين على جرائم الشرف فيذكر فى حوار به المصور ٧/٧/٢٠٠٠

* الملاحظة الأولى: أن الأهالى لا يبحثون عن الفاعل فهم يكتفون بسفك دم الضحية لتبويض العرض دون تحقق ويساعد على ذلك الجهل والحق وتحكم العادات القبلية.

* الملاحظة الثانية: أن الدايات لهن دور كبير فى تلك الجريمة الشنعاء لأنهن تحت ضغط الأهل يجدن الخلاص فى اتهام الابنة خصوصاً وأنه غير مقبول منهن غير ذلك وإلا إتهمن بأنهن يعرفن و يدلسن.

* الملاحظة الثالثة: ٩٩% من أطباء النساء يستطيعون إثبات براءة الفتاة من عدمه مع توفر أجهزة الموجات الصوتية الحديثة التى تكشف الحمل ربما فى الايام الأولى، لكن المشكلة خوف الأهل والبلت من أصله، وخوف الطبيب نفسه من نتيجة ربما لا ترضى الأسرة التى تأتى وقد جهزت الكفن ولم يتبق إلا تصريح القتل الذى يوقعه الطبيب.

* الملاحظة الرابعة: بالرغم من أن الذى غرر بالفتاة كثيراً ما يعترف بخطئه ويتزوج الضحية، فإن الأهل يصرون على الجريمة وربما يقتلون الفتاة أمام قسم الشرطة الذى تزوجت فيه لأن العار لا يمحوه عقد الزواج بل يغسله سفك الدماء

الملاحظة الخامسة: من بين ١٦١٠ جرائم قتل عام ١٩٩٩ فى القاهرة الكبرى و١٧٩٣ فى باقى المحافظات فإن ١٠% من تلك الجرائم تدخل تحت بند جرائم الشرف.

هذه الملاحظات من كبير الأطباء الشرعيين فى غاية الأهمية فهى تدق ناقوس الخطر لعلنا نستيقظ كما إستيقظت دولة مثل الأردن حين سارت مظاهرات الاحتجاج بقيادة الملكة شخصياً لرفض وتجريم هذه الظاهرة، والمطالبة بتعديل القوانين المخففة للعقوبة بدعوى إحترام الباعث النفسى، ولكن لنا تعليق على ملاحظات د. فخرى وهى ان الدايات لسن المتهم الوحيد بل يشاركهن الأطباء الشرعيين كان المجرم فيها والمحرض هو الطبيب نفسه وليس الداية، وفيها قتلت الضحية نتيجة تشخيص خاطئ لطبيب، والقصة بدأت مع ذهاب الشقيق لأحد الأطباء للإجابة عن السؤال الخالد لماذا إنتفخ البطن؟، وأجاب الطبيب أنها ليست بكرة، إتهم الأهل الجار بمعاشرة الفتاة فاضطر الرجل المتهم زوراً إلى الزواج منها خوفاً من إنتقام الأسرة، وبعد الزواج إستمر كبر البطن، رغم أن الزوج لم يدخل بها وإعترف لأهلها بذلك، وأجرت الفتاة أشعة عند الطبيب، فكشفت عن ورم ليفى متضخم إضطر الطبيب معه إلى إجراء عملية جراحية ظلها الأهل عملية إجهاض فذبحوها على باب المستشفى.

ومن الذبح إلى الانتحار والذي من خلاله تهرب الفتاة من مصير الموت ذبحاً إلى الموت انتحاراً، وهناك حكاية بنت روض الفرج التي إستحمت فى بانيو مكان شقيقها عدة مرات فحملت دون أن تدري، وعندما ظهرت علامات الفضيحة إنتحرت بجرعات كبيرة من الأسبرين، وبالكشف عليها إتضح أن غشاء البكارة سليم، وأنها لم تمارس الجنس، وأنها حملت من خلال تسلل الحيوانات المنوية الخاصة بشقيقها فى البانيو.

حكايات وقصص واقعية لطخت ملفات التحقيقات البوليسية وأوراق التقارير الطبية، فيها حرارة وسخونة الدماء التى لا تجف أبداً، والتي تظل شاهدة على الظلم والقسوة والبربرية التى مازلنا نتعامل بها مع المرأة، ولكن ماذا إذا انتقلت هذه الدماء من الملفات لتصرخ ما بين دفتى رواية وتبوح بسرّها على شفتى مغنى موال الكل يمجّد متولى الجرجاوى قاتل شقيقته شفيقة ويرفعه على الأعناق ويتمايل مع كلمات الموال وتأخذه النشوة حين يصرخ المغنى مطالباً بالإنّتقام من شفيقة، وأتذكر دهشتى وأنا مسافر إلى دمياط منذ عدة سنوات عندما وضع سائق البيجو شريط موال شفيقة ومتولى، إندهشت وأنا أسمع تأوهات الإعجاب الهستيرية من ركاب البيجو وكأنهم يتابعون ماتش كورة، ولا أنسى تصفيقهم حين إنتهى الموال بقتل شفيقة، وغرقها فى بركة الدم ومازالت كلمات هذا الموال الدموى ترن فى أذنى حتى الآن:

قالت له يا أخويا تبت على إيديك

قال تتمحكى وتقولى حانتوبى وتقولى وعد ومكتوبى

دى رقعة ما تطلع من توبى..... يا متولى
 الساعة دى بنتظرها بالسكين ضيع منظرها وعزل الجنة من
 زورها.... يا متولى
 ويصرخ المطرب وقعد يقطع فى شقيقة ويرمى فى الشارع وجت
 الحكومة قالوا له انزل يا متولى...
 نزل يضحك ولا على باله... وم السجاير طلع عباله ...
 وبوليس وأهالى فى استقباله ..يا متولى
 وينتهى الموال بهذه الحكمة التى تجعل من متولى بطلاً فيقول:
 متولى شريف من دى الساعة
 وخلص م العار بشجاعة .
 والحكم ست أشهر إشاعة و صعيدى عنده الشرف غالى
 أرى النساء سبب البلاوى فى مرضهم احنا بنداوى
 وعاش بشرفه الجرجاوى وصعيدى عنده الشرف غالى...
 وهكذا يلخص الموال الشعبى الخالد رأى ما يسمى الوعى الجمعى
 الذى يطفو على السطح وقت الأزمات، فالمرأة هى سبب كل البلاوى
 وهن مريضات المفروض علينا أن نداويهن ونضعهن فى المصحات،
 والمهم أن متولى الجرجاوى عندما فصل الرقية أو كما يقول الموال
 الزور عن الجسد بذلك يكون قد إسترد شرفه الضائع .
 ومن شقيقة فى الموال إلى هنادى فى دعاء الكروان، هنادى بنت
 قرية بنى وركان والتى جعلها طه حسين رمزاً لكل الغلبة المقهورات

تحت مطرقة الأهل وسندان التقاليد الهاربة من مطاردة ذوى القربى
بتخلفهم ونشوتهم للآثر، والهاربة أيضاً من رغبة فالنتينوا ابن المدينة
وعشقه لإقتحام سدود التمتع وشهوته المتأججة، إلى جميلة بطلة
البوسطجى والتي جعلها يحيى حتى ضحية لإختلاف المذهب الدينى
والشك الجاهز وفصول البوسطجى وتخاذهل حبيبها خليل، إلى أن نصل
إلى فاطمة بطلة حادثة شرف ليوسف إدريس وهى فى رأى أهم من
تجسد هذه القضية ليس فقط لأن القصة تتضمن فى عنوانها كلمة
الشرف، ولكن لأنها تناقش بعنصرية مدى هشاشة وسطحية مفهوم
الشرف الذى نتبناه ونحصره فى مجرد غشاء، ففاطمة التى إتهموها
بارتكاب الفاحشة مع غريب فى غيط الذرة، وظلت القرية تستحث
أخاها فرج على أن يتأكد من أنها لم تفقد شرفها أى غشاءها، وطلب
فرج من جارتهم أم جورج أن تفحص أخته التى كانت مضرب المثل
فى الجمال والخجل أيضاً، ويصف يوسف إدريس مشهد الإطمئنان
على العفة فيقول:

«تسمرت فاطمة فى مكانها على العتبة ولكن النسوة دفعتها دفعا لا
مجاملة فيه حتى سقط الشاش من فوق رأسها، وتولت أم جورج طرد
جورج من البيت وإغلاق الباب الخارجى وباب الحجرة الداخلى وشيش
النوافذ وزجاجها، وكانت مقاومة فاطمة مقاومة الخجل الفطرى،
ولكنهن تكاثرن عليها وأرقدنها على السرير بالضغط والجذب، وتولت
إحداهن تقييد يديها وإمسكت امرأتان كل بساق من ساقها، وامتدت أيد
كثيرة، أيد معروفة وجافة، حتى بقايا الملوخية التى عليها جافة،
وامتدت عشرات العيون الصادقة فى بحثها عن الشرف والمحافظة عليه

إمتدت كلها إنغرست وقلبت وتفحصت حتى وهى لا تدرى عم تبحث، أم جورج وقد تولاهما ارتباك عظيم وكأنها المكشوف عليها لا الكاشفة تنهر النسوة بلا فائدة، وتطمئن فاطمة بلا فائدة أيضاً، والشد والجذب والصرخات المكتومة تدور فى صمت، وفى همس مروع وسكون الترقب قد خيم على الحجرة، وإمتد منها إلى البيت وإلى الخارج وإلى العزبة وإلى الكون كله، فصمت وفجأة انطلقت زغرودة من الحجرة الداخلية، ترددت على إثرها الزغاريد فى المنزل ثم فى الخارج، والألسنة تردد سليمة إن شاء الله والشرف منصان، والمدهش أن فاطمة ذات الشرف المنصان تغيرت ١٨٠ درجة، وأصبحت بعد هذه التجربة وفى نهاية القصة امرأة شبه داعرة لا تعرف الحياء بل تعرف المتهم غريب وتشتهيه.

ومن قصة يوسف إدريس إلى قصة غشاء البكارة نفسه وتاريخه، فتاريخه هو تاريخ الإنسانية والخوف عليه هو المعيار والدافع وأيضاً التسلية التى تمنحهم إياها الدمية التى يسمونها المرأة، فمن حزام العفة حتى الختان نستطيع أن نلخص تاريخ هذا العالم الذى كتبت حروفه على جلد المرأة وروحها، وليس كما يقال على أوراق البردى أو جلود الغزلان!، فماذا يقول التاريخ عن هذا الغشاء؟ وماذا يحكى عن العذرية؟.

يحكى كتاب ويسترن مارك تاريخ الزواج عن إختلاف نظرة المجتمعات قديماً وحديثاً، شمالاً وجنوباً بالنسبة للعذرية، والمدهش والغريب أن بعض القبائل تفضل المرأة التى فضت بكارتها على المرأة

التي لم تفض، والبعض الآخر يقتل من أجل بل يحتفى بفضه ليلة الدخلة كما يحدث فى بعض قرانا المصرية حين يلوح الزوج بالمعدل الغارق فى الدم، والذي سرعان ما ينتقل إلى ايدي أقارب العروس لكى يتفاحروا أمام البلد بأن بنتهم عذراء واتاخذ وشها، وبين الطرفين المتناقضين ألوان طيف كثيرة، ففى بعض الشعوب تمارس البنات الجنس قبل الزواج للحصول على مهرهن، وعند بعض قبائل إفريقيا يفضون بكارة البنات وهن صغار، وتتولى الأم تلك المهمة أو يتولاها رجل مسن، وعند قبائل أخرى يقوم الأب نفسه بفض بكارة إبنته قبل زفافها كما كان فى بلاد السنغال حتى القرن السابع عشر لأنه من وجهة نظره من حقه أن يجنى ثمرة التبتة التى غرسها، ويحكى الكاتب السورى عبد السلام الترماني فى كتابه الزواج عند العرب عن أن بعض نصرانيات الشرق قديماً، كانت تفض بكارتهن بواسطة الرهبان المخصيين، وكان الزوج وقتها يرافق الزوجة إلى الدير ليتأكد بنفسه من أن الراهب هو الذى قام بهذه الفعلة، وقد كانت هذه العادة سارية أيضاً فى أوروبا حتى القرن السابع عشر، ومن العادات التى كانت تتبعها بعض الشعوب فى مسألة فض البكارة أن يتعهد رجل غريب بهذه المهمة قبل الزفاف، ويرجع ذلك إلى الإعتقاد بأن دم البكارة نجس كدم الحيض، وأن فيه خطراً على الزوج، وقد كان فى بابل قديماً تقليد روتينى وهو أن تذهب المرأة البكر إلى المعبد فإذا ألقي رجل غريب فى حجرها قطعة نقود فعليها أن تتبعه ليفض بكارتها فى مكان خارج المعبد، ومن الشعوب من يعهد بهذه المهمة إلى السحرة لأنهم مقدسون ويحولون النجس إلى طاهر، وكان من سعادة النساء أن تحملن من هؤلاء البركة ضماناً للطهارة والمستقبل المشرق.

ولكن المشكلة أن رجال الدين والسحرة والكهان لم يكونوا هم الوحيدون الذين نالوا هذا الشرف، وحصلوا على هذه الحظوة، وإنما شاركهم فيها أصحاب السلطة السياسية من الملوك القدامى والرؤساء فكان من حق هؤلاء أن يمضوا الليلة الأولى مع كل عروس تزف إلى زوجها ، ويسمى هذا الحق حق الليلة الأولى أو حق التفخيذ Droit de cuissa ، وكان من الملوك الذين مارسوا هذا الحق الملك مالكوم الثالث ملك إيقوسيا الذى اصدر قانوناً ينص على حقه وحق أخلافه بفض كل عروس قبل أن تزف إلى زوجها، وقد ظل هذا القانون سارياً حتى ألغاه الملك مالكوم الرابع بتأثير زوجته، واستبدل بهذا الحق مبلغاً يدفعه الزوج إلى الملك، وقد إستغل أمراء الإقطاع هذا القرار أسوأ استغلال إذ أخذوا يتنازلون عن حقهم فى الليلة الأولى مقابل هدية أو مبلغ يدفعه الزوج إليهم، وفى روسيا كان للسادة الإقطاعيين حق فض عرائس أتباعهم، وظل هذا الحق قائماً حتى القرن التاسع عشر.

وعادة فض بكارة العذارى بواسطة الملوك والرؤساء كانت معروفة عند العرب القدامى أيضا ومنهم طسم وجديس، وقد قيل إن ملك طسم المسمى عمليق فى إحدى المرات إعتدى على حق ملك جديس ففض بكارة أخته ليلة زفافها، ومن أجل ذلك قامت حروب بين القبيلتين أبادتهما فعرفوا بالعرب البائدة، ويؤكد ذلك ما روى عن أبرهة الأشرم حين اراد أن يكافئ جنديه أرنبدة على إنقاذه لحياته حين إحتل اليمن وترك له حرية إختيار نوع المكافأة، فقال أرنبدة أريد ألا تدخل امرأة بكر على زوجها قبل أن تبدأ بى فأفترعها، فقال أبرهة لك ذلك، فلولا

أن عادة إفتراع الأبقار، أو فض بكارتهن من قبل الرؤساء والملوك كانت قائمة حينذاك ماكان لأبرهه أن يقر ويأذن لهذا الجندى بهذا الحق الموقوف على الملوك والرؤساء، وكذلك يروى فى أخبار الزمان للمسعودى أن زعيم اليهود فى يثرب والذي كان يدعى القيطون فض بكاره أخت مالك قبل زفافها، والغريب والمدهش كما ذكرنا أنه فى بعض الشعوب تكون البكاره فضيحة كما فى عشائر الواديجو والباكونجو وفى معظم مناطق إفريقيا الاستوائية، ولدى عشائر الأنجامى ناجاس تقليد حيث يعد تقصير الضفائر دليلا على البكاره، وتخجل الفتيات هناك من أن تقصر ضفائرها ، وهكذا نرى انه حتى فى مسألة البكاره الأمور نسبية ولا تتعلق بالشرف على الدوام.

كان هذا هو التاريخ والجغرافيا فماذا عن التشريح والفسولوجى؟، كتب الطب تقول إن غشاء البكاره هو غشاء رفيق توجد به فتحة لتسمح بنزول دم الدورة الشهرية، وهذه الفتحة تختلف فى الشكل من امرأة إلى أخرى، فقد تكون هلالية أو مستديرة أو ذات فتحات متعددة ويسمى الغشاء الغربالى، وأحيانا لا توجد فتحة على الإطلاق مما يستدعى تدخل الطبيب لعمل فتحة جراحياً وإعطاء شهادة تثبت ذلك، وأخيراً يوجد النوع الكارثة وأطلق أنا عليه هذا الإسم لما يجره على فتياتنا الشرقيات من مصائب واتهامات وأحيانا إغتالات، وهذا النوع هو النوع المطاطى الذى أشرنا إليه من قبل، والذي ينتظر معه العريس تدفق الدم ولكن بلا جدوى، فيرمى باللوم على المسكينة المظلومة وعلى أهلها اللى ماعرفوش يربوها، وهى فى الحقيقة تمتلك هذا النوع الى جاب لها الكلام الذى له حكايات وقصص كثيرة، يذكر منها

سيدنى سميث فى مجلة الأمن العام عدد يناير عام ١٩٧٢ حالة سيدة تعمل بالدعارة بعد الممارسة لمدة ثلاث شهور، وكذلك حالة امرأة حامل وجد غشاء البكارة فيهما سليماً، كما يذكر تيلور فى العدد نفسه ثلاث حالات لعاهرات زاولن مهنة البغاء لمدة سبع وثمانى سنوات، ووجد غشاء البكارة فى كل حالة سليماً، وأكثر من ذلك فإن سهولة تمدد فتحة غشاء البكارة قد تسمح ليس فقط بالإيلاج الكلى بل أيضاً بإخراج الأجنة فى حالات الإجهاض دون أن يتمزق الغشاء، أما فى حالة الحمل الكامل فقد اختلفت الآراء هل يسمح بمرور الجنين أم لا؟، ويرى معظم العلماء أنه يتعذر مرور جنين كامل دون أن يتمزق الغشاء ويقولون جملة طريفة يصفون بها هذا الفض يقولون يرجع الفضل فى إزالة البكارة للإبن وليس للأب، وهنا نتساءل مرة أخرى عن كون الغشاء علامة فارقة ودالة وأمينه ومتفردة على الشرف حيث مارست المذكورات الرذيلة برغم وجود الغشاء الحارس الأمين!!

غشاء البكارة لم يختص به الإنسان بل شاركتة فيه بعض إناث ذوات الأربع خصوصاً القردة، ولكن المجتمع الإنسانى هو الذى تفرد بالأساطير المنسوجة حول هذا الغشاء، وعن ربطه بالشرف، وأيضاً هو الذى اخترع عملية جراحية لتزييفه وهى عملية الترقيع، والتى إنتشرت انتشاراً كبيراً فى الآونة الأخيرة لدرجة تخصص بعض أطباء النساء فى هذه العملية فقط، والتى تدر عليهم أرباحاً كبيرة نتيجة للمتاجرة بغويا الشرف إنه باختصار أغلى مقلب بشرية الرجل الشرقى، وبالرغم من أنه هو الذى خلق وصنع هذه الأسطورة فإن هذه الخيوط الجراحية التى تلحم الغشاء تلحم معها كرامته حتى ولو كان متأكداً من أنها مزيفة.

وحكايات الترقيع كثيرة ونلتقط من كتاب الإنفجار الجنسي للدكتور ياسر أيوب بعض أقوال العاهرات مثل قال بيقلولوا الشرف لو راح ما بيرجعش، وحكاية القوادة أم شطة التي طلب منها توفير فتاة بكر لأحد الأثرياء فلم تنشغل أم شطة بالبحث عن بكر فذهبت إلى الطبيب بعاهرة محترفة فأعادها بنت بنوت، وهكذا ظهرت للغشاء فوائد اقتصادية جمة فهو قد حل مشكلة بطالة الأطباء وأيضاً العاهرات، وفي الآونة الأخيرة أثبتت قضية ترقيع الغشاء وهل هو حرام أم حلال؟، وهل هو من باب الستر أم من باب تزيين المعصية؟، وثار اللغط ما بين مؤيد ومعارض لدرجة تخصيص جلسات لمناقشة موضوع الرؤية الإسلامية للممارسات الطبية التي عقدت في الكويت منذ عدة سنوات، وأدلى فيها بالرأى هناك الشيخ محمد الشنقيطي الأستاذ بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، والشيخ عز الدين الخطيب التميمي، والدكتور محمد نعيم ياسين وغيرهم، وخلصوا إلى رأيين:

الأول لا يجوز ترقيع الغشاء مطلقاً، لأنه أولاً في رأيهم يخلط الأنساب، وثانياً فيه إطلاع على منكر، وثالثاً رتق غشاء غشاء البكارة يسهل للفتيات ارتكاب جريمة الزنا لعلمهن بإمكان رتق الغشاء بعد الجماع، ورابعاً لأنه غش ومن غشنا فليس منا، وكل هذا في رأى الرافضين اعتماد على قاعدتين فقهييتين هما درء المفساد مقدم على جلب المصالح، والضرر لا يزال بالضرر.

أما القول الثانى الموافق على إجراء الترقيع فيعتمد على السبب، فإن كان سبب التمزق حادثة أو فعلاً لا يعتبر في الشرع معصية، وإذا كانت

الفتاة ستلقى عنثاً وظلماً بسبب الأعراف والتقاليد، كان إجراؤه واجباً، وإذا كان السبب أنها مطلقة أو زانية إشتهر زناها بين الناس فإنه يحرم إجراؤه، وإذا كان السبب زنا لم يشتهر بين الناس كان الطبيب مخيراً بين إجرائه وعدم إجرائه كما يقول د. نعيم ياسين، وقد اعتمد المبيحون للترقيع على :

أولاً: النصوص الشرعية الدالة على مشروعية الستر ورتق الغشاء معين على هذا الستر

ثانياً: المرأة البريئة إذا أجزنا لها الترقيع أو الرتق قفلنا باب سوء الظن فيها فيكون دافعاً للظلم عنها .

ثالثاً: رتق الغشاء يحقق المساواة بين الرجل والمرأة فكما أن الرجل مهما يفعل الفاحشة لا يترتب على فعله أى اثر مادى فى جسده ولا يثار حوله أى شك فكذلك ينبغى أن تكون المرأة و تحقيق العدل بينهما مقصد شرعى .

وبالطبع أثبتت كل هذه الخلافات لموقع الفتاة البكر المفضل على الثيب التى لا تملك هذا الغشاء، فالبكر فى الثقافة الإسلامية جمالياً وجنسياً مفضلة عن الثيب التى سبق لها الزواج، والحديث هنا يطول والاستشهادات لا حصر لها ولا عد، ولكن يحضرنى هنا سؤال غريب وصل للمفتى السابق نصر الدين واصل عن حكم بعض الرجال الأرستقراطيين المتزوجين الذين يجرون عمليات ترقيع لنزوجاتهم لإستحضار طقوس الزفاف!! وهنا تظهر أهمية الغشاء الذى أضفنا إليه وظيفة الإمتاع، برغم أن فضه علمياً لا يحمل أية متعة، بل يحمل على

العكس أماً، ولكن المهم أن هذا الخلاف السابق ما بين مؤيدى الترقيع ورافضيه أثير في مصر بقوة وعنف حين صدرت فتوى جواز الترقيع للمغتصبة، وهاج وماج الكثيرون على هذه الفتوى، وحكموا على المغتصبة بأن تجرس وتنفضح برغم أنها الضحية، ذلك كله حفاظاً على سلامة البضاعة والتأكد من تاريخ الصلاحية .

يقودنا موضوع ترقيع المغتصابات إلى نتيجة أخرى، وهى أن الاغتصاب أثبت لنا أن شرف المرأة في مصر يخضع للتقسيم الطبقي، ففي دراسة مهمة للدكتور أحمد المجذوب أستاذ الاجتماع على ثلاث حالات اغتصاب شهيرة شغلت الرأي العام المصرى، كتب المجذوب عن كيفية تعامل وإستقبال هذا الرأي العام لتلك الحالات، القضية الأولى هى القضية الشهيرة بإسم فتاة المعادى، وهى الفتاة التى إغتصبها أربعة من عمال البناء الذين لمحو أثناء سيرهم ليلاً بعد إنتهاء عملهم شاباً وفتاة يمارسان فعلاً فاضحاً، وهو الأمر الذى أثارهم جنسياً، فإندفعوا نحوهما لينحيا الشاب جانباً ويحلون محله الواحد تلو الآخر، وبحثت الشرطة على الفور عن الجناه وتابعت الصحافة بإهتمام مذهل وحكم مسبق حشده له الرأي العام، فصدر الحكم على وجه السرعة بالإعدام، أما القضية الثانية فهى قضية فتاة إمبابة التى إغتصبها سبعة رجال بعد بضعة شهور من حادث المعادى، والحكاية أن المرأة وزوجها كانا لدى محاميها فى مكتبه بشأن قضية لهما وعند نزولهما مع المحامى ليلاً خرج عليهم سبعة رجال إختطفوا السيدة وأخذوها فى عشة وتناوبوا إغتصابها حتى الصباح، وبعد القبض على الجناة إنتظرنا أن تتحمس الصحف لفتاة إمبابة كما تحمست لفتاة المعادى، ولكن هيهات فقد

لزمّت الصحف الصمت، ومن إهتم ونشر كتب بالبنط الصغير، وصدر الحكم بسبع سنوات لكل منهم برغم أن الحالة الثانية كانت أخطر وأقسى، فقد كانت سيدة إمبابة تمشى مع زوجها ومحاميتها وكامل ملابسها، وعدد المغتصبين سبعة، ولكن الفرق بين الحكمين هو الفرق بين المعادى وإمبابة، أما القضية الثالثة فقد كانت قضية فتاة العتبة التى كانت تنتظر الأتوبيس فى موقف العتبة وأثناء الهرج والمرج الذى يحدث عند قدوم الأتوبيس، إمتدت يد أحد العابثين إلى ما تحت ثيابها فصرخت وسقطت على الأرض وسقط فوقها بعض الركاب الذين اتهموا بإغتصابها، وأصبح جسد فتاة العتبة مباحاً للجميع، وسألتها بعض الصحف : هل فقدت بكرتك ؟، بالطبع كانت مثل تلك الأسئلة حلالاً على فتاة العتبة وحراماً على فتاة المعادى لأن الثانية بنت ناس والأولى بنت بيعة!!، وهكذا خضع الشرف فى مصر للتقسيم الطبقي والتمييز العنصري والظروف الاقتصادية .

وتعد جرائم الشرف من الجرائم التى دار حولها الجدل بشدة فى الآونة الأخيرة، فمرتبتها هنا يتعامل معه القانون بشئ من التمييز والدلع بعض الشئ، فالقانون يحترم الباعث على الجريمة فى حالة قتل الأخ لأخته فى جريمة شرف مثلاً، وذلك لأننا كما ذكرنا من قبل أن متولى الذى قتل شقيقة بطل فى نظر الفولكلور المصرى ومذنب نص نص فى نظر القانون المصرى، وهذه المسألة لم تقتصر على مصر فقد شملت كل البلاد العربية، وكانت أعنف مظاهرها فى الأردن كما ذكرنا من قبل، حيث تموت كل عام أكثر من عشرين فتاة نتيجة ما يطلق عليه جرائم الشرف، وقد قاد أمراء من العائلة الملكية الهاشمية فى

الأردن مظاهرات ضمت نحو خمسة آلاف شخص توجهت إلى مقر البرلمان الأردني للمطالبة بإلغاء المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات، والتي تتيح لمرتكبي جرائم القتل بحجة الدفاع عن الشرف الحصول على أحكام مخففة، وبعدها تحدى عبد الطيف عريبات العضو الإسلامي البارز هناك في مؤتمر صحفى، وأعلن أن حزب الجبهة المعارض مستعد لعمل استفتاء وهو متأكد من أن النتيجة ستكون في صالح الإبقاء على المادة، وأكد إبراهيم زايد الكيلاني رئيس لجنة العلماء بالحزب أن إلغاء المادة مخالف للشريعة الإسلامية وسيشجع على الإنحلال.

ومن الأردن إلى مصر التي مازال فيها حتى الآن تمييز قانوني بين الرجل والمرأة في جرائم الشرف خصوصاً في مواد عقوبات جريمة بالزنا، فالمفترض أن الجريمة أخلاقية يعاقب فيها الرجل مثله مثل المرأة ولكن الواقع غير ذلك ولنقرأ نصوص القانون:

- نص المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات كل من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها هي ومن يزني معها في الحال، يعاقب بالحبس بدلاً من العقوبة المقررة للقتل العمد، أى أن الجنائية نزلت إلى جنحة، ولكن إذا فاجأت زوجة زوجها في حالة زنا وقتلته تعاقب بعقوبة الجنائية، ولا تستفيد من التخفيف الذى إستعمل مع الزوج، وقد برر رجال القانون ذلك بأنها طبيعة الرجل الشرقى الغيور، ولم يفترضوا أن المرأة هي الأخرى كائن بشرى غيور، بل هي أكثر غيرة من الرجل، وكأن الرجل مباح له الثورة على عكس المرأة التي لا بد أن ترضى بقضاها، وبهذا من الممكن أن يحكم عليها بالإعدام على الجريمة نفسها التي يعاقب عليها الزوج بثلاث سنين سجنًا.

- نص المادة ٢٧٣ لا تجوز محاكمة الزانية إلا بناء على دعوى زوجها، إلا أنه إذا زنى الزوج فى المسكن المقيم فيه مع زوجته لا تسمع دعواها عليه.

- نص المادة ٢٧٤ المرأة المتزوجة التى ثبت زناها يحكم عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين، لكن لزوجها أن يوقف تنفيذ هذا الحكم برضاؤه معاشرتها له كما كانت !!

مما سبق نرى أن المشرع إشتراط لقيام جريمة زنا الزوج أن تتم فى منزل الزوجية، ولا بد أن تثبت عليه التهمة، أما الزوجة فعقابها فى جريمة الزنا يقع فى أى مكان وتعاقب عليها فى أى مكان وذلك بالرغم من أن الجريمة واحدة، ولكننا نرى العقاب مختلفاً، فالمرأة تحبس لمدة سنتين والرجل ستة شهور، وهذا التمييز واضح وجلى، ونسأل هنا: هل تلك من بين إجراءات القوامة ؟، وإذا كان المرأة ناقصة عقل، فلماذا لا يخففون عنها العقوبة انطلاقاً من مبدأ ليس على المجنون حرج!!، أم أن المسألة اعتناق تفسيرات عندما تكون فى صالح الرجل، وإهمال تفسيرات أخرى عندما تكون ضده !!؟.

وليس عقوبة جرائم الزنا هى التى يتم فيها التمييز بين الرجل والمرأة فقط، ولكن جريمة الدعارة أو تعود ممارسة الفحشاء هى الأخرى فيها تمييز واضح ومجحف بين الرجل والمرأة، فالرجل الذى يمارس الدعارة والفحشاء مع الأنثى يعتبر شاهداً، أما الأنثى التى كانت معه تعاقب بالحبس لمدة ثلاث سنوات، وهذا للأسف مثبت بحكم محكمة النقض بجلسة ١٩٦٣/٦/٣ والذى يقول لما كان الحكم قد أقام

الحجة بما أورده من أسباب سائلة على مقارفة الطاعنة الفحشاء مع الرجل الذى كان معها وقت الضبط، ووجودهما معاً فى حالة تنبئ بذاتها على وقوع هذه الجريمة، وإستظهر ركن العادة بالنسبة إلى جريمتى إدارة المحل للدعارة وممارستها بما استخلصه من شهادة شاهد من سابقة تردده عدة مرات لإرتكاب الفاحشة معها، فلا تثريب على المحكمة إن هى عولت فى إثبات هذا الركن على شهادة الشهود، طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة فى الإثبات.

وذلك يعنى باختصار وبدون الدخول فى مصطلحات قانونية أن الذى مارس معها الدعارة أخذ برأيه كشاهد على تردده أكثر من مرة بغرض الممارسة فثبت ركن الاعتياد لممارسة الدعارة، أى أن الرجل أَرْضَى مزاجه ثم ذهب إلى المحكمة معزراً مكرماً، كشاهد ويمكن يكون إتعزم على شأى و سندوقتشات، بينما المرأة التى شاركتها الفعل نفسه، والوقت نفسه تنظر إليه بحسرة من خلف القفص الحديدى، ولأننا نعشق الكسل فقد إسترحنا عندما إختصرنا شرف المرأة فى مجرد غشاء، وهو أكبر وأعظم من ذلك بكثير، وبرغم رقة هذا الغشاء دقته، فإنه غليظ فى مشاكله ومعقد فى الأساطير المنسوجة حوله، ولذلك سيظل عود الكبريت مولعاً لا نعرف هل هو يضى لنا أم يحرق أيدينا؟ هل هو نور أم لهب؟.

وسنظل نحن أيضاً نردد طول العمر :

لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم.

العنف ضد العانس الجنيوة

أعتقد أن لفظ العانس بما يحمله من دلالات في مصر والمنطقة العربية هو من أشد أنواع العنف المعنوي الذي يمارسه المجتمع ضد المرأة، وأعتقد أن علم الأنثروبولوجي (علم دراسة الإنسان) سيتوقف كثيراً أمام مجتمعنا ويقسم البشر هنا إلى ثلاثة أجناس بدلاً من جنسين، وهم الرجل والمرأة والانس !، فالعانس خصوصاً المصرية كائن له خصائص مميزة يسبغها عليها المجتمع منذ أن تلتصق بها هذه الصفة المرعبة، فالمجتمع ينظر إليها نظرة هي مزيج من الشفقة والخوف والسخرية، الشفقة على حالها البائس الذي جعل القطار يفوتها، والخوف منها فهي في نظر الجميع شخصية سيكوباتية مريضة ذات عين حاسدة، وقلب حاقد، ورغبة مدمرة في إيذاء الآخرين الذين حازوا على وسام الزواج، وانتصروا في معركة الإقتران الدائم، والسخرية من

عبطها وغلبها وحياتها القليلة وفشلها فى الإيقاع بعريس لقطة أو الحصول على جوازة سقع .

وتصنع تلك النظرات قفصاً حديدياً تسجن فيه العانس مهما تتفوق فى حياتها العلمية والمهنية، فالمكتوب عليها هو أن تتحرك فى إطار القفص الضيق الذى تلونت قضبانه بالعيون المشفقة والخائفة والفضولية التى تنتهمها على لDRAM، بأنها تخاصم الجمال، وهذا ما طفش العرسان تطبيقاً للمثل القائل لو كان فيها الخير ما كان رامها الطير، ولا يسأل هؤلاء المشفقون والخائفون والساخرون، أنفسهم مجرد سؤال، لماذا لا نعتبر العانس ضحية لحظة صدق مع النفس خيرت فيها بين الاذعان لرغبات الزيون العريس وبين إحترامها لنفسها، ففضلت الاختيار الثانى، إن كثيراً من العانسات آتسات عوانس بإرادتهن، ولكنهن عندما إتخذن القرار إتخذنه فى البداية عن إقتناع ولكن رويداً عندما زحفت عليهن تجاعيد الزمن والناس قررن الانسحاب لأن المجتمع أصابهن بفيروس الندم المزمّن .

سته ملايين إمراة وحيدة فى مصر بدون زواج .. هذا هو ما ذكرته أحدث دراسة صدرت عن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، من هؤلاء ثلاثة ملايين ونصف المليون عانس، ومليون مطلقة، ومليون معلقة تنتظر المحكمة قضاياهن ، ونصف مليون أرملة، وبالطبع كل التعريفات السابقة محددة ومعروفة إلا العانس فسن الزواج الذى يحدد علي أساسه التعريف مطاطة ومرنة، وتعريف العانس بداية لى عليه تحفظ، فالعنوسة ليست مسألة سن فقط ولكنها مسألة إحساس أيضاً أو بالأصح مسألة احساس فى المقام الأول، يسيطر هذا الاحساس

علي الفتاة حتي ولو لم تتخط سن العشرين ربيعاً، فبمجرد تخرج الفتاة من الجامعة إذا كانت متعلمة، وقبل ذلك إذا لم تكن متعلمة تعليماً عالياً تبدأ الأسرة في ممارسة إستراتيجية الانزعاج والخضة، وينتابها الرعب على مستقبل البنت، فتبدأ الأم غالباً في رسم ملامح الخطه، خطه الهروب من سجن العنوسة إلى شاطئ الزواج الميمون، أما عن ملامح وعناصر هذه الخطه فهي متشعبة وتختلف باختلاف الظروف، فبالنسبة للملابس على سبيل المثال تجس الأم اللبض لتمشى مع التيار السائد، وعلي أساسه تطيل الملابس أو تقصرها أو تفرض الحجاب أو تنصح بالاستريتش !.

بعد مرحلة الملابس يأتي الدور على المرحلة التي تثير القلق والرعب في قلوب وأوصال الأسرة، وهي مرحلة السؤال الخالد : كيف ستتعرف البنت على فتي احلامها ؟، وهذه بالطبع مشكلة عويصة ولكن الأسرة عندنا وجدت الحل الجاهز في خطط منوعة ومهيئه، فمنها ما يوضع بإحكام بحيث يقع العريس في المصيدة ولكن بدون ان تكون البنت مدلوقة عليه او بالبلادي راميه جنتها عليه ، وليس أنسب من الأفراح للقاء وسط جمع غفير من الناس يسمح باستعراض الجسم والزي وخفة الدم إلى آخر العناصر الجاذبة، وبالطبع تكون الشاطرة من وجهه نظرهن هي التي تلتقط رزقها وتكسب زبون أي عريس!، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة الطناش والتي تتغافل فيها بعض الأسر عمداً عن لقاءات البنت مع العريس المنتظر وتأجيل تكشير الأنياب أملاً في الزواج الآتى، وتأجيل الحمشة حتي لا يفوت البنت قطار الزواج، وصدقوني أنا لا أصف هذه المراحل للإدانة ولكن فقط لإثبات حالة

ولوصف واقع لا يقبل للمرأة إلا ان تكون أنثى فقط وليست إنسانة لها هويتها وكرامتها ونقاط تميزها وتفردها .

من المؤكد عزيزى القارئ أن يقفز إلى ذهنك هذا السؤال، لماذا نتكلم عن العانس ولا نتكلم عن العازب؟،

الرد ببساطة هو لأن المجتمع يعاقب العانس ويتسامح مع العازب، فالعرف والتقاليد منحت الرجل حقاً فى أن يكون هو الباحث الطالب وسلبت من المرأة المهلة الممنوحة له للإختيار وهى طويلة وممتدة بامتداد العمر كله منذ سنوات النضج حتى الشيخوخة، يبحث فيها كيفما يشاء ووقت أن يأتى له مزاجه أو تطلق فى دماغه يرتبط، أما المرأة فلها تاريخ صلاحية محدد ومعين فقد كتبه المجتمع وختمه بختم الشركة المنتجة، وإذا تعدت المرأة السن القانونية أو إنتهت صلاحيتها تهاجم حياتها مباحث التموين العاطفية، وتقلب حياتها رأساً على عقب بإسم التقاليد.

ما أهم ما يجعلنا نتعرض لقضية العانس وليس العازب، فهو إختلاف النظرة إلى الزواج نفسه وتغير فلسفته من الرجل إلى المرأة، فالرجل عندنا يقول سأحقق ذاتى ثم أتزوج، ونسمع منه هذه العبارة المأثورة أنا بأكون نفسى، أما الفتاة فتقول سأتزوج لأحقق ذاتى وهنا يكمن الفرق فتحقيق ذات الفتاة هو من وجهة نظرنا ونظرها فى الزواج وفى الزواج فقط، وليس فى العمل مثلاً أليس الزواج سترا و غطاء؟.

الزواج فى الغرب للمرأة هو لجوء للحب والتفاهم والإحساس بالأمان، أما عندنا فهو للهروب من كلمة عانس واعترافاً بسيادة الرجل

المطلقة على ساحة الحياة، وبنظرة سريعة على الأمثال العربية نستطيع أن نلمس ذلك الخوف وتلك السيادة فمثلاً نقول ضل راجل ولا ضل حيلة، أقل الرجال يغنى النساء، الرجال بالبيت نعمة ولو كان فحمة، زوج من عود خير من قعود، أبويا وطانى وجوزى علانى، هات العريس وخذ نصه، اخطب لبنتك وما تخطبش لأبنتك، دور مع الأيام إذا دارت وخذ بنت الأجاريد إذا بارت، بنتى فى طيريا وهمها واصل ليا، أقعدى فى عشك حتى ييجى اللى ينشك..... إلخ .

كل هذا وغيره قد قيل فى الفتاة التى تولد وتنفذ من رحم الأم إلى الحياة وهى تحمل وشماً مزمناً، وهماً دائماً، هوهم تزويجها، ولكن للأسف المبادرة ليست فى يدها، وهنا يتم اللجوء من أجل فك النحس لقراءة الفلجان ووشوشة الودع وفك الأعمال، فكلما زاد القهر تضخمت الخرافة، وبذلك تصبح المرأة كالسلعة، فهناك امرأة على الزيرو، وامرأة نصف عمر، وامرأة روبايبكيا، وهذه النظرة السلعية للمرأة هى التى تجعلها أسيرة المرأة تنظر إليها كل صباح حتى تطمئن هل زحفت التجاعيد؟، هل مازلت مطلوبة؟، هل سيحن على العريس المنتظر، أم أننى سأكون مثل أبطال مسرحية فى انتظار جودو، ينتظرون المستحيل الذى لا يأتى أبداً.

وتاريخ العنوسة طويل وممتد بطول وامتداد الحياة البشرية نفسها، لدرجة أننا نلاحظ بداية توثيق تلك النظرية الدونية للعانس على آثار بابل حيث تم العثور على تلك الكلمات منذ أكثر من ثلاثة آلاف عام الفتاة التى تتزوج نملة أفضل من الفتاة التى تحيا وتموت وعلى قبرها كلمة عانس، أما فى بلاد فارس فلم تكن الدولة تشجع الفتيات على

البقاء عذارى، ولذلك سنت قانوناً عرف بقانون الزواج الاجبارى،
والذى بموجبه أرغم كل عازب على الاقتران لدى بلوغه سناً معينة شاء
أو رفض عن طريق لجنة تقوم بجمع الفتيات البالغات فى كل سنة،
وتدعو الشباب لإختيار عرائسهم بعد تقسيم الفتيات إلى ثلاث أصناف :
الجميلة والمتوسطة والقبیحة، ثم تقسم بالتالى كل فئة إلى متعلمة
وجاهلة، ثم تقف الفتيات فى صفوف وتعرض على الشبان وفق
الشروط والتصفیات، وكانت الأسعار وقتها متهاودة، فالجميلة المتعلمة
ثمنها ألف دينار يدفعها طالبها إلى اللجنة، أما الجميلة الجاهلة
فخمسمائة دينار، وهكذا حتي نصل إلى ذیل القائمة حيث القبیحة
الجاهلة و التى يبلغ ثمنها ألف دينار مع مراعاة أن من يدفع هذه المرة
هو اللجنة نفسها ؟، وأعتقد أن هذا التقسيم قد إنتقلت عدواه من فارس
إلى مجتمعنا، ولكن الفرق أنهم قديما كانوا صرحاء فى التصنيف، أما
الآن فحن نصف ونسعر أيضا وكأننا فى مزاد ولكنه مزاد سرى، أما
عشائر الأزتک وهم السكان الأصليون للمكسيك فكانت تقاليدهم تقضى
بوجوب زواج الفتاة قبل سن الثامنة عشرة، ومن تحيد أو تخرج عن هذا
التقليد يتم حلاقة شعرها دلالة على مهانتها، أما عند بعض طوائف
الهنود فكان كبارهم يفرضون على من لم يزوج ابنته بعد بلوغها الثانية
عشرة من عمرها أن يشرب إفراز حیضها شهراً بعد شهر ويتوقف فقط
عند زواجها، وبالطبع كان الرجال يسارعون بتزويج بناتهم بمنتهى
السرعة، أما أغرب حكايات العنوسة فهى العنوسة الجماعية التى يحكيها
لنا شعراء اليونان عن شعب كله من الإناث كان يعيش على البحر
الأسود ويسمى شعب الأمازون تحكمه ملكة ويحمى بلاده جيش من

النساء، يركبن الخيل و يضربن بالسيف، ولا تنقطع غاراتهم عن الجيران، وهن لا يسمحن لرجل بأن يقيم فى مملكتهن، ولكنهن وحفاظاً على بقائهن كن يهاجرن أفواجاً فى كل عام ويتصلن برجال الأمم الأخرى ثم يلدن فيقتلن الذكور ويستبقين الإناث.

كانت الخاطبة هى الحل السحرى لما ذكرناه من هلع ورعب أسرى نتيجة العنوسة، ولكن الآن تم ركنها على الرف وتم إسناد الوظيفة للجرائد وأبواب إعلانات الزواج فيها، وإعلانات الزواج هى الاسم المودرن لما كان يسمى قديماً التشبيب، وهى ظاهرة كانت منتشرة فى الجزيرة العربية قديماً، فكان إذا تأخر زواج البنت وخيف كسادها كان يطلب إلى شاعر مشهور أن يشبب بها للترغيب فى خطبتها حتى لا يفوتها قطار الزواج أو باللغة القديمة جمل الزواج، ومن أشهر هؤلاء الشعراء الأعشى، وبالطبع كان لا يتم إلا فى نساء العامة أما نساء الخاصة ممن على رأسهن ريشة فيمتنع التشبيب بهن، وقد تعرض شعراء كثيرون للقتل نتيجة هذا التشبيب مثل الشاعر وضاح اليمنى الذى قتل نتيجة تشبيهه بزوجة الوليد بن عبد الملك.

قراءة ما جاء فى الجلسة الخاصة بصحة المرأة فى المؤتمر السكانى العالمى ١٩٩٤ يؤكد صورة المرأة الإنسان وليست المرأة الصيد أو السلعة، قالت رئيسة المؤتمر ليس من المعقول ونحن فى نهاية القرن العشرين أن يظل هناك إختلاف فى توزيع السلطة بين الرجل والمرأة، وأن يبقى المفهوم السائد بأن الرجال أشد، وأن النساء خاضعات ودورهن مقتصر على الإنجاب فقط، صحيح أن أحد أدوار المرأة هو التكاثر لكن

المشكلة أننا نغرس مفهوماً أساسياً في أذهان النساء بأن الطريق الوحيد لتكامل المرأة هو أمومتها، وهذا خطأ فالمرأة تعد نفسها للزواج والاعتماد على ذاتها خارج اطار الزواج عن طريق سلاحى العلم والعمل فلقد انتهى زمن الزواج كسلعة.

إذا الزواج مشاركة ما بين كيانين متساويين، وليس بيزنس ما بين سمسار ودادة، ولأن المجتمع هو الذى أحدث الجرح ووضع الملع فيه، كان لابد أن يفرز حلولاً مزيفة لمشاكل العانس، وأولها نداء الغريزة فكان حل الزواج العرفى الذى يمنح بورقته التى لا تساوى ثمن الحبر الذى كتبت به اطمئناناً كاذباً، والمأساة أن هذه الورقة يكتبها نحو عشرين ألف حالة سنوياً، وتظلم فيها المرأة التى لا تجد فيها أمناً ولا أماناً بل تلاعباً بمشاعرها وحاضرها، ولهواً بمستقبلها وتكريساً لدونيتها، يدفعها إلى ذلك خوفها المرعب من بيع كلمة آنسة أو عانسة، إنها تدفع ثمن شئ لم تكن فى أية لحظة مسئولة عنه، وتذهب ضحية عرف اجتماعى لم تكن هى صانعته، ولأنها تعيش فى مجتمع يؤمن بأن الزواج قسمة ونصيب، فكان عليها أن تظل واضعة يدها على خدها إنتظاراً لتلك القسمة، وتمنياً لذلك النصيب، ولكنها لم تكن تعرف أن القسمة هى قسمة يأخذ فيها الرجل كل الكعكة، ونصيب لا يصيب برذاذه الطائش وشظاياه الحارقة سوى جسد وروح امرأة.

الفهرس

| | |
|----|--------------------|
| ٧ | إهداء |
| ٩ | شقائق الرجال |
| ١٥ | مقدمة |

الفصل الأول

| | |
|-----------|--|
| <u>١٩</u> | الختان عبودية لا عبادة |
| ٢١ | الختان ليس عملية طهارة وإنما عملية بتر |
| <u>٣٥</u> | الختان ليس عادة إسلامية أو فرعونية ولكنها عادة عبودية! ... |
| <u>٤٩</u> | مصر تحقق الرقم القياسى فى الختان |
| ٦١ | قراءة سيكولوجية للختان |
| ٧٣ | الختان قراءة قانونية |
| <u>٨٥</u> | الختان... قراءة طبية |
| <u>٩٧</u> | الختان والدين |

الفصل الثاني

| | |
|-----|--|
| ١٠٩ | العنف ضد الطفلة المصرية يبدأ منذ الولادة |
| ١٢٣ | عمل الطفلة سخرة مقنعة |
| ١٣٣ | الزواج المبكر إغتصاب علني وصريح!! |
| ١٤١ | عمل المرأة هل هو «صرمحة»؟! |
| ١٥٥ | «الشلوت» حجر الزاوية في العلاقة الزوجية |
| ١٦٧ | الإغتصاب صناعة رجالي |
| ١٧٩ | الضرة ضرورة أم ضرر؟! |
| ١٨٩ | جرائم الشرف |
| ٢١٣ | العنف ضد العانس المنبوذة |

رقم الإيداع: ٢٠٠٢/١٢٤٣٩



عندما يضع الرجل العربي كلمة المرأة في جملة مفيدة فهو يقع أسير صراع عنيف ، فبرغم المكاسب التي حصلت عليها المرأة المصرية ، إلا أن البعض مازال يعاملها على أنها مواطن من الدرجة الثانية ، و على هذا الأساس يمارس المجتمع ضدها العنف بأشكال متعددة و مختلفة أخطرها ظاهرة الختان التي تمثل جريمة وحشية بربرية يتم فيها اغتيال بنات في عمر الزهور ، يعتال فيهم الجسد و الروح ، و الختان أصبح بالنسبة لبعض التيارات في مصر قضية دونها الموت يرفع رايتها و يقاتل في سبيلها رجال بل و بعض النساء معتقدن أنهم قد حلوا كل القضايا الهامة في مصر و لم يعد يشغلهم إلا وأد الأنثى.

الكتاب يرد بحسب موضوعية على كل ادعاءات أنصار الختان بأسلوب علمي بسيط ، و يرى الكاتب أن الختان يغتال إنسانية المرأة و يسهم في فشل العلاقة الأسرية فهو في رأيه عبودية لآعبادة.

Bibliothèque Alexandrina



0434392

دار العين للنشر